

١٥ — ٥ في ملك الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن

هذا الكتاب بخط المصنف يدعى يوسف بن محمد
أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن
عبد الله بن يوسف بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن
العربي المعروف بأخي الدمشقي صاحب شهر
بابين الميزان المولود لـ ٨٤٠ هـ المتوفى ٩٠٩ هـ
وعلى الله وحده وسلم

من بدائع الفوائد
فائدة قول القصاب في الزكاة مقبول لأن الإنسان مؤمن
على ما بيده وعلى ما يخبر به عنه فإذا قال الكافر هذه ابنتي
جاء المسلم أن يتزوجها وكذا إذا قال هذا مالي جاز شراؤه
والكله فإذا قال هذا ذكيتته جازا كله فكل أحد مؤمن
على ما يخبر به كما هو في يده فلا يشترط هنا عدالة ولا عدد
ابنتي

10XIII

وانما العباس ولو اشتد ما يشرب به بيان قد تفرغني به فغيب ذكره والنواد
وان استعمل طهر مستحب فروايتان وما غلبت به وان غير الساقط احد او صاف
كثيرا زالت طهور بيته وروايه مطلقا وعنده عند وجود الطهور وعنده طهور بيته
وان غير الصفتين او الثلاث مع بقا الاسم فوجها وان كان التغيير يسيرا دون
صفه فلا به او حجه بعضه لا بعضه نعم عن الراية وذكر من المصحح ان تغيير جميع الصفات
بغيره لا يوترق وان تغير بالعود والكافور وكحج وجها وان كان التغيير يسيرا دون
الخطاب من الاضمار ولو كان الدهن حيا وغيره من اجزاء واحد او على المصحح
بالغراب فغيره وجها وان غمس في ما قبله بغيره او بغيره فغيره وجها وان غمس في
وجبه والنهار قبل غسلها ثلثا وقيل بعد النية وقيل بنية الوضوء فغيره وجها وان لم
يغيره استعماله ونيم وكحج استعماله في شرب وغيره وكحج وقيل بحرمه الا ان
وعنده طهور وعنده خسر اختاره الحلال وان حصل في يده من غير غمس وكحج
م وعنده طهور ولا اثر لغس طفل ونحوه وكافر في غير غمس وفيه وجها بل ولا اثر لاستعمال
لغيرها في ما يعطى طاهر غير الماء حزم به ابراهيم وفيه وجها بل ولا اثر لاستعمال
له يد زائدة فالحكم كالوضوء وان ادخل غير يده لم يوترق حرم به ابراهيم وحكي صاحب
الغفران وجها وان قلنا غسل اليدين سنة لم يوترق غمس بشيئا وقال ابن الزاغوني حرم
على روايته ولا فرق بين اليد مطلقا او مشدودة في جراب او غير وقال ابن عقيل لا
والنوم الذي يعلو به هذا الحكم النافق للوضوء قاله القاضي وقال ابن عقيل فاذا دخل نصف
اليك ولا يقتصر الى شبيهه وقال ابو الخطاب بل كالوضوء وهل تدخل يده على يده
الوضوء على وجها احكمها هل هي طاهرة مفردة او من الطهارة فيه وجها قلت
ولذا اخرج في التسمية والقله فيه تغيب صح ابراهيمان وقيل بل هو محلل وهو
اراقه الما فيه اختلا ان يوترق يديه في جنب ما يغسله او بعضه في قليل راكدا فرفع يديه
لم يترفع وضار مستغلا بغيره قتل باول جزا في كل نجس لاقاه وقال القاضي وغيره
كلها الجزا لا يعلم وقيل باول جزا الفصل وقيل ليس مستغلا وقيل يترفع وقيل
ان كان المفصل عن العضو لو غسل بما يعلى فيه اثر اثره فلهذا وكذا بليته
بعد غسله وقيل يترفع ولا اثر له بلانية الطهارة بدنه وعنده يجر وان كان

وانما العباس ولو اشتد ما يشرب به بيان قد تفرغني به فغيب ذكره والنواد
وان استعمل طهر مستحب فروايتان وما غلبت به وان غير الساقط احد او صاف
كثيرا زالت طهور بيته وروايه مطلقا وعنده عند وجود الطهور وعنده طهور بيته
وان غير الصفتين او الثلاث مع بقا الاسم فوجها وان كان التغيير يسيرا دون
صفه فلا به او حجه بعضه لا بعضه نعم عن الراية وذكر من المصحح ان تغيير جميع الصفات
بغيره لا يوترق وان تغير بالعود والكافور وكحج وجها وان كان التغيير يسيرا دون
الخطاب من الاضمار ولو كان الدهن حيا وغيره من اجزاء واحد او على المصحح
بالغراب فغيره وجها وان غمس في ما قبله بغيره او بغيره فغيره وجها وان غمس في
وجبه والنهار قبل غسلها ثلثا وقيل بعد النية وقيل بنية الوضوء فغيره وجها وان لم
يغيره استعماله ونيم وكحج استعماله في شرب وغيره وكحج وقيل بحرمه الا ان
وعنده طهور وعنده خسر اختاره الحلال وان حصل في يده من غير غمس وكحج
م وعنده طهور ولا اثر لغس طفل ونحوه وكافر في غير غمس وفيه وجها بل ولا اثر لاستعمال
لغيرها في ما يعطى طاهر غير الماء حزم به ابراهيم وفيه وجها بل ولا اثر لاستعمال
له يد زائدة فالحكم كالوضوء وان ادخل غير يده لم يوترق حرم به ابراهيم وحكي صاحب
الغفران وجها وان قلنا غسل اليدين سنة لم يوترق غمس بشيئا وقال ابن الزاغوني حرم
على روايته ولا فرق بين اليد مطلقا او مشدودة في جراب او غير وقال ابن عقيل لا
والنوم الذي يعلو به هذا الحكم النافق للوضوء قاله القاضي وقال ابن عقيل فاذا دخل نصف
اليك ولا يقتصر الى شبيهه وقال ابو الخطاب بل كالوضوء وهل تدخل يده على يده
الوضوء على وجها احكمها هل هي طاهرة مفردة او من الطهارة فيه وجها قلت
ولذا اخرج في التسمية والقله فيه تغيب صح ابراهيمان وقيل بل هو محلل وهو
اراقه الما فيه اختلا ان يوترق يديه في جنب ما يغسله او بعضه في قليل راكدا فرفع يديه
لم يترفع وضار مستغلا بغيره قتل باول جزا في كل نجس لاقاه وقال القاضي وغيره
كلها الجزا لا يعلم وقيل باول جزا الفصل وقيل ليس مستغلا وقيل يترفع وقيل
ان كان المفصل عن العضو لو غسل بما يعلى فيه اثر اثره فلهذا وكذا بليته
بعد غسله وقيل يترفع ولا اثر له بلانية الطهارة بدنه وعنده يجر وان كان

وانما العباس ولو اشتد ما يشرب به بيان قد تفرغني به فغيب ذكره والنواد
وان استعمل طهر مستحب فروايتان وما غلبت به وان غير الساقط احد او صاف
كثيرا زالت طهور بيته وروايه مطلقا وعنده عند وجود الطهور وعنده طهور بيته
وان غير الصفتين او الثلاث مع بقا الاسم فوجها وان كان التغيير يسيرا دون
صفه فلا به او حجه بعضه لا بعضه نعم عن الراية وذكر من المصحح ان تغيير جميع الصفات
بغيره لا يوترق وان تغير بالعود والكافور وكحج وجها وان كان التغيير يسيرا دون
الخطاب من الاضمار ولو كان الدهن حيا وغيره من اجزاء واحد او على المصحح
بالغراب فغيره وجها وان غمس في ما قبله بغيره او بغيره فغيره وجها وان غمس في
وجبه والنهار قبل غسلها ثلثا وقيل بعد النية وقيل بنية الوضوء فغيره وجها وان لم
يغيره استعماله ونيم وكحج استعماله في شرب وغيره وكحج وقيل بحرمه الا ان
وعنده طهور وعنده خسر اختاره الحلال وان حصل في يده من غير غمس وكحج
م وعنده طهور ولا اثر لغس طفل ونحوه وكافر في غير غمس وفيه وجها بل ولا اثر لاستعمال
لغيرها في ما يعطى طاهر غير الماء حزم به ابراهيم وفيه وجها بل ولا اثر لاستعمال
له يد زائدة فالحكم كالوضوء وان ادخل غير يده لم يوترق حرم به ابراهيم وحكي صاحب
الغفران وجها وان قلنا غسل اليدين سنة لم يوترق غمس بشيئا وقال ابن الزاغوني حرم
على روايته ولا فرق بين اليد مطلقا او مشدودة في جراب او غير وقال ابن عقيل لا
والنوم الذي يعلو به هذا الحكم النافق للوضوء قاله القاضي وقال ابن عقيل فاذا دخل نصف
اليك ولا يقتصر الى شبيهه وقال ابو الخطاب بل كالوضوء وهل تدخل يده على يده
الوضوء على وجها احكمها هل هي طاهرة مفردة او من الطهارة فيه وجها قلت
ولذا اخرج في التسمية والقله فيه تغيب صح ابراهيمان وقيل بل هو محلل وهو
اراقه الما فيه اختلا ان يوترق يديه في جنب ما يغسله او بعضه في قليل راكدا فرفع يديه
لم يترفع وضار مستغلا بغيره قتل باول جزا في كل نجس لاقاه وقال القاضي وغيره
كلها الجزا لا يعلم وقيل باول جزا الفصل وقيل ليس مستغلا وقيل يترفع وقيل
ان كان المفصل عن العضو لو غسل بما يعلى فيه اثر اثره فلهذا وكذا بليته
بعد غسله وقيل يترفع ولا اثر له بلانية الطهارة بدنه وعنده يجر وان كان

كره ان يغسل فيه وعنده لا يلزم وهل يرفع ما يوصله او يقال فيه وجها وان اغترف
بيده من القليل بعد نية غسلها صار مستغلا نقله واختار الاكثر وعنده لا يختار
جماعه ونصرا لما بان نقله الى عضو اخر مستغلا وعنده لا ويغسله لا في جنبه وعنده لا يغسله
مسح اللحية بلا غسل دلل على عقيل والمما المستعمل في غسل الميت روايات اهل طاهق
والسنة ظهوره قال ابن عديم في حجة حجاز وانه يحاسب المستعمل في غسل الميت وان قلناه
بطهارته وان حلت بغيره في غير موضع وقيل في الفروع وقيل وكثيرا امراه حزم به الاكثر
وقيل او مبين من غسل العصابا وقيل او مبين من غسل الميت وقيل او مبين من غسل الميت
فطهور صح في الفروع وحزم به والمصحح وعنده طاهر ولا يترفع حدث رجل وقيل لا يصح
وعنده يرفع بلا ذكره كاستعماله مع او له ازاله الى سبه به نقله الاكثر وقيل لا اختاره القاضي المستعمل
وتنظيره امراه اخرى وتنظيره باخلا به وقيل لا في المسكن وان حلت به ذميه في غسل
الحققت فلهذا في احد الروايات ولا يترفع في الشرب صح في الفروع وعنده يلى ونزول
الخلوة بالمشاركة كما في الاستعمال قدمه ابن عديم وعنده بالمشاركة صح في الفروع محمد
مشاهده بطل مسلم مكلف وقيل من نزول به حلوه النكاح ولا اثر لخلوه للثبير
والنصفين وعنده لا اثر لخلوه امراه بالما يجاز والحنث كالرجل حزم به ابراهيم
وقدمه في الفروع وقال ابن عقيل كاسراه والمنع منه تغيب نص عليه والمفصل عن الخامسة
فيل زوالها بحس وبعد ان تغيب وان الفصل بعد الزوال غير متغير والمحل
ارضاهم طاهر وان كان غير الارض فهو طاهر ايضا صح في المنع وغيره وفيه وجها
انه نجس اختاره ابن حبان واذا قلنا بطهارته فهل هو طهور فيه وجها
احد هما انه طهور صح صاحب المحرر واليه العلم ولو اجمع طاهر في قوله عفا الله
بلا عسر وهو طاهر في كل حال والمفصل لا يترفع وهو طاهر في كل حال والمفصل لا يترفع
فصل القسم الثالث حرم استعماله من غير طهارة كدفعه في
عطش اوله او نظفيه حريف وكحج وسقيه للبيات ذكره ابن عديم وهو
ما تغيب بالياسه جامده كانت او مابعه ولو كان التغيير يسيرا فان لم يتغيرها
وكان يسيرا فان من الفروع لاقاها ومن عبارته بعينه لاقتنه وفي غير المسائل
بغيره وكما الطهارة وقيل ان معنى من ترك فيه نجس فواه ابن عديم وقدمه في الفروع

وانما العباس ولو اشتد ما يشرب به بيان قد تفرغني به فغيب ذكره والنواد
وان استعمل طهر مستحب فروايتان وما غلبت به وان غير الساقط احد او صاف
كثيرا زالت طهور بيته وروايه مطلقا وعنده عند وجود الطهور وعنده طهور بيته
وان غير الصفتين او الثلاث مع بقا الاسم فوجها وان كان التغيير يسيرا دون
صفه فلا به او حجه بعضه لا بعضه نعم عن الراية وذكر من المصحح ان تغيير جميع الصفات
بغيره لا يوترق وان تغير بالعود والكافور وكحج وجها وان كان التغيير يسيرا دون
الخطاب من الاضمار ولو كان الدهن حيا وغيره من اجزاء واحد او على المصحح
بالغراب فغيره وجها وان غمس في ما قبله بغيره او بغيره فغيره وجها وان غمس في
وجبه والنهار قبل غسلها ثلثا وقيل بعد النية وقيل بنية الوضوء فغيره وجها وان لم
يغيره استعماله ونيم وكحج استعماله في شرب وغيره وكحج وقيل بحرمه الا ان
وعنده طهور وعنده خسر اختاره الحلال وان حصل في يده من غير غمس وكحج
م وعنده طهور ولا اثر لغس طفل ونحوه وكافر في غير غمس وفيه وجها بل ولا اثر لاستعمال
لغيرها في ما يعطى طاهر غير الماء حزم به ابراهيم وفيه وجها بل ولا اثر لاستعمال
له يد زائدة فالحكم كالوضوء وان ادخل غير يده لم يوترق حرم به ابراهيم وحكي صاحب
الغفران وجها وان قلنا غسل اليدين سنة لم يوترق غمس بشيئا وقال ابن الزاغوني حرم
على روايته ولا فرق بين اليد مطلقا او مشدودة في جراب او غير وقال ابن عقيل لا
والنوم الذي يعلو به هذا الحكم النافق للوضوء قاله القاضي وقال ابن عقيل فاذا دخل نصف
اليك ولا يقتصر الى شبيهه وقال ابو الخطاب بل كالوضوء وهل تدخل يده على يده
الوضوء على وجها احكمها هل هي طاهرة مفردة او من الطهارة فيه وجها قلت
ولذا اخرج في التسمية والقله فيه تغيب صح ابراهيمان وقيل بل هو محلل وهو
اراقه الما فيه اختلا ان يوترق يديه في جنب ما يغسله او بعضه في قليل راكدا فرفع يديه
لم يترفع وضار مستغلا بغيره قتل باول جزا في كل نجس لاقاه وقال القاضي وغيره
كلها الجزا لا يعلم وقيل باول جزا الفصل وقيل ليس مستغلا وقيل يترفع وقيل
ان كان المفصل عن العضو لو غسل بما يعلى فيه اثر اثره فلهذا وكذا بليته
بعد غسله وقيل يترفع ولا اثر له بلانية الطهارة بدنه وعنده يجر وان كان

وانما العباس ولو اشتد ما يشرب به بيان قد تفرغني به فغيب ذكره والنواد
وان استعمل طهر مستحب فروايتان وما غلبت به وان غير الساقط احد او صاف
كثيرا زالت طهور بيته وروايه مطلقا وعنده عند وجود الطهور وعنده طهور بيته
وان غير الصفتين او الثلاث مع بقا الاسم فوجها وان كان التغيير يسيرا دون
صفه فلا به او حجه بعضه لا بعضه نعم عن الراية وذكر من المصحح ان تغيير جميع الصفات
بغيره لا يوترق وان تغير بالعود والكافور وكحج وجها وان كان التغيير يسيرا دون
الخطاب من الاضمار ولو كان الدهن حيا وغيره من اجزاء واحد او على المصحح
بالغراب فغيره وجها وان غمس في ما قبله بغيره او بغيره فغيره وجها وان غمس في
وجبه والنهار قبل غسلها ثلثا وقيل بعد النية وقيل بنية الوضوء فغيره وجها وان لم
يغيره استعماله ونيم وكحج استعماله في شرب وغيره وكحج وقيل بحرمه الا ان
وعنده طهور وعنده خسر اختاره الحلال وان حصل في يده من غير غمس وكحج
م وعنده طهور ولا اثر لغس طفل ونحوه وكافر في غير غمس وفيه وجها بل ولا اثر لاستعمال
لغيرها في ما يعطى طاهر غير الماء حزم به ابراهيم وفيه وجها بل ولا اثر لاستعمال
له يد زائدة فالحكم كالوضوء وان ادخل غير يده لم يوترق حرم به ابراهيم وحكي صاحب
الغفران وجها وان قلنا غسل اليدين سنة لم يوترق غمس بشيئا وقال ابن الزاغوني حرم
على روايته ولا فرق بين اليد مطلقا او مشدودة في جراب او غير وقال ابن عقيل لا
والنوم الذي يعلو به هذا الحكم النافق للوضوء قاله القاضي وقال ابن عقيل فاذا دخل نصف
اليك ولا يقتصر الى شبيهه وقال ابو الخطاب بل كالوضوء وهل تدخل يده على يده
الوضوء على وجها احكمها هل هي طاهرة مفردة او من الطهارة فيه وجها قلت
ولذا اخرج في التسمية والقله فيه تغيب صح ابراهيمان وقيل بل هو محلل وهو
اراقه الما فيه اختلا ان يوترق يديه في جنب ما يغسله او بعضه في قليل راكدا فرفع يديه
لم يترفع وضار مستغلا بغيره قتل باول جزا في كل نجس لاقاه وقال القاضي وغيره
كلها الجزا لا يعلم وقيل باول جزا الفصل وقيل ليس مستغلا وقيل يترفع وقيل
ان كان المفصل عن العضو لو غسل بما يعلى فيه اثر اثره فلهذا وكذا بليته
بعد غسله وقيل يترفع ولا اثر له بلانية الطهارة بدنه وعنده يجر وان كان

في كتابه في بيان

وعنه لا يخسر وعنه ان كان جارا باختيارها جماعة وحكي عنه ابو الوقت الذي يورد
ظهاره ما لا يدركه الطرف والحجاري كالدرك كما تقدم وعنه تعتبر كل خبر به بنفسه
قار في الفروع وهو الشرح وصححه غيره وهي ما احاطت بها العاشرة فوهما وكما وعينه
ويسره وعارا السع موهو الدرس ما نشر اليه مادامها ووراهها وان امتدت اليها
فواحد وقيل كل خبر به غياسه منفرده ولا يجوز التنقيب في محل النظر به وقيل
بلى اختاره ابو العباس حكاه عنه صاحب الفروع وان كان كثيرا لم يحسن ولو بحث
النجاسة ونفخت الا ان تكون النجاسة بول الدم وعذرة النجاسة الرطبة او
ياينة ذابت فعملية وقيل لا وعذرة ما لجمه قال ابن عديم ولم يذكر في الفروع الا
فولان ولم يستثن في الحصر الا البول ولذا افلا احد في رواه صالحة فعه رواه
احداها لا يحسن احداها اكثر المتأخرين والى الثانية بلى نقلها جماعة واحداها اكثر
المتقدمين الا ان يسلح حد الا يمكن نزح فلا يحسن قال في المصنف في الزم من اليسير
وفي الفروع ان تظلم مشقة نزح في الاربعين والمقصود من احكامها يقيد ونه يبر صاعه
فاروقه راسا الا يحسن بالاصناف العكار كالتى يطرق مكة وكونها وحكي الثاني
وجها ان كل بول يحسن حكمه كذلك ولو وقع في بئر ثقب يحسن بول ادي فعلا
احد تنزج وظاهر هذا انه في التنجيس كالبول وان تغير بعض الكثير في حارس
ما لم يتغير مع كثرته وحيات وظاهر كلامهم ان حارسه الماء الحس غيبه وقيل لا واختاره
ابو العباس ولا فرق في البول والعذرة بدل العليل والكثير والكثير قلان العليل
دونها والعله قربان وعنه ونصف وعنه وثلاث والفريه ما به رطل بالعرف والطل
ما به مائة وعشرون درهم وقيل واربعه اسباع درهم وقيل مائة وللايون وهو صريح
الدم في وسع سبع والعلنان حرس مائة رطل وعنه اربع مائة ففها على الرواية الاولى
مالم يمشق ما به وسع ابطال وسع رطل وعلى الثانية حرسه وما لاون وحس اسباع والسعد
تقريبا وقيل بحد يد او قيل تقريبا والحرس مائة كحد او الاربع ما به ويظهر ما
النجس الكثير بنز وال تخيره بنفسه صح في الفروع وابن عديم وقيل لا واضافه

في كتابه في بيان

في كتابه في بيان

ظهور من اليه حسب الامكان المشتبه والمغير الا زجي والمستوعب الانصال
في الماء او ينزج بمعنى عدة ملاب وهو طهور وهو طاهر زوال العاشرة والقليان
بالاصنافه والنزل ودونها بالاضافة فقط فان اصنف اليه فليلد وللعامة او نزل
فحوى لا مسك وكفى لم يطهر وقيل بلى وقيل بالما وقيل به في الحس الطهر وهو جزم
به في المستوعب عن واطلوه في الاصلح رواه من النزاب ويعتبر روال النصار
في الحك والطهر ما لم يتغير بالاضافة جزم به في الكافي وفي الاصول والعذرة على رواله
ان حكمه ليس حكم ما في الحاشية بايشق نزح وقيل اوها يشقان وقيل وقيلتين
وان تغير به مالا يمكن نزح طهر باضافه مالا يمكن نزح او نزح معنى بول لا يمكن
نزح وان اجمع من طهر وطاهر فليان مالا تغير فكله يحسن وقيل طاهر وقيل
طهور وان اصنف فله حكمه الى ملبا ولا يعتبر له طهر وقيل بلى وان طاهر او بول
لم يطهر وقيل بلى وقيل بلى وقيل بلى وقيل بلى وقيل بلى وقيل بلى وقيل بلى
الحاشية وقيل بلى وقيل بلى وقيل بلى وقيل بلى وقيل بلى وقيل بلى وقيل بلى
حاشية لم يغتفر منه بانا والى حاشية في الما فالغترف طاهر صح في العلم وقيل بلى
ولا ذكر في العاصم فصول ولا قسم رابع في الماء على ما قسمه الاصحاب وقيل بلى
وقسمه بعضهم اثنتان نجس وطاهر وعند الحرس وطاهر والطاهر مائة مطلو
ومقيد وعند ابن رزين اربعة طهور وطاهر وكس ومشكوك فيه وقيل بلى
شك في نزح ما وقعت فيه حاشية او حاشية او روث او جفاف حاشية على ذباب
وعلم او ولوع كلب اذخل حاشية في اناءه بغيره رطوبه مع حاشية وكما
واذا شك في حاشية الماء او طارته بنا على اليقين وان اخبر عدل بحاشية
وقيل ان عين بهما وقيل مطلقا وقيل بلى وقيل بلى وقيل بلى وقيل بلى
ولا يكتفى بالسؤال عن السبب وقيل بلى وان اصابه ما من ميزاب ولا اماره
بحاشية كرس سواله عنه فلا يكتفى بالحوادث وقيل بلى وقيل بلى وقيل بلى
والحوادث وقيل بلى ومما واوجب الا زجي احبا بته ان علم حاشية

في كتابه في بيان

في كتابه في بيان

في كتابه في بيان

في كتابه في بيان

في كتابه في بيان

وحرر الاسعاف باليأسه

باب الاستنجاہ

الاستسقاء ازاله الشح وهو العذون والشر

132

او جبل وكبح و طاهر كلامهم لا يصرف فتره منه وسوجه بل قاله في الفروع و قد روي
ارضا ذليلة و جهات وكبح السعال في الفروع والاسماء و السعال في الفروع
والفرج و قيل لا يحرم ولا يحرم السعال بل لا يحرم و قد روي عن عبد الله بن جابر و طاهر
عن حماد بن يحيى و عند ابي الفرج حرم شتم و قتل كالقبلة قال في الفروع و هو سجد
و كبح نوله في شق و سرب و مر باراك و قيل لا يحرم و الحارث بن يحيى
في ان لا حاجة و يحرم غير سبط و غيره و قيل لا يحرم و في المقييد و روايتان
و يحرم على نار و قذع و في الرعاية و زما و يحرم لبته فوق حاجته اختار
القاصر و غيره و عنه يحرم احار و صاف المحرم و غيره و قد اذاع نوله في الفروع و لا يحرم
بل احار و يحرم المحرم كرم و في كلام ابن جابر و عنه يحرم قال في الفروع كذا قال
ولا يحرم ان سول و طر سواني و لو رد ما و طر بافع حزم له ابن عليم و قيل يحرم
و غيره من الاستنجاء و يحرم سحر ميم القفولان قال في الفروع و هو طاهر
كلامه غير و المستوجب و لو لم يكن و قد ورد في انه و لا بأس بالبول في الطل
النافع اذا كان يفعل فيه منكر و يحرم على طعام و علف و دواب و هو التراب
يحرم قال في الفروع و هو سحر و يحرم البول في الحاجة اذا من التلوين
و النطر و عنه و لو لم يكن حاجة و في الفروع و عنه يحرم و الاوكل ان يقول ابول و لا
يعور اريق اما نذمه و الفروع و في الفروع و يحرم احار و كبح و طاهر كلام
ابن عليم يحرم و بعد في الفضل و سحر و يقبل من غير حواء و السهر
علوا فاذا فرغ من سحره ذكر من اصله الى راسه ثم يشره ثلثا
و طاهر كلامهم سحر هذا كله بل و في جماعة و يحد زاد بعضهم و يحد
خطوات و عن احمد بن محمد و قال ابو العباس هذا بدعي و لا يحرم بانفاق
الاية و ذكر في سحر العماء و لا يحرم كبح و منى و لو احتاج اليه فلا بأس
موقع الدبس و سحر ان لم يحد بعد نوله قليلا و يحرم بصفه على سوله

هذا المتن في الفروع و غيره

ثم يحول للاسماء اذا خاف من المجران التلوين و هو واجب و لو لم يكن دبر
الخارج و لو كان طاهرا و قيل يحرم سحر مكره قال في الفروع و هو طاهر و قيل
و غيره مكره خارج من السبيلين نادرا كان او معناه و الا من زنج قال في
المسح لانها غير مكره قال في الفروع كذا قال و هو طاهر و في الفروع و في
يسيرا و المبراد على المذهب و في الاصل طاهر لا يحرم و لو لم يكن
بل ما يقتضيه من الحرام و يقتضي عليها و السراويل قال في الفروع كذا قال و لا يحرم
من النجوم قال في الفروع و الفروع و او حرمه جباله انما منى في
الدينور كذا في الفروع و في الفروع و في الفروع و في الفروع و في الفروع
و هو طاهر ما حرم له ان يلمس و قيل ينال باليد و حرمه اما او الاحجار قال في
سحر السحر و لا بأس به و حرم زواجر احارها او يحرم عبد العبد الاحار
الا سحر و سحر الاحجار و في الفروع و في الفروع و في الفروع و في الفروع
اختاره ابن جابر و عنه يحرم الا يقتصر على الماء و جمع الماء و الاحجار و الفضل
فيئله بالحق و لا فان بدا الماء قال في الفروع فان تغدى الخارج موضع العادة
و حرم الماء كسحره في غير الخارج و في الفروع و في الفروع و في الفروع
اما و لا سحر و غيره المحرم و قيل يحرم و الصفتين و الحشنة و اختار
ابو العباس و غيره و لا بأس بالماء المذخور و قيل و حرم ثلاث مسحات
مع الانفا قال في الفروع و في الفروع و في الفروع و في الفروع و في الفروع
شعب و عنه يعتبر تعدد المسح به اختاره ابو بكر و ان لم يتفق بالثلاث
زاد و سحر ان يقطع على و قد قال ابن عليم فان مسح للماء و احار
على الاصل و عنه لا بأس بالعدد و لا فعله فان كسر ما يحرم او سحره و كسره
او اسحره له فلا بأس به و في الفروع و في الفروع و في الفروع و في الفروع
بل لا بأس به و في الفروع و في الفروع و في الفروع و في الفروع و في الفروع

هذا المتن في الفروع و غيره

اخذ اكثرها جاز والسنة ان ياخذ كلها ويوجد في جاز المراه جليله هو
 محله الا بل لا تشبهه علمه الدليل واذا ولد ولا قل له فلا يختار على
 وقادرا ان العلم في العصر المتناحرين يسمى امرا المومنين على موهبه الجاهل
 واختارنا به اهلهم وهو ليس فاسر بالقدوم واصحاب العلم اهل في اسم لعل
 اولادهم على قولين وولد السهل الله عليه ولم يمتونا وقيل ختنة حميريل
 وقيل ختنة جده عبد المطلب ولا قطع الصبح بالده ويحكم نقب اذ
 رضى دون الحاربه نفع عليه وقيل حكم احصاه ابن الجوزي وقيل علم النكر
 وفي الفصل بعقوبه في الذكر وفي الف كمال المبع ولم يذ كره غيره كذا
 الفروع **فصل** في كرم غصن ووشرو ووسم
 ووصف قدمه العلم وصحة والفروع وقيل يحرم وقيل يجوز في
 الزوج فان وصلته شعر اجنبية زاد من المحقق ولو كان بارنا حرم لغير
 وفيه وجه لا فيصالح ذلك العلم وقيل يحرم شعر كرمه وكرها وان كان
 الشعر خبا لم يصح الصلاة معه وفي الفروع وعمره ولو كان طاهرا او قلنا
 بتحريره فصح حكم الصلاة به وكرها ولا بأس بالقرامل ووصف غير الشعر
 وتذكره افضل وعنه هو كالموصل بالشعر ولا بأس بحاج اليه لشدة الشعر
 وكرم ابن عمه واباح ابن الجوزي النقص في الغنية وجه كرم نطلب الدرة
 وكما حلقه وصفه علمه وخسبته بالمشات وكرمه العلم حقه كاحده غنقه
 ونفق ويحرم حقه للرجل وكرمه له الخديف دونه ويحكم النقش والنظر
 قال الامام لعمري العلم السوء شئ وعلا ان يمتدح بدمها غما وفيه
 وجه يباح كرمه وليس ويطر يادون زواج فقط وتكرم كالمات
 دله حاملة ودله بعضه علم كرمه وكرمه التذليس والتشبه بالمدان
 دله العلم وكذا كرمه الوفاء وكرمه الحجامه يوم سبت واربعاء

ولا يشترط في كرمه وقيل يحرم وقيل لا يشترط حال الفروع والمراد بالاجازة وقيل حال
 كرم يوم الملاء وقيل حال يومه اوي وقيل حال في يوم الاحد والعقد
 معناه وهو ان يقع منه في بلد حار وهو في بلد بارد وكوثر كرمه الصبيد من
 اللعب باللعب غير المصوره وشرها نفع عليه فان كانت بيته في بلد شتر
 من ما كان في بلد حار وكرمه كرمه الفزان على الشتر وكرمها ولا بأس بالذكر
 ويحكم تشبه رجل بامرأه وامرأه بذكر ولا بأس وغيره وعنه كرمه
باب الوضوء
 الوضوء هو التنظيف والتجفيف وهو
 يضم اليه الوضوء وهو امرار الماء على اعضائه وبالفتح الماء المنقوص في بعضه هو المشهور
 وحكي العلم في الفعل والضم في الماء وهو في الشريعة عبارة عن الافعال المذكورة والنية
 شرط لطهارة الحدث قطع به الاثنان وقيل لا وقال الحارثي من قدر وضوءه وذرعه من العبدان
 حولا وقيل ركن دله في الرعاية ولا شرط لطهارة الحدث صحح العلم وقطع به الاثنان
 وقيل بل وقيل ان كانت على اليد دله في الرعاية وان لم يمسها لم يمسها وكل
 ذلك مشاد بعيد ومحله القلب فان نوا علمه ولم يلمسه لم يمسها وان
 نوى لم يمس دونه قلبه لم يمس وان سبق له ان يغتسل فاعتقد بقلبه لم يغتسل
 قال ابن عمر ولو كان عليه حدث يوم فعله ونوى رفع حدث بول ارفع حدثه
 دله سبخا وان جمع بين قلبه ولسانه كان افضل دله ابن عبيد ان ولم
 يبين المنطق سرا او جهرا قال في الفروع وليس نطقه بأسرا وقيل
 قال وهو مصدق لجهرا واختاره ابو العباس وقال الجاهل بما مستحق للتعذيب
 سيما اذا اذابه او كره وقال من غلبه عند سائر الامم وقاعله مسي
 وان اعتقد مدينا صدر عن اجماع المسلمين ويجب تحييده ويجزى من الامامة
 ان لم ينفذ ولا يقدر ابطالها بعد فرائده في الفروع وقيل بل
 وان ابطالها في اثنا الطهارة نظرا ما مضى وقيل لا وقيل بطلان فلما بقيا الموالاة والافان

قال الامام

وقرئ على من عصفوا بغيره الطهارة مع بقايتها لم يجز به وإذا تولى بالسبح
 رجع الحديث وقلنا السبح قد لم يرفع بل الواجب ان يسبح استباحه الصلاة
 وان قلنا مع الحديث جاز فيه رفع الحديث وحده تقدم النبوة على الطهارة
 وتسبح على السبح كاستصحابها ذكرها وكذا استصحابها حكمها
 وهو ان لا ينفك قطعها وكذا تقدمها من يسير قال انه علم وهو
 الامدك تقدم النبوة الصلاة بالذ من الطهارة لم يفسخها قال ولذا كذا
 هنا وقال القائل في سنة الصغيرة اذا قدم النبوة استصحاب ذكرها عن
 شريح في الطهارة جاز وان نسبها الى العاد وقال ابو الحسين يجوز تقديم
 النبوة ما لم يفسخها من اشتغال بغيره وخوفه **فصل**
 في سبب من سنة اختاره الخلف والى موسى والسبح وذكر المذهب
 وعنه تقدم النبوة وعنه هو واجبه سوط وهو ان قال سبب النبوة والقدوة
 في جهات ذكرها صافى كتحديد الطهارة وان ذكر في بعضه ابتداء الروايات
 الثالثة وعنه يلزم وان اتاها في اثباته هي وادان كها سهوا في ذكرها لزم
 لا سيما ان بها ما دام في الوصف **فصل** في سبب الاخرين بها وهي
 اعتبارها في عمل الدنية من الخفين ووجها في ذكرها والاشادات
فصل في سبب العمل بدنه ثلثا وهو سنة ولو يفتقر طهارتها
 فعل عليه وفيه وجه لا يكتفى بها مع تحقيق طهارتها وحسن ان قام من نوع
 سببها في اللين في العروج وعنه لا يكتفى بها مع تحقيق طهارتها وحسن ان قام من نوع
 بها فلا شئ عليه وان كان له مثلونه او من حجاب وكيفية
 او كسوفه في جهات وان كان عليه سر او بل وحده عليه وحديث

سببها في اللين في العروج وعنه لا يكتفى بها مع تحقيق طهارتها وحسن ان قام من نوع

وجب الفصل فانه شرط للصلاة حكماء العلم عنهما في النكاح ولقد
 اكثر حكماء كتاب الطهارة **فصل** في سبب النبوة في النكاح
 وجها واجبا في الحكماء من الوجه وعنه في الكبرى فقط وعنه كذا الاستشاق
 وعنه فيها وعنه كذا في الكبرى الصغرى خاصة وعنه لا يحسن الا في الصغرى
 وعنه كذا الاستشاق وكذا في الكبرى خاصة وعنه خاصة سنة ومن
 تسميتها في جهات وايتقان ولا سوطان بالسبح وعنه يلزم بيان
 لما ان يشا بغيره وان يشا يا شبيب وان يشا بتلات وان يشا بت
 لا فضل بغيره بغيره عليه وعنه يا شبيب حكاه الامدك وعنه ثبت
 ذكرها ابن الزاغوني وهذا بكل المصنفين او يفصل بينهما في جهات
 ذكرها ابن القيم وموسى في جهات هذا الجمع من المصنفين والاكسب والاصل
 ام التفرقة على قولين ويستفتر لينا وهو سنة وعنه كذا الصغرى
 وتسميتها ويستشاق بينهما ويستفتر بيان قد مر ابن
 عجم وقال القائل في مذهبهم سنة ويستفتر بيان ولا سوط
 المصنفين والاكسب في مذهبهم سنة ويستفتر بيان ولا سوط
 قوله فيما لو كانت المصنفين والاكسب في مذهبهم سنة ويستفتر بيان ولا سوط
 بفتح كذا عدا ولا سوطا وعنه سنة في مذهبهم سنة ويستفتر بيان ولا سوط
 وهي وجوه وقال في مذهبهم سنة ويستفتر بيان ولا سوط
 بحال روايه واهله في مذهبهم سنة ويستفتر بيان ولا سوط
 في مذهبهم سنة ويستفتر بيان ولا سوط في مذهبهم سنة ويستفتر بيان ولا سوط

ولا سوط

وعنه لا يعتبر ذلك فيما قلنا من كماله من وحنه وطال الفصل ثم اتينا
 وعنه عن الموالاة دون الميراث والمقصود اذ اره الما في العم وال
 تشافا احتد ابه بالنفس ونسب المبالغة وهو اذ ارته الى اقا كل الم
 من الاستساق اجتد ابه الى باطن الانف وعنه كماله وقيل
 الاستساق في وحكم للعصام وحكمه ابا الفرج ولو وضع الما في فيه
 ولم يلبه لم حره دلم في المصالح وعنه وكما يلي ولا كما اذ ارته في مضع الفم
 وقال في الزاكن كماله في الاستساق دون المصالح وقال ابن ابي
 كماله من الاستساق اذ الم كل صاها وقال بعض اهل البيت المبالغة
 في الطهارة الكبرى ثم اذا فرغ منه لم يلبه ونقطة ولا كحل المصالح
 او لا وجو را ولا الاستساق سحوطا **فصل**
 في غسل اليد وهو ملها وهو مبرر وهو من منابت شعر الراس
 المعتاد غالبا الى ما يلي من الكفين والذقن طول ومن الاذن الى الاذن
 عرضا ويتعاهد ما فيه وكسب العذار والعارضة والمفصل والناد
 والعنقه والاذاب العنق من ورا اليد والصدغ وكما وقيل كسب
 غسل اليد دون الصدغ وشعر الحية ان كان كثيفا لم يغسل
 ما كسبه في اليد وقيل بل وان كان في وجهه شعر كثيف غير الحية
 غسل ما كسبه وهو كالحية وقيل كسب على قوائم كسب ما كسبه
 وقيل كسب وان لم يوجبه فيها وان نبتت المراه كسبه فقال ابن عقيل كسب

كاليد وان كانت الحية خفيفة وجب غسل ما تحتها وتحت الخليل
 الكثيفة اذ الم نوجب غسل باطنها وتحت كسبها ما حده قد منه ان
 من وقا الا حاصل بل بما الوجه وبسبب غلظتها وان شئت اذا مسح
 راسه فغسله وكسب الحية ومسح راسها من الوجه والوجه وكسب الحية
 غسل ما نزل من الحية من الحية من الحية من الحية من الحية من الحية
 ولا كسب غسل راس الحية من الحية من الحية من الحية من الحية من الحية
 في الجنازة في احدى الرأسين في الوجه في الحية من الحية من الحية
 وقيل بل واذ الم كسب في وقيل بل مع امض الفرج وقيل
 كسب في الجنازة دون الوجه من الحية من الحية من الحية من الحية
 وكسب احدان يغسل وجهه بالما صاها وان ياخذ الما ثم يغسله
فصل في غسل اليد الى الميراثين ثلثا وهو
 فسر وجب اذ الم مقدم في غسل وجهه من الوجه وقيل لا
 وكسب غسل الطهارة ولبس في العنقه وقاسه في العنقه والوجه وقيل
 الاصل الحية من الحية من الحية من الحية من الحية من الحية من الحية
 غسل ما بقى وان كان من الحية من الحية من الحية من الحية من الحية
 وفيه وجه لا كسب وان كان من موقف الميراث كسب شي وكذا الى
 الميراث اذ قطع الحية واخذت الاصل وجوب غسل العنقه والوجه
 دون غسل الحية من الحية من الحية من الحية من الحية من الحية من الحية
 وقد رعلته من غير حية من الحية من الحية من الحية من الحية من الحية من الحية

وجزم والم
 بغير غلظتها

قال من الغرور وهو ما سر المذهب وكذا القفل قال ابو العباس والحلاف
لفظي ولا تكرم الوضوء من ما بات مكشوقا ومن الفصول من المفضل الفضل
فصل في ترتيب غسل على ما ذكر الله تعالى وهو من
جنم به الحرم وصحة الفروع واما من حكم واحكام الاكثر وعنده لم يفرق
وقيل بسوط سهوا واحكام من الاصل لا ان يلبس ونظير وضوء فاعلم الاول
لو نظرا وغسل اعضاءه دفعة واحدة لم يفرق ولو انظر في ما راكذ وتوى
لم يفرق تفع حادثة حتى يخرج من الماء متباعد عن علة وقيل ان مكث قد را
يسح الترتيب ارفع حادثة وان لم يخرج من الماء وان كان الما جارا
ومر عليه اربع جرات ارفع حادثة وسقط الترتيب على الجسد اذا
انقضى الماء ولو خرج منه ما حمل ان يكون منيا وملا فصل
الوضوء وهو في اعتبار الترتيب وهما فصل
والموا لا وضوء له ايضا صحة في الفروع وغيره وعنده لا يك
بالسجود وهو ان لا يوتر غسل عضو حتى يحف الذي قبله والزمان
المعتدل من غير اشتغال بغير او اسباغ وازالة شغل وكسوة
وان كان لازال في الخ لا يعود الى الطهارة ابطال وان كان لم يسه
وازاله نجاسة فوجها وان كان لا عول من الماء اشتغال بتحصيل

يطلب وعنده لا وهل لا اعتبار بحفاف ما يلي العضو المغسول او باي عضو ١٩
كان وجهها وعنده لا اعتبار بالحفاف بل بطول الفصل عادة وغيره
وقيل حتى ينشف العسل فصل في طهارة الاسراف
من الماء والزينة على الدلائل قال القاص والحكم وقيل بحرم الزينة على الدلائل
قال ابن رجب في كسح الى دار واسمى بعض الاصحاب للوجه غسلا
رابعة تصب من الخلاء وعن احمد رواه انه يزداد من الرجلين
ولا يزداد في غيرهما وهل يعتبر تعدد الغرفات او تعدد الفتلات
غيبه قولان وان غسل بعض اعضاءه اكثر من بعض لم يكره
وعنده يكره وتسمى الزينة على كل الفضل وعنده لا وهل يكره
صب الماء في الطريق او مكان يداس فيه روايتان وهل هو شربة
اولا تته على وجهين قال ابن رجب وظاهر كلام احمد يدل
على انه لذاته وتكره اراقته في المسجد ولا يكره الوضوء والغسل
في المسجد وعنده يكره ومن كراهه الخديد روايات وان كان
على سبب المنفصل لم يكره في المسجد وتخرج ما غمس فيه يكره
الليل في المسجد وقيل لا يكره لها هنا وجهها واحدا ولو وقف
عن المسجد اوضح ذلك منه حال خارجة فغير حكمة وهما
ويحكي بالوضوء الواحد ما لم يجد ثوبا ولو نظا ولا الامر وادا

وان لبس خفاف لم يحدث حتى لبس عليه اخر جاز المسح على الفوقاني وان كان له
بعد الحدث لم يجز المسح عليه فالصاف المحرم لا يعلم فيه خلافا الا حركا البه
الشافعية قال في الفروع ويتوجه الجواز ولو تبين لبس الخف لم وجد
المالم يجز له المسح وصل بل وان لبس من طهاره فيها مسح كالغايه
او عكسه فوجهان وان شذبهين من طهاره مسح فيها عليهما
او على احداهما يجز المسح وقيل يحور وان لبس خفا وطهاره
ففيها على جميع جاز المسح وقيل ان كانت في رجله ومسح على ثام
لبس الخف فلا وإذا مسح الفوقاني من الخفين لم خلعه لزمه خلعه
الاخر غسل رجله ويسح على غامه مختلفه سائر ما العاده
جارية بستره ومذات الفوايه وكما اطلقها حاءه جزم
في العماء كوار المسح عليها وبناءه بعضه على انما قلنا انها سنيه جاز
المسح عليها وللا فلا ولا يحور على غير ذات دوايه قطع به الاكثر
وحيثما لبس عبيد ان وغيره وذكر ابن عبيد وابن شهاب وجهان
لا يجوز واخاره ابو العباس ويحرم لبس غير المحنكه
ونقل ابن ثواب كراهيه شديده وحينم جمع الاحكام
بعد ما ابا قتيق وقوى والفروع الا باحده لانه قال وطاهر من جوار
المسح الا باحده قال وهو متجه وقال في موضع قبله والاقر بانها كراهه
من ابي العباس

وان كان على خفافه ان لا يجز له ان كان على خفافه
وان كان على خفافه ان لا يجز له ان كان على خفافه
وان كان على خفافه ان لا يجز له ان كان على خفافه
وان كان على خفافه ان لا يجز له ان كان على خفافه

كراهيه لا تنفي الى المنتهي قال في حاشية كراهيه السلف على الحافه الى ذلك
بجها او غير ما رواه سمي او على ترك الاول وحمله صاف
المحرم وغيره على غير ذات ذوايه فالمحنكه سنيه بلا خلاف وذات
الذوايه قولان واليهما ليس سنيه بلا خلاف ولا المسح ما العاده
كشفت وعنده حب وعنده حتى الاذنين ولا المسح المراه على العاده
وان كان احدهما وحده فذلك المحنكه ابن عبيد ان لا يخلو من الفروع وكما
ولا يحور المسح على غامه جزم وعنده على ابن عبيد ان وعنده
بل ومسح المراه على الحمار المذرك الحلق وعنده لا قلت ولتوجه
فيه في حق الرجل كالعماء من حق المراه ولا يحور المسح على خف من خف
شبه ان كان يمشي فيه عاده جاز المسح وان كان يتخلف في يمين
وشلا نه لم يجز ولا يمسح على القلنس وعنده بل وقيل محسوسه
خلقه من التنصع ولا يحور المسح على ثلثي الخضاب نفع عليه وعلى المسح
من القلنس مباح والذوايه ان لا يثبت ولا يجوز على الوقايه ويجوز
على الجبيرة وكس جميعها من الطهارتين الى حلها اذا لم يعد
بها صانع الحاحه ولا يحور المسح عليه وعنده عليه الا عاده حكاها
من المبيح وعنده مسحها كالتيه بتقيد بوقت الصلاة فلا يحور عليه ويطل
بجذ وجهه ودره ابن حامد وابلو الخطاب ولها ويجوز المسح على سوا كانت

على كسر او جرح او لصق وعند ابن جابر على جبين الكحل ولا يمسح على
 اللصق بل يتيمن ان خاف بنزله ومن اشتراط ابا حنيفة وهو ان لا يتيمن
 مع مسحها فقدم في الفروع وهي المسح على الجبين وعنه بل ويتيقن مسحها باليد
 ويجب استيعابها بالمسح كالعمامة وعنه لا كحل الاستيعاب والعامة
 ويجزى مسح اكشها والمسح شرط للصلاة لا بعد لغته الى التيمم ويبرع
 الحديث به وان جاوز ما قدر الحاجة لزم نزعها وان جاوز ما
 الحنفية يوجب نزعها جنبه ويقيم للماء في وجهه ومسح مع السهم واختار
 الحلال في الجميع وحكي القاض في حكمها انه لا يمسح زيارته على موضع الكحل
 وان كان كاحه قال ايظلم وهو جلد وان كان في رجله يشق لفيل
 فيه قارا ونحوه وشق نزعها من عظمته وعنه لا يمسح بل يتيمن بها وقال
 والبرقييل بل يغسله ولا يجزئ به المسح وقال القاض يعلقه الا ان يوف
 تلقا فمسل ويبرئ وان التمسك اصبحت مرارة كاحه وشق نزعها مع
 عليها كالجبين واذا حل الجبين او سقط بعد البرء بطل وعنه
 وان كان قبل البند فحذ لك صحة السهم وجهه لا يبطك ويعتبر ان
 يكون اللبس على طهارة ويعتبر كالحل والعمامة لا يعتبر اختاره ابو العباس
 فلو غسل رجلا وادخلها في الخف ثم غسل الاخرى وادخلها لم يمسح على الاول
 دون الثانية وان ادخل الاول ثم الثانية خلع الاول وظاهر كلامه ان الكحل لا يمسح

في كحل العين
 في كحل العين
 في كحل العين

وان لبس محدثا وغسلها فيه لم يمسح المسح قال ابن عليم قال اكثر الحائضين والفروع حرم
 الاكثرت وبنها في فافلا في على الاول ومسح على الثانية وقال ابو الفروع
 يمسح ولو لبس الخف فقبل وصوله الى القدم الى موضعها احدث لم يمسح
 حرمه ابن عليم وصححه ورأى غيره وعنه لو نزل رجله من الخف ثم نزل رجليه
 ولو نزل جنبه رفع حذيه وغسل رجليه واحد خلفها من خلفه ثم نزل رجليه
 او فعله محدث ولم يعتبر الترتيب لم يمسح على الاول ومسح على الثانية وهذا هو العامة
 فلو مسح راسه ثم لبسها لم يغسل رجليه مسح على الناحية دون الاول وان
 لبسها حذتها ثم نزعها ومسح راسه ورفعها رفعها فحذتها فحذتها
 ابو العباس كالحل لبس الخف محدثا فلما غسل رجليه رفعها الى الساق
 ثم اعادها وان لم يبدفها فحذتها قال في الفروع احتل انه كالحل غسل رجليه
 وما خف ويجزئ له كالتبديل لللبس قال في الفروع قال عن السيد بن الدريسي
 ان العامة لا يشترط فيها ابتداء اللبس على طهارة ونحوه من الطهارة المستدامة
 قال فيهم من ادانهم من الافضل ومن نزع ثوبه من المشكوك فيه في العامة
 لم يمسح خفاهم نزعها فله المسح ولا يمسح على طهارة لا تبليغ الصلاة غير هذه
 ويشترط للجبين الطهارة قدمه والفروع واختاره الخضر وعنه لا يمسح
 واختاره الحلال وابو بكر والسهم موعود الدين وان شدا على غير طهارة
 وعلما باعتبارها وشق نزعها يتيمن بها وجهه ومسح مع السهم وقبل المسح

في كحل العين
 في كحل العين
 في كحل العين

على ربيع الحدث به جزم به أبو الحسين واختاره أبو السكت و ذكر أبو المعالي
 في الصحيح من المذهب عند المحققين وهذا المذهب يرفع الحدث عنهما فيه وهما
 لا يرفعون برفع وقيل مبن على غسل كل عضو بنية وقيل على أن الطهارة
 لا تتبع عضو في النقض وإن تتبع عضو في التيمم اختاره في الانتصار
 وقاله في الخلاف وخلع أحد الخلفين في ذلك كمالها وهو لا يرفع
 المصير على الماء وقيل كسبق الحدث قال صاحب المحرر إن رفعه
 ولا يفتن رفع الغامه يسيرا درهم إلى موضع اللبس وطاهر المستوعب
 بل وقال أحد إذا زالت عن راسه فلا بأس بالتميم فحشر قال أبو عبد الله
 وعمره قال لم يعمها بالكلية ولو نقضها جميعها بطل ومروا تنبيه
 روايات وضمنه القدم أو بعضه في ساق الخف كخلعه وعنه
 لا وعنه لا ينعقد ومروا بنعيم بحيث لا يمكن المشي فيه وعنه إن
 جاوز العقب خد موضع الغسل أشد ودونه لا يوثق وقسط طهارة
 الخف بعد المسح عليه لا يوثق في العلم وعنه بل وإن نزع خف
 فوق ثياب مسحة لزمه نزع التختاني قال في الفروع أحسنه الأصحاب
 فيتقن حتى يغسل قدميه على الخلاف وعنه لا يلزمه فيتقنهما أو مسح
 التختاني مفردا على الخلاف وكل من الفوقاني والحماني يدل مستقل
 عن الغسل وقيل الفوقاني يدل عن الغسل والحماني كلفافه

وعمل الفوقاني بدلا للتختاني والتختاني يدل عند القدم وقد اختلف
 كطهاره ويطأه والله أعلم باب نواقض الوضوء ٥ ٥ ٥ ٥ ٥ ٥
 اسم فاعل وتوافق الوضوء مفيد أنه وينقضه الأشياء أحدها
 الخراج من السبيلين طاهر كان أو نجسا نادرا كان أو معتادا وتنقض
 القبيل من الرجل والمرأة فاعلمه وقدمه أي يعم وصافه الفروع وأبو عبيد الله
 قال أبو بكر لا يكمل قولك أي عبد الله إن الرجل والمرأة إذا خرجت من
 ماله ما كانا يتوضآن وقيل لا تنقض وأما السجدة والركعة وهو الصحيح
 وقيل يصح من المرأة دون الرجل قال أبو الحسن وهو ما سجدت به
 السجدة التي هي قريب المخرج لا يصح ما لم يحكم صحتها ولو كان قطنه
 في ماله أو دبره أو ميلامه أو لا يلبس عليه أو قطر من حليله دهنا لم ينجس
 ولا سجدته والله أعلم وقدمه في الدهن وقيل لا ينقض وقيل ينقض
 خروج الدهن فقط وقيل يصح القطن إذا خرج من الدبر دون
 القبيل درهم العالم وكان صاحب المحرر في الجهد الله تعالى السجدة
 من العسل والدبر وإن خرجت وعليها بلبنة نقطت قدمه أي يمسح
 وأبو عبيد الله وهو الصحيح وقال في الفروع طاهر كلام أحمد لا يصح
 يتقن خروجه البول لأنه قال في رواه عبد الله إذا احتش القطن

اذا احتسب القطن في درهم وصل الى حصة فوجد بللا فلا بأس فان العسل
يعني عالم يظهر خارجا وفي حياضه الدهن الذي خرج فوجها والسعد
مخرج الحقة في احد الوجهين درهم وان احتسب في درهم وخرج
 شي نقض وجها واحدا واذا احتسب في درهم فخرجت حصة الدهن
السعد الوضوء والصالح الهاله الحلوه المذقة ذلك وما في العالم
ما وصل الى جوفه من درهم نقض وما وصل الى ذكره لا ينقض واذا
وطر في الفنز فانزل او دونه فذبح ما وقع في الفنز ثم خرج
 ولا مش معه نقض فان لم يخرج فوجها وان طهرت مقعدته عليها
بله لم تنقض عنها معدت فوجها وقيل في حرجها بللا فان
ولو اخرجت دوده راسها من احد السبلين معدت ولم تنقض
 فهل ينقض الوضوء ذلك فيه احتمالان ولو خرج طر معدته لم معدت
فوجها وان خرج طر معدته فان الخنثى المشك بجاسه غير البول
والغايط لم ينقض سببها ولو قطر في اذنه دهنا فوصل دهانه
ثم خرج منها او خرج من فيه لم ينقض خلا الا الى المعالي وخرج
من المرار معدته البول والودك وهو ما السعد كدر
خرج عقب البول والمذكي وهو ما رفيق خرج عقب
فتور الشهوة وطاهر المذهب بجاسته وعلى ما يدل على طهارته

في حرجه من
 العرم

واختاره ابو الخطاب في الانتصار والمنى وهو طاهر على الهي والدبر
الغايط والزنج وهو طاهر صحي العلم وتقدم في الاستنقاء والاستعداد
طاهر لا ينقض الوضوء بفسا بل بما يتبعها النجاسة والشعر
يلينها النادر خروجه الدود وهو خس والحصا وهو خس الصاوي
الحلاف طهاره حصاة خرجت من دبر ما في الفروع وهو خس بعد
والشعر والدم وهما يجان فصل في الثاني
شئ من سائر البدن فان كان بول او غايطا نقض قليله وكثيره
ولو استند المخرج وانفق غيره لم ينقض خروجه الزنج منه قال ابن
تميم في شعر الوجهين والوجه الذي ينقض وان كان من غيرها
وكان كما كثير النقض وما بالعباس السعد مطلقا واختاره
الاحبرك في غير الفن والكتير ما خرج في نفس مقبوس طالس
مر وانه احصا وها وجا عه كثير وجزم به في الحسد وهو وقواه في
تخريد بدن العتابه وعنه كل احد حسبه نقله جاءه وذكر الرم موس
الدرايه المذهب وينقض دم كثير مصدته علق او قراد لا ذباب
وبعض ذكر ابو المعالي وان شرب ما وقد فه في الحال
فنجس درهم العاصي وهو احتمال ان تغير وان كان يسيرا
لم ينقض قدم في المقنع والفروع وهو العباس ان قال العاصي لعمري
الصحي به وعنه ينقض وان كان طاهر كالعرق وكما لم ينقض

قال الشيخ في غير السعد
 اذا حصل في غير السعد

ولا ينقص بلغم الرأس ومن بلغ الصدر روايات ومن خاسته وكان
وان قادم الحق بدم الجروح ذكره القائل من المقتنع ولا شئ والجيش
فقد عليه وان لم يكن الدم يفسد بل يقطنه وكذا نقضه والله اعلم
فصل الثالث زوال العقل بحسب احوال
سكن او شرب دواء او غشا بوجع طينة او نوم ^{كثيرا} ~~وعند~~ لا ينقص
النوم مطلقا واختار ابو العباس ان طين بقا طهره وعينه
لا ينقص ^{من} الجالس وعنده لا ينقص الا ان يكون مقطوعا
وان كان النوم يسيرا لم يفسد حاله من احوال الصلاة وان
لم يكن وصلا فقدمه الرغيم وعنده ينقص وعنده لا ينقص نوم الحارس
والعالم خاصة وعنده لا ينقص نوم الحارس والقائم والراعي وعنده
لا ينقص بنوم الحارس فقط قال في المعنى والظاهر غير ذلك التوجه
بلين الحارس والقائم وعنده لا ينقص نوم الراعي والساحد ووط ذكرها
من المتبصر والقاعد المستند والحنبي والمتهج كالمضطج وعنده
كالجالس والكثير العرف قد في العروء والعلوم ^{باليه} ~~وغيره~~ ^{من} ~~ان~~ ^{وقيل}
حد الكثير ما تغير التاييم عن عينته وقال ابو بكر قد ركنين يسير
قال ابن عيسى وطاهر كلام احمد انه كثير وان را حيا فهو كثير قد مر
الفروع وعنده لا قال في الطهر وفي العلم والعبيدان ان را حيا
ان ينقص وهنوه فقد عليه ومن لم يغلب على عقله النوم لا وضو عليه

وان شئ هل نام كثيرا او يسيرا لم يلقفت الى الكثير والنوم غير الناقص
يستوي غايه ومستد عاه وعنده كمنه عدم النقص بالغالب ^{والله اعلم}
الوضو بالذوق والوسوسة والسهو والغفلة والنقص والسند
والنقاس وجميع مبادي زوال العقل **فصل**
الرابع من ذكر الادبي من غير جليل حيز به الاكثر وعنده لا ينقص وعنده
ينقص عدا وسوا كان صغيرا او كبيرا ^{من} ~~النقص~~ ^{من} ~~ذكر~~ ^{من} ~~المكتسبات~~
وسو كان ^{من} ~~النقص~~ ^{من} ~~ذكر~~ ^{من} ~~المكتسبات~~
سه بيد يظهر كفه ويحده وعنده لا ينقص ^{بظهر كفه} ~~بظهر كفه~~ ^{بظهر كفه} ~~بظهر كفه~~
الكف واصبع زاوية و ^{بظهر كفه} ~~بظهر كفه~~ ^{بظهر كفه} ~~بظهر كفه~~
الحشفه وعنده ينقص الثقب ومن ذكر مقطوع باين او محله
روايات وذكر الازهي واما المعالي فيسرها محل ومن النقص من
القلقه و ^{بظهر كفه} ~~بظهر كفه~~ ^{بظهر كفه} ~~بظهر كفه~~
وعنده لا ^{بظهر كفه} ~~بظهر كفه~~ ^{بظهر كفه} ~~بظهر كفه~~
من كل منها ولا ينقص المس بغير اليد واختار الاكثر ينقص
سه بغيره وهو وجه قال في الفروع والمراد لا ذكره بذكر عينه والنقص
به تغيب عند اكثر المحققين ومن نقص وضو الملووس فخرج روايات
فصل ^{من} ~~النقص~~ ^{من} ~~ذكر~~ ^{من} ~~المكتسبات~~
من غيرها وسوا كان رجلا او امراه وسوا كانت صغيره او كبيره

والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

فان كان شهوة فيها او مرادها سوء وغيره ولا فلا ولو كان
المراد سوء قبله لم يسعد وهو المراد فان لم يسعد من امراه ولم تست
المراد قبله اسعد ظهورها ان كان سوء فيها او من احدها وان
مشتبه المراد الذكر لم يسعد ظهورها والسوء ظهور الحش يكل حال
ولو لم يسعد كل من الحش ين ذكر الاخر او قبله فلا ينقص وغيره فان
مرادها ذكر الاخر والاخر قبل الاول اسعد ظهور احدها لا يعينه
ان كان لشهوة ولا افلا واذا توقض الحش ولم يسعد احدها وهو
الظهور احد ث واظهر ولم يسعد الاخر وهو العصر او فايته لزمه
ان ادقها دون الوجوه ان كان احدها نافله لم يلزمه شي
واذا الاسعد ظهور احد تخصيص لا يعينه لم يأمر بما واحد وحدانين
فصل الخامس مس اي لشهوة نفس عليه
قدم المقنع والرغم والفروع وجزم به في العلم والوجوه وعنه وبلا شهوة
وعنه لا ينقص مطلقا احتثا به الاخرى وابو العباس فعل هذه ان
حصل تغير وانت رفو جها وقتي لم ينقص به ولم يسعد الذكر
استحب الوجوه نفس عليه ولا يفرق بين الاجنبية وذوات المحارم
والكبين والصغيرة وعنه لا يسعد مر الصغيرة وذوات المحارم
وهو في مر الصغيرة والعجوز ولم يسعد سوء وهي
وسعد مر لميته قاله القاضي وقال السري والمراد لا ينقص
ولم يسعد المراد للرجل كل سوء لما في سوء الحل والمراد وهو ظاهر كلام
والمراد

الحش عنه لا ينقص وهو ظاهر في المعنى ولا ينقص لم سوء ظهور
منها ولا ينقص لم سوء فوق حاي وقال القاضي من المقنع في الحش
انه ينقص ذا كان لشهوة وذكر صاحب المراد رواه عن احدها وهو
بعيد ولا يسعد التقصير باليد وان لم يسعد اي او اشل التقصير وله
ابن عبيد ان وقال ابن عقيل يحمل لا ينقص فان صاحب المراد لشهوة
وان لم يسعد منها اشلا فوق جها وان مر منها زاي التقصير ذكر
ابن عقيل وهو مر الرجل لمثله والمراد لشهوة وهي فان
واذا افلنا ينقص وهو اللامر ففي نقص وهو المعنى رواه ان
المراد في الفروع والمراد بعيد ان عدم التقصير قال ابن عبيد وهو في الحش
مر سوء المراد ان كان اللامر ولا يسعد ظهور رواه احدها
قال ابن عبيد ايضا ولم يعتبر اكثر احدا بنا لشهوة في المعنى
ولا ينقص لم سوء والشعر والظفر في الفروع وهو في الحش
عنه ان عنه وهو في المعنى وهو في الحش ولا يسعد لم سوء
بالشعر والسوء والظفر وهو في الحش ولا يسعد لم سوء
نفس عليه وقد في الفروع والمراد بعيد ان وعنه بنا لشهوة قال
ابن عبيد ان وهو في الحش قال ابن عبيد ان واذا انتشر ذكر
الرجل تتكرر النظر او دوام الفكر في الحش وهو في الحش
وقتي ينقص تتكرر النظر دون دوام الفكر

[illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, with some red ink markings.

فالجزم فيه الروايات وعنه لا ينقضه اللحم المحرم فقط ولا ينعصر عنه وعنه لا ينعصر
 اللحم الخنزير فقط دون غيره ولا ينعصر الوضوء طعام مباح سواء مسسته النار
 أو لم تمسه ولا سحق وهو ظاهر كلام أحاديثه ومجمل في الحديث والحدادته وقيد
 سبي والنقض من لحوم الأبدل تجدد على الصبي وقيد بل هو معطل
 واختلف في العلة فقيل لأن فيه قوة شيطانية فإذا اتوضأ سحنت وقيل
 لجوهه فيها صلح منه شيء وهو لا يعلم وهذا **الثامن**
 الرد اختان الحرقبي وجزم له في المصنع والعمدة والوضوء ثم وقدمه ابن عبيد أن
 وصافه الفروع وقواه الدائم وفيه وجه لا ينعصر وهو ظاهر كلام أبي الخطاب
 ولا ينعصر الوضوء غير الرد من الكلام المحرم كالكذب والغيبة والنميمة والرفث
 والغذف وغيرهم قال ابن عبيد أن وهو المشهور وعنه ينقض نقلاً عن الأئمة
 لكن يستحب إذا لم توجد فيه ولا تنقض القمقهة الوضوء وفي استحبابه
 إذا كان في الصلاة وحدها ولو توضأ وقلم أظفاره أو خلق رأسه أو
 شاربه لم ينعصر وضوءه فخر عليه وفي الغاية والرسالة قول أبي جعفر الغاية
 وهو بعيد عن ريب **فصل** ومن يتيقن الطهارة ويشك في
 الحدث أو يتيقن الحدث ويشك في الطهارة ينأى عن اليقين ولا فرق بين أن يتيقن
 الأمر أن أو يعلم على ظنه أحدهما فإن يتيقنها ويشك في استحبابها أخذ بضد ما قبلها
 ومن يتيقن حاله أو يعلم حاله يتيقنها فبوقوف ما قبلها وإن يتيقن أنه
 وجد منه حدث وفعل طهارة لا يعلم تخبر به في أمر حدث
 وهو عكس حاله قبلها وإن قال في العلم أني تطهرت من حدثي وأحدثت
 لا أدرك غير طهره ولا صحف إلا أن على طهره من طهره كان قبله ذلك أو حدث

عبارت
از سنو غدا
ما قبلها
از سنو و قضا
از سنو و قضا
از سنو و قضا

وان قال العالم اي احديث حدثا نقض طهاره واني نظمت للاعلام خبرا بذلك
ام لا هو محدث سوا كان قبل ذلك محدثا او منظرها **وهو**
وكرر على الحديث الصلاه عند وجود الما فلو صل معه لم يكفر والطواف
ولو طاف وطاف مع حخته روايتان دلتان في عدم الكفايه ومس المصحف
وجلبه وحواشيته ولو بعدد وقيل بحرم من كتابته فقط اختاره
في الفتوى قال الفروع كذا قال وكمر من بعضه رفع حديثه في
الفروع على قولنا برفع الحديث عنه وقيل لا يحرم ولو تطهر وعلى بعضه
نجاسة جازمه بعد حمل النجاسة في النظم وفيه من الحور وحرم
منه بعضه من حجه في الفروع وفي السمره لا تتعبد الطهاره من
النجاسة لغیر الصلاه والمسيح به بطهارته وقيل ان احتياجه الى
ذلك ولو غسل بعضه وعدم الما وتيمم الباقي فله من هذه الطهاره
وقال ابن عقيل له **مس** قبل اكمال التيمم بخلاف ما قال ابن
عبيد ان ولو تسلم وقيل يحرم **مس** بطهاره التيمم وهو حرام
بخلافه وفي خلافه **مس** من ورا حائل وتصح عود روايتان
صححه من المعنى الجواز وقد مر في عبيد ان وكذا كذا من غير حائل ولا من
حتى للجنب وقيل لا يحور طهاره وقيل يحور للحديث دون الجنب
وقيل يحور كذا به الذي له بين يديه على روايه
ومنع من روايه عن علمه وقال القفاقي من المحدث لا يمنع من التزاه

ومما منع من مسه ولا بأس بمس المحدث ما فيه شئ من القرآن من كتب العهد
والحدس والخطب وكحرفهم بعد علمه وعنه المنع ومس الدرام المكنون
منها القرآن روايتان وقال القفاقي في المخرج ما لا يستعمله غالبا
لا حور من ولا فروعها **مس** ومس الصبي لوجه المكنون منه
من القرآن وروايات وحكي ان علمه من روايتان وقال القفاقي في
الصغير لا بأس بمسه بعد القرآن ومنه من حمله وحكي في موضع في
مس الصبي المحدث للمصحف روايه **مس** ومنه من ماله
يشي بحس وان كان في ورقة شئ من القرآن لم يحد المحدث مسها
وقال القفاقي في مسه الصغير لحديث من لم يقرأه وحكي فيه ايضا
في جواز مس المحدث ما لا كتابه من المصحف والمصحف
ولا حور للوراق حمله مع الحديث وقيل لا ولا يجوز كتابته
ولا كتابه ما فيه ذكر الله بشي بحس ولا على حس فان فعل التيمم
عنه دلتان في عقيل وحور حمله في عدمه مناهة قوله
او حخته وقيل لا وهو جواز مس تبوب رفته روايات
والله اعلم فانسخ من القرآن **مس** في الفروع وقيل لا
في الما تورع الله والتوراه والاخيل والذبور قولان

ويحرم نزعها وفي حرمه وهاهنا وكذا كتب العلم الى من قرآن
 فان لم يكتب فيها قرآن كرم وقال احمد في كتب الحديث ان خاف
 سرفته فلا بأس قال من الفروع ولم يذكر اصحابنا مدال جليلين الخ
 قال وتتركه اول وقيل يحرم كما سند بارة وتحكمه ورهيه بالارض
 بلا حاحه وصنع من رجل بكتاب عند احد افغضب وقال
 لهكذا يفعل بكلام الابرار ويحرم تخلينه بدفع او فصد
 نضر عليه وعنه لا يحرم ولا بأس بتطيينه ووصله في كبر
 وقال القاهر وعنه المسألة محمولة على ان دلال قدر يسير
 ومثل ذلك لا يحرم قال من الفروع كذا قالوا وقيل لا تحرم تخلية
 للنساء وصلح كرم جزم به السامعون الذين وغيره ككتب العلم
 من اهل القولين واسمى الاملاك تطيينه وقال ابن ابي عمير
 يحرم كتيبه بالذهب وحيت حرم لزومه حكمة وحسن
 بلع صاب الركاه ركاه قاله الواحطان ولا بأس باسقاط
 ان قال منه اختاره ابن بطيحه ولم يره غيره واهل اهل العباس
 ويحرم كتيبه كسب بها من فهدت ازاله اذا كتب
 ويحرم كتابته على حيطان المسجد وغيرها وكما به شئ

شئ من الذكر وقيل لا تحرم كتابه الذكر على غير حيطان المسجد
 وكلم احمد بشران ثوب فيه ذكر الله على علمه ويدل على كتيبه
 يحرم لا هانته وجب قتله دلل من الفروع واذا نال المصطفى
 او ابداس او غرق او لبس من دفن وكذا غير من الكتب
 ولا يجوز المسافر به الى ارض الحرب ولا تملكه لذي وثنى
 ملكه فمهر انارت وكمن اجبر على ازاله ملكه عنه وقيل
 حور المسافر به الى ارض العدو اذا كثر العسكر وامر من
 اسلا العدو عليه وكذا ما اوتايه ان يكتبها في كتيبه الى الكفار
 ايتين او اقل كالنسيه والرسائل الخ ذكر من الرعايه
 وحر كرهه نقطه وشكله وكما به الامثار واسما السور
 وعدد الايات روايات وعنه سى نقطه ما راى محمدان
 وكذا شكله وحرم مخالفه طعمان في واورا والوكوف
 نضر عليه وكور فسله ودمه والبراه والعبيدان وعنه
 وعنه التوقف فيه وفي جعله على عينيه وشيخ الصمامه وقال
 القاضى التوقف وتوقف احراز فقال سورة كذا وقال الاحلال
 لا بأس به وقال القاضى الاسسه ان يحرم بلهال السورة

وكان لا يكتفي على المصنف وليس الحرام من كل شيء الحرام من كل شيء
 مقتضى ما زاد منه حرفا او محذوف منه حرفا كقوله وجعل المصنف على كبرى
 وعند من يستحب والله اعلم باب الغسل وهو بالفتح الاسم وبالضم المصدر
 وبالحركة ما يغتسل به من اشئان ونحوه ويجوز له بالضم الغسل
 وفتح الميم بوجه اشياء اخرى فما خروجه المني
من مخرجه دفقا بلذنه وغننه وبغيرها وجعله بعضهم مترادفا
 الخروقي وجوابه ان الالف واللام للجهل فوجب به الغسل ولو خرج
 دما نفعا كان او يقطعه وجوب الغسل جبرانا للبدن لضعفه
 بخبر وجه ولو اجازته خروجه فحسب فلم يوجب وجوب الغسل
 جزم ثم لم يوجب الغسل وقصر في كسر الملهام وقال ابن عبيد ان هاتين
 وعنده لا حتى كسر قال في العروغ اختاره جماعة وقصر في المغني قال وهو
 طاهر كلام الحرام ~~في كل وقت من كل وقت~~ فما خروجه المني
 حتم البلوغ والفطر وغيرهما على وجهين وان خرج اكل فلفه الاكل
او نزل الى منزله المراه وجوب الغسل رواه واحد وان لم يظهر وان
 خرج بعد الغسل او خرجت بقبه مني اغتسل له لم يحك الغسل
 حرم به من الوضوء وقدمه في المصنف والفروع وقال ابن عسك ان هو المصنف
 والاصل

احد وقال الحلال تواترت الاخبار عن احمد انه لم يعل عليه الا الوضوء وشبهه
 يجب وعنده كذا اذ اخرج قبل البول دون صانعك وعنده عكسه
 حكمها الفاص من المجرى ولو جامع ولم ينزل وانحس لم يحد في غير شقوق
 وحرم جامع بعد غسل وان را بالذبح وحكم بلذنه فراهي ثوبه الذي
 لا ينال منه غيره منيا لذنه الغسل وان لم يذكر احتلاما والذكر كحمله بلذنه
 ابن عشرين مده العلم ودلوه من العانة ومعدا لرسع ومعدا لبي
 عسر دلوه الفاص من المجرى وحكم في المصنف ومعدا استئصال التسع
 وان كان ينال منه فهو غير ملام للغسل على واصل من كل وقت
 من الاول فما خروجه المني ~~في كل وقت من كل وقت~~ فما خروجه المني
 احدها ولم يعلم فكذا ذكره العلم وكسر لاحدها ان ياتيه بها صبه
 ولا يقف معه وان صدر منه شئ يقطعه واصاب ثوبه ولم يعلم اني
 وهو ام مذني لذنه الموصوف ولم يحك غسل الثوب ولا البدن ذكره
 ابن عقيل عن ابن موسى وان انتبه فراهي بللا وحملها هو
 مني او مذني وذكر احتلاما لذنه الغسل سواء تقدم نومته وكسر
 او ملاعبه او لا بعد علمه وعنده لا غسل عليه ان كان تقدم نومته
 فحس او ملاعبه وان لم يذكر احتلاما وتقدم نومته فحس او ملاعبه
 او كان له ابدن فلا غسل وان لم يكن فراهي ثوب وعنده يغتسل

بكل حال ولا يحل عليه غسل ثوبه ويدنه مع جهل كونه منيا أو أحد الثوبين
وان ذكر احتلاما ولم يد منيا فلا غسل عليه وقيل بل يائي ^{فيه} ومثله
بحسب وجه لذه الانزال فان التلبه لم يخرج لزمه الغسل على الاول
وان اوجبتاه بالاغتلام لم ينتبه ولم يخرج بم صلى وحده اعاد وان
خرج من المراه من الرجل فلا غسل عليها وكعبها الوضوء بعد غسله ولو لم يكن
دون العرج ودب ما وقع فدخل الفرج فلا غسل عليها ما لم تنزل
وحكي ان يغتسل ان عليها الغسل ولو تناسا حقا فخرج منها مني
من وجوب الغسل فيهما ^{ادخل في الاخر} ذكره صاحب الزيارات
فصل الثاني التقا الختانين وهو تغيب
الحشفه كذا في كلام اكثرهم وقيل في الفروع والوجيز والتجويد والاعظم
ولم اراه خلاف الا ما ذهبوا اليه من كلام ابن عبيد ان فلو وطئ في صبي فخرج
الحسن او اخرج ذكره في صبي امراه فلا غسل عليهما ولو وطئ كل من
الخنثيين الاخر بالذكر القبل فلا غسل عليهما وان جبه ابن
عقيل مال الدعلم وهو كعبه وان وطئ الحسن بذكر امراه
وحامجه رجل من قبله فعلى الحسن الغسل واما الرجل
وامراه فعلى احدهما الغسل لا بعينه ^{ادخل في الاخر} وان

فإذا احتسبنا في عملها أو درجها فوجها بقالان عليها الفواظ لا أصلي
وجب الغسل والأفلا ولو نطق أطار حله ونش في دين كحلها اغتسل
الرجل والحصى في الإصبع ولو قطعت الحشفه وجب بقدرها
مما بقي وإن أدخل كميل لم يحس الغسل وقيل يلي ولا فرق بين
أن يحل به حواره أولا وسوا كان قبله أو دبرا وقال الكواكب
والحلواني وغيره يحس الغسل على الواطئ في الدبر وفي وجوه على
الموطوء وفيها ولا يحس بالسحاق من غير انزال وسوا كان
من آدم أو بكهيه حي أو ميت فمى عليها إذا استدخلت
ذكر ميت أو بكهيه وهلك كعسل الطيب بالابلاغ في فرجه على
وجهين ولو استدخلت المراه ذكر أو مقطوع عالم يحس الغسل
صحيح به العسل وصاف العنابية قال الشيخ السلامه وعكلام
بعض الأصحاب ما نصه أنه يحس ولو قالت المراه معي حتى يامني
واخذ منه ما خدر زوجهي فلا غسل عليها ذكره ابن المصنف
قال الشيخ السلامه وصاف العروج ووجه نظر ولو استدخلت
ذكر نائم وجه الغسل عليها ولا يحس الغسل بمس الخنثى الخنثان
وماذا كان الواطئ أو الموطوء صغيرا يجامع مثله لزمه الغسل

والاخر
وفا القاه
على القه
لك لان
ان وجود
الحكم
وجود

بقدر عليه وقيل يسمى وسرط بعضهم للذكر ان يكون البر عشر وللأنثى
 ثلث تسع وترفع حدثه بغسله قبل بلوغه وان كان مجنوناً
 فعليه الغسل دفع العلم وجوب الغسل في المواقف المذكورة
 وهما المصروع وجوبه وانه علم وص السال
اسلام الكافر اصلها كان او مرتداً حارة الحرم وجوبه في الوجوه
والسنة والا لها في الحج العلم وصاحبه الفروع وقد في المصنع
والحر سواء جد منه ما وجب الغسل اولا وسوا الغسل
قبل اسلامه اولا ولا اسي عليه سب حدث وجده منه حال كفر
وعنه لا يجب وذكر الأكثر قول ابو يكر وعنه في الاصول في الاحكام
على المزني و عنه لا يجب الا ان يكون وجده سببه قبله فيلزم
بدلك في احد الوجهين وقال القائل في سنة اذا لم نوجب الاغتسال
وكان قد وجد منه ما وجب الغسل فاعلم له مهلك كرا عاد
ذلك على وجهين وذكر هما ابو الفروع في علم العلم في دمه اعلم
للمصروع لم اسلمت وقيل بحسب الغسل بالكفر والاسلام
شرط وسمى ان يعمل بما وجبه وكل شعر قال
احد ويغسل ثيابه قال بعضهم ان فلان بما استها وجب
والاستحباب وحكم تأخير الاسلام لغسل او غيره ولو انتشار

مسلماً فاشاء بعدد اسلامه أو أخر فقد الاسلام عليه بلا عذر
حرم وذكر بعض الاشقي يبتدئ ورد عليه بعضهم ورد العلم
الرابع الموت حين له الأكثر وهو
الرعاية وقيل لا الحكم مع حيض ونفا سب فعل هذا الحكم الغسل
وانقطاع سرها للمحنة وتقو تقيد وكل لميت وطي بعد
اغتساله اعيد غسله وقيل لا يعاد والله اعلم
الخامس الحيف وهو الحيف
الدم او ينقطة علم في اليمين اطلقها العلم في قدم في الفروع و
ناخذ في حرم له في العصير وتقو ظاهر العلم وحين في الرعاية الصغرى
ثلاث انقطاع واختاره الحرف وقايد كما اذا لمنت استشهدت
الحايف وقلنا بحكم في عملت له سوا الوطع اولا وان قلنا
لا الحكم الا لا انقطاع لم تغسل قبل انقطاعه وفيه قولا ين وهو
استحباب غسل حايف بجناية قبل انقطاعه روايات
ويصح وعنه لا وقال ابو عقيل في قول الحكم العلم الحيف
ان الموجب للحيف هو الغسل في الحصى هو الحيف لانه تقول لكن
والوطع سرها وجوب الغسل للمحنة فسيما من جناه والله اعلم

لا يكتفى بهما سكوناً طويلاً لا حيلة على القراءة وحرر الله له ان يسطر من المصنفين
 قرأه ويغير عليه القرآن وهو ساكت وله ان يقرأ ما سار له من الصلاة
 من طائفة ما له الا دحر ولا يقرأ ما سار له من الصلاة ولو لم يسمع
 من القراءة ثم وجد الماء لم يحركه ان يتم اليه من وقت وجب الماء ولكن ان يمسك
 رواه واحده ودلر انو العباس لم يذكر وكور القراءة لما مشى في الكعبه
 ومحمد بن حذافه صغره ومحمد بن يونس ومحمد بن يحيى
 ولا يمنع منها محرمه دلر النظم وقيل يمنع والحكم مع هذا الكتاب
 جملها وحال صريح الدخ را مبر الدلر والرويه وقال القاهر
 واكمل حكم الكور وغسل الملبس وقعه الصالحين في حكم
 صحه من المصنفين ^{وهو من المصنفين} ولا يسمع من السوف وسرع و
 السدايد والمصائب ومن الادار السعفه يحرم ما يحل في الحزن
 من اوقات المصائب وسبح القرآن وكل سبوع بعد عليه وان
 صلاه في تلك محسره وعنه يحرم صلاه فيما دون سبع قال القاهر
 بعد عليه ويحرم فيما دون ثلاث وعنه لا يحرم وعنه لا بأس بملك
 احيانا ويحرم المداومه عليه في النظم وكور قراءه كلمه من ليله واحده

وحسنه على ذلك وعنه انه ليس بمقدور بل على حباله
 من الشاطئ وكان تأخير صحة جور اربع بلا عذر عليه وان
خاف من سيانه او زاد عليه فسيه حرم وعنه وجه الحكم وبين
صحة في الثنا اول الليل ومن الصيف اول النهار وتجمع اهله وولده
وعمره عند صحة وليتقوا انفسهم وعنه سرا اربعة والقراه
في المصحف افضل واسمى احد الحكم من اول سورة الهي الى الحكم
دلى العلم وعمر وتقوي فراه اهل محم وقال ابو البركات سمر
نشر عنه لا الحكم وقال الا هدر الحكم وكيل واذا قرا سورة
الاحلاص مع عمرها فرا فامر واحد ولا الحكم فرا فرا عليه
دلى العلم عمر وتس يرسل العراه والعرا فرا فرا فرا
واللين من عمر تكلف قال احد الحكم العراه السلم ولكن العمر
في العراه الا ان لا يقدر ان يرسل وقال القاهر افلا البركات
نذكر العجالة قال من الادار السنة لصاحب العروج لده اصحابا
فراه الاداره وقال حرب فهي سنة والحرم تقطع حرب والعراه
دلى من المستوعب وتحرم فراه اللمان وقال احد الحكم لده
واذا قنع من العراه لم يرد على القائم ومن من العمر فرا عليه

[illegible]

ومن غلط او ترك سيا قال زيبه ذلك او اسقطته وكل حرف من
الذات بغير حركات

فصل في محذور الجنب دخول المسجد للحاجة ولا يجوز بغيرها
دخول من المعنى وشرح الهداية وقيل بل قدمه في الفروع وقيل لا يجوز للمحايض و
النفسا وكوز الجنب وقيل يجوز عبوره للاخذ منه دون الوقوع فيه
وعن احمد يبرون ولا يضرعون فيه ولا يأخذون منه وان كان الما
في المسجد جاز دخوله للاخذ منه ولا يحتاج اليه وان اراد اللبث فيه
لاغتسال يسمي ذكر ابن شهاب وغيره قال اسمع وفيه بعد ويجوز للمسكن
ومن به سلس البول العصور واللبث اذا امنوا النلويث وان حيف منه
لم يجز ويمنع منه السعدان ومن عليه نجاسة قال في الفروع والمراد تنعدي
كظاهر كلام القاض وغيره وقال بعضهم يلزم لها العذر واطلق في الخلاف
منع صغبر ومجنون وقيل يجزم وفي المصحة منع للعباءة للصلاة والقراه
والجنب اللبث فيه بوضوء وعنه لا وفي الريانة رواه كوز الجنب مطلقا
والحايض والنفسا اذا اطعم دمه فكالجنب في اللبث ومنه وجه لا ساع
لها وان احتاج الى اللبث في المسجد وتغذر الوضوء فيدونه نضر عليه
ويصل العبد مسجد ~~ولا~~ ولا يمنع الحايض منه ومنعها والمستعجب
وليس موضع الجناب مسجد ذكرها ابو المعالي ويجزم اتخاذ المسور طريقا

لعمري انما هو في الجنب
منه لا يجوز له ان يدخل
المسجد الا في الحاجة
ولا يجوز له ان يمسح
باليدين في الصلاة
ولا يجوز له ان يركع
ولا يجوز له ان يقرأ
ولا يجوز له ان يصلي
ولا يجوز له ان يجلس
ولا يجوز له ان يمشي
ولا يجوز له ان يركب
ولا يجوز له ان يركب
ولا يجوز له ان يركب

وبين ان يريان كل مسجد عن كل وسخ وقذر وقذاه ومخاط وبصاف
فان بذل فيه اخذ بثوبه وبين صونه عن تقليم اطرافه قال ابن
عقيل وكذا قصر الشارب وتنشف الا بطموس ~~والسك~~ تنزله من البصاف
وقد خطبه وكما رثا دفنها فان كانت على حائط وجب ازالتها قلت
ومثالا المخطه وكل ما يشبهها وبين ان يريان عن سج وسرا
نضر عليه وكبريات قدمه في الريانة وقيل بجرهات وقيل باسره
تغلي التخت في الصلوة وكبريات وبين ان يريان عن عمل صنعه نضر عليه
ولو اى صنعه كانت وضع بين ان يريان عن لفظ وكبريات
لاغ ورفع صوت لمكروه وعلى هذا لا يجزم اذا كان مباحا او مستحبا
ولا باس بالمناظر في مسايل الفقه وساع عقد النكاح فيه والقضا
والحكم نضر عليه وبين ان يريان عن راحه كرميه من يصل وثوم
وكرات وكوها وفي كرميه وكبريات فان دخله اصرع وهل كرم
وجوبا او استحبابا على وجهين وسره صونه عن شجر
صم ومحم وغنا وسماع وانتاد ضاله ويقال له لا ردعا
الله عليك ويجزم لمن بال ان يمسح ذكره في جداره مال ان عقيل
وكلمه ان يباح القصد في المسجد في طست وعلى قياسه اخراج

كل ما سئل في انا وى كراهه الغسل والوضوء فيه روايتان وتقدم
 ولا يجوز دخوله للاكل وكونه دليلا على علمه وللمنعك الاكل فيه وقل
 المسلم يمينه في دخوله وسراه في جرحه وبقول ما ورد ومن
 جلس في مكان فيه ففواحق به وبس كفه يوم الخميس
 وتنظيفه واخراج كاهنه وسبيلها عن وضع النعش
 فيه فقال من الناس من يتوقاه وبين ان سئل فيه
 بالصلاه والقراه والذكر وكلم مستقبل القبلة وكره ان يستند بها
 ورجبه المسجد المحوطه وحكمه والا نكس محوطه فلا ويكره مدخله
 الى القبلة ويكره حفر البير فيه واذا اجنا للكافر دخول المسجد
 باذن مسلم فان كان جنبا فليغتسل في مكانه ٥
صل بين الغسل للجمعه في يومها الحاضرها
 ان صلى الامراه وقيل بلى وعنه كى علمت تلزمه ولا يشترط روايه
 واحده وبين للعبد بين الحاضره ان صلى وقيل ان صلى جماعة وفي الخبر
 لمن حضرها ولوم يهمل وفيه وجه يجب وترى غسل الميت
 صحى من الفروع وحده من المقتنع وغيره ومنه وجه لا سجد دليلا القاهر
 وابره قبيل وعنه كى ان كان كافرا وقيل كى مطلقا وقيل كى
 من غسل الكافر الحي ايضا وسجد للجنون والاعما وان وجد بله

هذا الحديث في صحيح البخاري
 في كتاب الوضوء
 في باب ما جاء في الغسل
 في يوم الجمعة

الا ان يعلم انه منى وعنه كى وقيل ان كان ثم شئ يحمل الاحتلام والا فلا
 وسجد للاسبغ والاكسوف صحى من الفروع وحده من المقتنع والمحرر
 وقيل لا سجد ذكره في التبرع وسجد للاحرام صحى كى يقف ونفسا
 وسجد لدخول مكة قال من المستوعب حتى كى يقف وقال ابو العباس
 لا سجد لها وبين للوقوف بعرفة والوقوف بعرفة والطواف
 والمبيت بزدلفه ورى الجبار وقال ابو العباس لا سجد في هذه
 الثلاثة ونقل صاحب يسر لدخول الحرم ومنه كى ان لا يغتسل سجد
 ومنه كى الاشارة والمذهب وليا كى منى ولا سجد للحاجه وعنه
 بل وقيل ودخول المدينة وقيل واكل اجماع مسند وقيل
 الجمعه اكد غسل العبد حرمه ان يعلم وهل غسل العبد اكد من غسل
 حرمه هاهنا وسجد للحاجه صحى من الفروع وقيل لا وسجد للحاجه في الاحرام
 وسجد للغنيم وسجد بالاسم الى الوضوء لعذر وطاهر فاقد من الغنا
 لا ومنه اعتبار الرد السلام ووقته للجمعه بعد طلوع الفجر وعنه فاندل
 على حقه سجد وعنه عطيه افضل وللعبيد بعد طلوع الفجر وعنه
 السنه من نصف الليل ولا سجدوا الكسوف عند اراده الصلاه
 وفي الاسماء عند اراده الحرف في دليلا العلم ومنه كى ان من اول يوم
 الحرف في يوم الاغما والخبون بعد الافاقه صحى من الاحرام والطواف

بسر

وحيث فعله وسمى غسل المساحة لكل صلاة وحكي من التبرع في
وجوبه رواه **باب** في غسله **العقل**
وهو ضربان كامل يأتي فيه بالنية والتسمية وغسل يده
ثلاثا وغسل اذا ان كان به ويتيقضنا كاملا وعنه يوغر
رجليه الي فرأى وعنه هاسوا ويحني على راسه ثلاثا وكن كالصول
الشعر وحكي من الغرور وجزم له الاكثر وقيل يرويه من غير عد
ويقيض الماء على سائر بدنه لما حرم له في المقنع والظلم وغيرهم
وقيل مرة ويدي لكل يده بيد يده ويبد ايشقه الايمن ويقل
من موضع فبغسل قدميه وقيل لا يعيد غسل قدميه
الا لطيف وحكي ويتعاهد معانته وشعوره ويجزى
يأتي فيه بالنية ورأى سنده روايات وتعجم بدنه بالغسل
حتى منابت الشعور وحشفه الاقلف اذا امكن تشميرها
وذكر ابو الوقت الدينوري ان بالمر شعر الحية في اجنباه كالغزو
وكغسل طاهر الشعر وفيه وجه لاكت رفسه وهم كس
في الحيف حاصه وقد حكي ان طال زمنه وتلبك او شعرت
والافلا وي وجوب ايصال الماء الى بشرع الرأس وجها
وحس نقف شعورها في الحيف دون اجنباه في الاصل فيهما

ويجزي الخن في الاسباب وقال بعضهم حرك خاتمه ليشيقن وهو
ولاكت غسل ما مكن غسله من بالمر والمداه وفيه وجه ولاكت
الموا لاه وحكي من الغرور وعنه بلي ولاكت الترتيب ولاكت السر والمو لاه
في اعضا الوضوء اذا قلنا الغسل بحري عنه وقيل بلي وقال
والا قدر من غسل جميع بدنه الا وجليه ثم احد ثلث السر
الاعضا الدلالة وقال من الرمان ولو توفضنا ثم احد ثلث بغسل بقبه
بدنه استانف الوضوء مرتبا متواليا وغسل بدنه ثا وبالحا
ثم احد ثلث اعضا الوضوء وسمى السدر وغسل الحيف
وظاهر على الميموني وكلام ابن عبد وقاله الراي موسى ويست
ان تاخذ مسكا فمحله في قطنه او شئ ومحله ومر بها بعد غسلها
فان لم يحد فطيبا فان لم يحد فطينا وم يذكر الى موقو الدبر الطيب
وقال احد في غسل الحايف والنف اميت قال القاهر في الحايع
معناه حرم ويست بليا وان يجون بدر وطيب كغسل
الميت وسمى في غسل الحايف السدر وازالة شعره
واوجبه في التلبيه والارشاد وبير تفع الحديث عن عنه عليه

نجاسة قبل رفعها وقيل بل معها ويغتسل بالصباح ويتوضأ
 بالماء وسكت ان لا ينقص عنها فان فعل اجزاء صحيحة ان لم
 وجزم به في المقتنع والوضوء في كراهته وقيل لا يجزيه
 ذكر ابن الزاغوني واومأ اليه وصباح اما حجب ابطال وثلاث بالعرف
 بعد عليه والمد ربعة وصل الصبح مما سار طال او ما اليه في رواية ابن
 شبيب واختاره في الخلاف وسكت في الغاية في الملام مطلقا وهو الاشبه
 على الاول رطل واوقية واربعه اصباع اوقية وعلى الثاني رطل و
 اصباع رطل وان نوى غسله كذا شين وقال ابو العباس والاكبر وقال
 الازجي اجزا عنها وعنه لا يحرك من الصغرى وقيل يحرك ان اتاخضا
 صفة من السرى والموالاة والمسخ ولوزالت الجنابة عن العضو الحديث
 ثم اغتسل لهما لم يدحل الصغرى وحكم الكبير ولو غسل سائر بدنه
 من الجنابة الا العضو الحديث دخلت وقال ابن حامد الجنابة المجرى
 من حدث فلهما او بعدا لا تجزى سور العمل وذكر الداني فيهما
 بعدم التداخل فيهما اذا حدثت من اجنب وقيل لوزالت الجنابة
 عن العضو الوضوء ثم اغتسل لهما لم يتداخلا وقيل لو غسل احد
 كل ثبته الا ارجله ثم احدث وغسلها ثم غسل بقبه العضو الوضوء

في كلام ابن حامد
 في قوله قال في الغرض
 عن ابن العباس

اجزاء وقال في النهاية اذا غسل الجناب بعض بدنه للجنابة لم يحد
 لم تحل العضو الوضوء من احوال احدها ان لا يغسل منها شيئا بل يكون
 من حمله النامي في غسل النامي وحده عن حدثه وجنابته ولا تنزل عليه
 والثاني ان يكون غسل العضو الوضوء احدث فان احب غسل جميع
 بدنه واجزاءه معنى وان احب غسل ما في بدنه من العضو الوضوء
 من ثبته والثالث ان يغسل بعض العضو الوضوء ويغسل بعضه
 فان احب جميعه عليه لم يغسل ما عدا ثبته وان احب ابتداء
 الوضوء من ثبته ولو نوى رفع الحدث او اطلق ارتقاعا على الرواية
 الاولى قال في الفروع وظاهر كلام جماعة عن كراهية الرواية الثانية
 وغسل بعض الوضوء ولو نوى من انقطع حيضها يغسلها حل الوضوء
 صح وقيل لا دلالة او المعالي وهل يجب غسل احد الغنيتين
 في الغسل فيه روايتان قال في النهاية الصحيح الوجهين وصح
 في الارشاد عدم الوجوب **وص**
 سكت للجنب اذا اراد الاكل والشرب غسل فرجه
 والوضوء وعنه يكفي غسل كفيه مع المضمضة وسكت
 للنعيم ومعاودة الطبيب ويكره النوم بدون ذلك صح فيهم
 وغيره وقيل لا يكره في كراهه غيره وكما في الصحيح عند

والوضوء
 الوضوء

A close-up photograph of a handwritten manuscript page in Arabic script. The text is written in a dense, cursive style, typical of historical Islamic manuscripts. The ink is dark, and the paper appears aged and slightly discolored. The handwriting is fluid and continuous, with many connected letters. The page is oriented vertically, and the text fills most of the frame.

مدرسه و لایحه
والله اعلم
فانها قد طرد
قالوا فان
شترى بها
من ماله
دفع الما
الصغير
والاعمال

زنتها لذميه والحام ولا في غيره ولا نجسها قابله في الولاده ذكره
 المستوعب وقار في العنايه ولا تنعكس مسلمه بحضور ذميه
 فيه ولا في غيره في روايه ويكره تغريب المراه اذا باتت عند اهاليها
 وظاهر روايه المروزي في المنع وقيل بياح ولا يكره الحام قرب
 للمفسر وبين العتايين ولا يكره في غسل من الاثني عشر
 ويكره الاغتسال في مسبح او ماء عريان وعنه لا وعنه لا يعجن
 وقد سبق قال في المستوعب ومن الادب في دخول الحمام ان
 يلبس الحايض ويغسل موهنا خاليا وتغسل جناحه عند
 دخوله ولا يحل بدخوله البيت الحرام حتى يعبر في البيت
 الاول ويقل الالتفات ولا يطيل المقام الا بقدر الحاجة
 وتغسل قدميه عند خروجه بما بارد وذكر يعقوب ان في فقيهه
 سحان يغسل قدميه بما بارد وهو في كلام احمد وسفيان
 ان يخلو عاتقه ويتفق جناحيه وان استعمل التنوره فلا بأس
 واول من صنعت له التنوره ودخل الحمام سليمان عليه السلام
 دبره انظره في الحمام وذكر الاطباء في الطلاق بالتنوره في ذلك
 منها انها تنور الاضلاط وتجد بها وذكروا ايضا ان من انطلق بها
 ثلاث مرات في اذار كل سنة من استغنى بذلك عن الفصد
 والحجامه وشرب المسهل وتقدم فيقول بحرامه الاكثر منها

في غسلها

١١

وبلغ من خلطها يسير شح المحتفل ليأمن الحكة وموهنتها
 ويغسل بعد بلوغها لتبدي البدن واذهب الطلف الحادث ببارها
 الاضلاط الى ظاهر الجلد ويكره ان يغسل جلد بشر الاطعمه
 مثل دقيق الحمص والعنبر او البافلا ونحوه ولا بأس بان يغسل
 النخاله الخاليه من الدقيق في ذلك بعد عليه قال في فقيهه وتقدم
 الخلاف في الحمام في الطهاره ولا بأس بذكر الله في الحمام حين
 له العلم وقدمه في الفروع والاعمال وقيل يكره وعنه لا
 ذكره الدعيه ان وتكره القراه في الحمام ولا بأس بغيره
 قال احمد لم يثبت لهذا وقيل لا تكرر وتقل صا لا تعجن
 قال في الفروع وظاهره ولو خفف صوته فان قرأ فيه لا يفتن
 ايات فلا بأس ذكره في المغني والفروع ويكره السلام معه في العنايه
 والفروع وفيه وجه لا يكره في اطلاقها في الغيم وقار ان في موهن الدين
 الاول حوازه وسطحه ومسحه وكحوه كبقية ذكره بعضه
 قال في الفروع ويتوجبه فيه كالصلاه والعوره اما ما روي
 في الحمام هي ما بين السره والركبه ولا يعفي عن كشف شيء
 منها وكان سحارهم الله تعالى يقول يعني عن كشف يسير
 الفخذ في الحمام وكحوه والله اعلم

٥ ٥ ٥

فمثل ذلك في الفروع وقيل الميت اولى به وقيل رفيقه ان خاف الموت
واذا خاف فوت رفيقه او حاله قال في الفروع وظاهر كلامهم ولو
لم يخف ضررا بفوت الرفيق لفوت الالف والانس ومن حال بلده
وتنزل ما سمع او خبره او اوصى او تعذر عليه الوصول اليه فهو كالغادر
وكذا اذا كان عند المافساق وضافت المراه لم يلزمها المغني نفس عليه
والا لم يوجب الموت له الا في هذه الحالات وقيل يصلح بالسبب بعد
وعنه التوقف في ذلك وعنه في غير ذلك الما يخاف ان يفتك
على نفسه لا لغيره ويوجب فوت مطلوبه روايتان
وقيل يوجب ثبوت ابيه لغسله ووضوئه ولبس قميصه ولباسه
لخوف البرد وهو ان لم يعلم بعد غسله بالبرد وفي الفروع وجوب
نقله او مرضه لغيره ولا عار وعنه بلي وعنه حضرا وقول
ابنهما في حقه وحيات وان لم يخف له وقيل ما لم يخف حرف في
الوقت وعنه لا يلزم خوف البرد في الحضرة واذا بيع بثمن مثله
عار في مكانه لزمه شراؤه وكذا ان يذبحه بسبب صحة في الفروع
والنهي به كغيره بسبب بلده من صدق وخوف وعنه لا يلزم
دفعها الى الحسين عراجه ودفعها الى العبد ان في البراءة
التي لا يخف حاله روايتان ودفعها الى النسيب وان كانت
كثيرا لا يخف به لم يلزمه صحة في كذا الكراهة وعنه بلي ذكرها في
الفروع وابن عليم والعمدان وان كانت الزبادة تخف به لم يلزمه

وان لم يكن معتقده ووجد من يبيعه في الذمة فله يلزمه شراؤه وعنه
احد ما يلزمه وهو قول القاسم والى لا يوجب الا المدرك وفيه في المدرك ويلزمه
قبول الما قرضا وكذا ان يمتدح في الفروع والمدرك وله ما يوجب فيه وقاله في الفروع
ويلزمه قبوله عليه صحة في الفروع وقيل لا وقيل ان لم يلزمه ولا يلزمه
قبول ثمنه عليه وعنه بلي ولا يلزمه اقتراض ثمنه وقيل بلي
والحبل والدلو كالماء ويلزمه فتوقطعا عار به وفي طلبهما وطلب
انها باماميهان ويلزمه طلبه من رفيقه فواء في الفروع
وقيل لا وفي المغني ان دل عليه ولو لم يقبله عليه فمير وصلى
ففي الاعان وحيات واذا خرج من بيته الى رصنه كحدث
او صيد ومخوف حمل الما نفس عليه وعنه بلي وقال احمد اذا لم يحرم معه
الما لا يلزمه في اخر الوقت وقال الا مدرك اذا كان الما محب
لا يدركه في الوقت فله السهم وقال القاسم في تعلقه اذا كان الما
بعيدا امر الما حضرا لا يقدر على فعل الطهارة في الوقت فله السهم
ومن عارف موضع الما الى مكان فرب محضرت الصلاة ولا ما وان
رجع اليه فانه غرضه سهم وصلى صحة في الفروع وحرمه السهم وعنه
لا ولا اعاد عليه صحة في الفروع وعنه بلي وفي نزع الما اعاد عليه
ان كان المكان لا يقع على موضع الما وان كان من الما ففي الاعاد
وعنه بلي ومن لم يبيد ان ان كانت سراجه بلده ففي الاعاد

فلما عاد عليه ويتوجه بل فان علم به العادم او دل عليه فربما لم يفت
الارثا ان نشأ عليه او كثر الواردون وعلم ان النبوة لا تلحق الله
الا بعد حرق الوعد عليه السلام وقال الرب هو الذي اذا
وجد بيد او قد عمل الرب عمل الرب بالسرور من غير صند او بل قد تم
بعضه لنزله ذلك وان خاف فوان الوقت وحشية خوفي و
الاختيار طسبه فوان الوقت بالطلبه ذكره في كسب الهداه وحشيتهم
وصلى وقلنا لا نلزمه الا عاده بالوصف اذا وجد الما واعاد محسن دلهم في
الارثا فيما اذا وجد في الوقت وهل يحرم العادم الما وطى زوجه
اذا لم يحف العنت منه روايات قال في المعنى الاول قوله وفي الارشاد
اذا اجتنابوا الصلاه بالسر والفرز اجتنابوا فيها وطى فاذا فعلوا
جدا الما بغير الحسد عسلا في كسبهم بها وان لم يجد اسم الحياه
والجذب الا الصغر واليهامه قال في الهامه وفي الاعادة روايات
اصحها اذا كان على يد الحاسب الجذب ما ينزلها لان قدرها قد
صار ت علمها بحاسب الجذب وقال القائل سوا قلنا بطوبه الفرح
طاهره اوكس اذا كان به جرح يفتد غسل غسل الصلح
ونليم الجذب ولا يفتد ان يكون الجذب الشرب له فان لم يفتد
ضبطه اذا اراد ان يغسل ونليم وقد ران يستنب من
صبطه لنزله ذلك وان عجز كفاه التيم وان امكنه
الجذب بالمال نزمه ذلك مع التيم وعنده لا يحتاج التيم وعنده

هذا الحديث لا يصح في كسبهم بها وان لم يجد اسم الحياه
والجذب الا الصغر واليهامه قال في الهامه وفي الاعادة روايات
اصحها اذا كان على يد الحاسب الجذب ما ينزلها لان قدرها قد
صار ت علمها بحاسب الجذب وقال القائل سوا قلنا بطوبه الفرح
طاهره اوكس اذا كان به جرح يفتد غسل غسل الصلح
ونليم الجذب ولا يفتد ان يكون الجذب الشرب له فان لم يفتد
ضبطه اذا اراد ان يغسل ونليم وقد ران يستنب من
صبطه لنزله ذلك وان عجز كفاه التيم وان امكنه
الجذب بالمال نزمه ذلك مع التيم وعنده لا يحتاج التيم وعنده

يكفي التيم وحده ولا يجز به غيره وان كان يصدر من مسحه بالمال
وقال القائل في المقتنع ويكفي الجذب بالنزات ايضا قال الربهم وقصده
وان كان على الجذب عصابه او لصوص تضر اذا الله مسحه كالجذب ولذا
اذا التيم جرح اصبعه مراره وفي التيم معه روايات وقال الربهم
نليم وفي المسحه معه روايات ولو كان من جرحه شقوق فحعل فيها
قارا يتضرر بفعله وعنده روايات هل هو كالجرح وقال الرب
حامد ان سافر لمعصيه فاصابه جرح وخاف التلف بغسله
لم يمس له التيم والجذب الجذب ان نشأ بالمال الغسل وان نشأ بالتيم
وان كان جرح الجذب اصغر راعي السريل والموالاه قد مره ابنه تيم
منعبد غسل الصلح عند كل تيم وقيل لا تزيل بل ولا موالاه فواه في كسب
الحمد له فلا يعبد غسل الصلح ما لم يجد وان كان على كسبه تقوار النما
لم يمس عليه بل نليم له وان وجد الجذب ما يكفي بعض طهاره الجنبه
لنزمه استعماله ونليم للما في جرحه في المقتنع والتيم في المحه والقوى
وعنده لا يلزمه وان كان في الجذب الا صغر في كسب وفي النداد
روايات صحيح وفي الفروخ وابن القيم انه كالجذب قال الربهم واصحابها
اصلاف الواجب والموالاه عند بعض الاصحاب وقال بعضهم لم
استعماله وان قلنا كالموالاه قال الربهم وهو الصحيح حتى ان الربهم
رواياه فممن وجد ما يكفي بعضه لا يلزمه استعماله وهي الروايه

هذا الحديث لا يصح في كسبهم بها وان لم يجد اسم الحياه
والجذب الا الصغر واليهامه قال في الهامه وفي الاعادة روايات
اصحها اذا كان على يد الحاسب الجذب ما ينزلها لان قدرها قد
صار ت علمها بحاسب الجذب وقال القائل سوا قلنا بطوبه الفرح
طاهره اوكس اذا كان به جرح يفتد غسل غسل الصلح
ونليم الجذب ولا يفتد ان يكون الجذب الشرب له فان لم يفتد
ضبطه اذا اراد ان يغسل ونليم وقد ران يستنب من
صبطه لنزله ذلك وان عجز كفاه التيم وان امكنه
الجذب بالمال نزمه ذلك مع التيم وعنده لا يحتاج التيم وعنده

[illegible]

وجعلنا القاضى وغيره اصلا للمنع والحكم لا يختلفون فيها وان جعلنا المسافر
 ما وقد ضاق الوقت فان سيم وجعلنا اذ رك الصلاة في الوقت تقضا وجعلنا
 وذكر صاحب المحرر ان المذهب انه يلزم وجعلنا ولو وجد يسيرا وامكنه
 ان ينزل ثوبه يبيله ثم يعصره لغرضه ان لم يصب فيه الثوب الشتر فيه
 الماء ولو خاف فوت الوقت ولو عدم الماء والتراب او كان به ما يمنع الوضوء
 والتميم وجعلنا حسب حاله وعنده لا يصلي حتى يجد الماء وقال القاضى رحمه الله
 ظاهر كلام احمد في رواه الميموني انه لا تك عليه الصلاة بدليسي ويقضى
 ودلر اند حسب في سبع النجاسات اذا لم يقدر على الطهارة هل تسقط
 الصلاة عنه على وجهين وعن احمد اذا عدم الماء لا بد من سطر
 اختارها الخلال قال في سبع النجاسات والخزق واذا صلى على حسب حاله في
 الاعادة روايتان قدم في الفروع عدم الاعادة وجزم به في الوجيز ونقل
 الاثر واختاروا الاعادة قال ابن عديم وقتي قلنا بالاعادة فالتا زينة
 وان دخل في الصلاة من لم يجد ما ولا تراب ثم وجد منه مدخل للطهارة
 من حدث وكفى بطلت الصلاة دلر بعض الاصحاب قال في الغاية وهل
 سطر يحدث في الوقت وهو فيها على روايتين وقيل ان وجد
 المصلي ما او تراب وقلنا بقاء مع دوام العجز عنه منها والاعادة
 ان يشا وقيل ان قلنا بعيد فهل بعيد اذا تبين لها على وجهين
 واذا قلنا يصلي صل في وقت فقط ولا يقتران كان جنبا زياره على
 ما يجنبه وقال في الغاية لا يسعل ولا ينز يد على ما يجنبه مدخله بلبنه
 في ركوع وسجود وقيام وقعود وسبح وتشهد ونحوه وسجد

وكانت
الاوله
وملكها
وهي العاصيه
وملكها
وملكها
وملكها

وغير الغزاة وعند ابو العباس بوجه فعل ما شئت لانه لا حكم مع العجز ولان
 له ان يد يد على ما حرك في ظاهر قولهم قالوا الفروع لذا قال وجزم جله
 وجزمه جله فنه وقيل لا يقربا جنب في غير صلاه وصر مع عدم الماء والبرار
 وذكره السرخسي وان وجد الماء فيها ومحمد وجد الماء وان عدم الماء وجد ثلجا
 لزمه التذلل به وفي الاعاده روايات واذا خاف من شدة البرد
 وامكنه ان يسخن الماء يستعمله على وجه يمين الصدر مثل ان يغسل
 عضوا عضوا كذا غسل شيئا ستره لزمه ذلك وان لم يقدر بمحم
 وصلوات واعاد محم والمعنى وعندنا لا يلزم خوف برد في الحنفية ويجوز السهم
 بجميع الاحداث وللشافعية على حدة تقصر عن التيمم ويجوز لجميع الاحداث
 عن كل ما يلهي كالمسح باليد او مسح القدمين او طواف او سجود ثلاثا
 او اثنتي عشرة ركعة او طواف ثلثا حافة البيت او طواف بها وكذا وعندنا اذا
 سلم للنجاسة على حدة تقصر ان التيمم يجزى في المجرى ولا في الغسل
 وعندنا مع عدم الماء موطأ وعندنا حصر ولا يقربا بجانبه بعد زناد
 غير متفضل ويكون السهم عن الحدث والنجاسة اذا صمغ السبان
 والا كان بمنزلة احداهما وان كان الحدث في غير محل الطهارة سمي عن النجاسة
 الا ان يكون معصفا عنها وان كانت في محل الحدث وهي معصوفة عنها
 سمي عن النجاسة وهذا يكرهه بعض النجاسات في جهات اختيار الفقهاء
 وفي موضع من الحداية يسمونه واحد وكذا السهم للنجاسة لعدم الماء عليه
 وقال الزاوي موسس لا يشترط لها تيمم فان سمي لها وصل على الاو فلا عاده

في غير الغزاة وعند ابو العباس بوجه فعل ما شئت لانه لا حكم مع العجز ولان له ان يد يد على ما حرك في ظاهر قولهم قالوا الفروع لذا قال وجزم جله

في غير الغزاة وعند ابو العباس بوجه فعل ما شئت لانه لا حكم مع العجز ولان له ان يد يد على ما حرك في ظاهر قولهم قالوا الفروع لذا قال وجزم جله

عليه وعندنا في الخطاب بلى قال السرخسيان وعلى قول الزاوي موسس محم ولنا
 في الاعاده وجهان والفقهاء لان في الاعاده فزع على ايجاب الاعاده
 على من صلى بالنجاسة عاجزا عن ازالتهما وعن السهم بها فاما اذا قلنا
 الاعاده هناك فلا عاده مع السهم وجهان ووجه واحد وبذلك قد
 السهم ان يحذف من النجاسة ما يمكنه مسحه او جفنه بالتدبير او غيره
 وقال في المستوعب بيسرها بالنزاهة حتى لا يبقى لها اثر لانه قد
 امكنه اجتنابه من غير ضرر فابقى بعد ذلك تيممه وتيقنه
 التيمم للنجاسة الى نية صحيحة في مسكه الحذابة وقيل لا كما لم يدرك
 الاول في كل شيء واحد ان لم يكن حدثا وان تعددت مواضعها وان
 كان حدثا فلهذا يكفيه تيمم على وجهه فلا يرسل يدها في مسحها يكفيه
 ولا يلزم لها ستره ومكان قال في الفروع وحكي قولنا ولا يلزم السهم
 للنجاسة الا يستحاضه التي لا يمكن ازالتهما ولا ما غشي عنه من النجاسة
 ولو وجد ميتا ولا ما ولا تراب دفن فان وجد التراب بعد قبل دفنه
 يسمي واحدا في الصلاة عليه له في الفروع وقيل لا وان وجد
 الماء غسل وصلى عليه به قولا واحدا ويجوز نبشه ان دفن
 لاحدها مع امر نفسيه ويلمح بغيره بظهوره غير بعيد باليد
 وعن احمد كور بالبراءة وقال مالك في عدمه وقال صاحب النجاسة
 كور بالبراءة لطفها الاكثري وفي المعنى والزاوي والزاوي
 في الرمل والسمكة ان يجوز السهم به قال ابو الحسن في كل احد
 احب الي وان سمي من الركن السبعة اجزاء وقال الفلكي

في غير الغزاة وعند ابو العباس بوجه فعل ما شئت لانه لا حكم مع العجز ولان له ان يد يد على ما حرك في ظاهر قولهم قالوا الفروع لذا قال وجزم جله

الموضع الذي اجاز السم بها اذا كان لها غبار والموضع الذي منع ان
 يكون لها غبار **فان** السم هو الذي رجمه الله ولم يكن ان يقال في
 الخريف كما قال في السجدة **فان** الحور هو وانه اي داود الرملة **سجل**
 قال القاسمي وهذه الرواية **محو** على الرملة الذي كالتربة للتراب
 وظاهر كلام الحار جواز مطلقا عند عدم الماء قال في رواية
 المجموع في الرملة لا يصفق باليد ولا يحس بتيجه فاذا اصاب الصنف
 او الماء ابدك **قال** الصنفان وهذا يدل على انه يدمر الرملة مطلقا
 سواء حاله تراب او لا خلافا لما ذكره القاسمي **وعنه** انه كور
 ذلك مع الاضطراب خاصة **قال** في رواية سندك ليرضى كثر
 احوال من السجدة ومن هو صنع النورة والجص الى ان يضطر
 الى ذلك فان اضطراب اجزاء **قال** الحلال رجمه الله قال في السجل
 احد فنها اذا صنعت اليها اذا كانت غيرة كالارض فما اذا كانت
 غيرة كالماء فلا يدمر بها **قلت** **قال** اي موسى يدمر عند عدم
 التراب بكل طاهر تصاعدها من الارض ويصل الى السماء **قال**
 روايته **وكن** انه كور بالنورة والجص نقلها
 ابن عقيل **وعنه** كور بعض التراب من النورة والرماد
 والذريع والرمال وكفى اذا عدم التراب وهو قولنا ان السجدة
 المستقدم والمذهب خلافه قد مره الطيب **وحيث** في السجدة

السم به

السم به **ولذا** الوخت الكدان وكفى حتى صار عيارا وان ذوق الطيب
 الصلب او الارمني جاز السم به **وقال** في الرمان وقيل في الاشجار
 بتدرب طين يابس خراساني وارمني وكفى ما قيل ما كور قبل
 طبعه وقيل وبعد **قال** لا يربيد ان وفيه بعد **وقال** الرمان وطرس
 غير محرق ومهان وقيل كور بالطيب وان كان محرقا **وقال**
 في عمل كور عندك في هذه الاطيان وجهات **قال** في النهايه
 واما الحماه المتغيره النج اذا جففت وكفت فانه كور السم بها
 واما الجص فان كان محرقا فلا كور السم به **ومها** واحد اولذا الاجر
 وان كان غير محرق **فمحو** على الخلاف السابق **ولا** كور السم بالرام
 والرخام والماء والنبات كالحشيش ونحوه وان صندب ببلد على
 ليد او ثوب او طنفه او جوالق او برذعه او شجر وكور ذلك
 مما عليه كور قسم به جاز في قوله **قال** السم هو الذي
 ولو صندب ببلد على صخر او حائط او حيوان او اى شيء
 كان فصار على يديه عيار جاز له السم به وان لم يكن فيه
 عيار فلا ولا يصب السم بتدرب محرق وان لم يتدرب
 تكور ريشها لم يجز به وان لم يتكور جاز
 وان شئت في التكرار فوجهات **قال** **واذا** يمين
 تراب بقى كما مستعمل في سم اخر وقيل يجوز التيمم كالتيتم

منه وقيل لا يجوز ايضا والعلم الاول ذكره في الفروع والتراب المخصوص
 كما لما قال في الفروع وقطاعه ولو تذاب مسد وغيره ولعله غير مراد
 فانه لا يجوز تذاب من زمزم مع انه مسد وقالوا ليس اخراج حصا
 المسجد وتذابه للتميز وكثره والخبر انه لا يمنع العلم ويجوز تذاب
 الغير بخبر انه وقطاعه كل ما في الفروع من تعليله ان تذاب الغير
 السمي به او من تذاب المسجد قال الحلال التوفي ان لا يترب الخشاب
 الا من المباضات وكان احراز محي معه بشي ولا يخذ من تذاب المسجد
 وان خالط التذاب شي لا يجوز السمي به فمفوق كما اذا خالطه الطاهر
 نورات وقيل لا يسمي به اصلا قال ابن تيمية وهو اقرب وان لم يجد
 الاطميناء يسمي به قال في الخلاف بلا خلاف ولا يسمي به ان يطلى به وجهه
 ويديه وان امسحه كحصىه والسمي به قبل خروجه الوقت
 لزمه ذلك ولا يلزمه ان كان محسوس الوقت في الفروع وقد مر
 ان يسمي وقيل يلزمه وانحجب احد جانبي التراب التيميم وعند ابو العباس
 وغيره لا قال في الفروع وهو اظهر ولو خلت امراه بتيميم يسمي به يمنع
 الرجل من السمي به لتقييدهم تاثير الخلقة بالماء ولنه كحديث بالماء والتيميم
 قول من كون كل منها طهارة ولا يجوز السمي به ابدا ثم قد ولو اشتبه
 تذاب طاهر بحس فعمله ان يسمي على مسله الماء والذي هو وجه ان يسمي
 من كل منها لان في الماء يقضي الى نجاسته اذا استعمل كلا منهما

15

واما هنا فلا لانه ينجسه نفث الغبار ولا ينجس ثيابه وان اشتبهه مباح
 بغيره مخرب وان اشتبهه طاهر بحور النهر به بما لا يجوز السمي به من غير
 كل منهما وصفت ان يتويك فان يسمي بغيره نورا كسبا حنفا فان اطلق نية
 الفرض احذاه صحي ابن تيميم وعنه لا وان تويك الصلاة مطلقا صلته الفرض
 وقيل لا وان تويك فعلا لم يصل الفرض حرم به في المصنع صحي ابن تيميم وقيل لم
 يعسر مع السمي تعيين الحد وقيل ان طين فابته قبل فله كبر او بان
 غيره لم يجه وقطاعه كلام ابن الجوزي ان لو ك السمي فطه صلي فرضا
 وان تويك رفع الحد لم يسمي به ففاه ابن تيميم وعنه صحي بل وقيل ان لو
 المعال ان تويك فوض السمي او فوض الطهارة فوجها ان وله التفتيح بانواه
 للفرض قبله ولعله وعنه لا ينفصل غير الرائب الا ان يكون تويك
 الفرض والنفل فان خالف وفعل لم يصل به الفرض بعد ذلك والقائل
 من هذا الباب ان من يسمي بشي اشتباهه ومثله وزونه لا فوضه
 فتباعد النافله بغيره الفرض وبله فرض الجنازة ولا سمي فوض الجنازة
 بله النافله وقال ابن تيميم اذا لم يسمي للنافله صلي على الجنازة ومن
 لم يسمي له نذر او فرض كتابه لم يسمي به فرض الفرض والعكس
 بالعكس وقال ابو العباس لا فرق بين الواجب والنذر وحسب
 انه لا يصلح نافلة بغير جنازة قال ابن احمد جعل الطهارة لها او كل
 وسما مسر المصنف والطواف بنية النافله صحي ابن تيميم
 فثبت ان قيل لا سمي الطواف بنية النافله قال ابو العباس
 ولو كان الطواف فرضا وقال ابو المعالي لا سمي وقيل لا يباح

وقال ابن تيميم
 لا يسمي به
 ولو كان
 فثبت ان
 قيل لا سمي
 الطواف بنية
 النافله

او عكسه ففيه تردد ولو تكرر وصعد للزح فتمت محل الفرض بالتراب لم يحرك
صحة من بعض من وقت المصير الجوهري وقيل بل وقيل ان مسح سجدة واحدة
الايضاح وان لم يمسح بيد او امر الوجه على التراب فتقرب لا يمسح اليه
دخول وقت ما لم يمسح سجدة واحدة لم يمسح سجدة واحدة ولا تقبل في وقت
ولا تقبل معين قبل وقته قالوا العادة في مسح بل في العسر واليسر المعين
وقيل يجوز للمسح في وقت العسر وعنه يجوز السجود للفرض قبل وقته قال ابن
عبيد ان واليسر المعين اول وقت سجدة الكسوف عند وجود سجدة وسجدة
الحجارة اذا ظهر المسح وسجدة الركعة اذا اجمع الناس كما وتاخذ السجدة
الى اخر الوقت افضل ان رجاء وجود الما او استوى الامر فيه قدمه ان يمسح
وعنه التاخير افضل بكل حال وهو المقدم في الفروع وعنه التاخير افضل
ولو طعن عدم الما وعنه او علمه وسجدان يحقق وجوده في الوقت اخر والا فلا
وله السجود والصلوة اول الوقت وعنه حتى يتيقن حكاها ابوابك بين
وان لم يمسح سجدة اول الوقت لم يجد الما فيه لم يجد الاعادة وتشرحه له في
الارساد وقدمه اليه وقال الفاضل طاهر كلامهم حوازي الاعادة من
غيره افضل ولا يلزم اعادة سجدة واحدة وعنه الوقف وان لزم اعادة
سجدة في احد الوقتين وان قدر على الما في سجدة بطل وكذا بعد قبل الصلاة
في ذكره في الفروع وفي السجدة بعد الصلاة عليه ولو وجد الما
في الصلاة على الحمار لزمه الخروج منها وقيل هو كالمسح على الما في الصلاة
وقتي سجد سجدة وقتها فله معها وقتها الفوايت والجمع في وقت السجدة
وقته في وقت السجدة وان كان في السجدة الاولى وله السجود الى ان يخرج
الوقت وان نذر سجدة في الوقت بعد سجدة عليها وقتها لا

وعنه لا يصلح بالسم الواحد وصدر ما يشتد او يمسح سجدة واحدة السجدة وكل سجدة
والوقت ان كان سجدة واحدة في الوقت وقالوا لا يصلح الا في سجدة واحدة
الرواية لا ان يطأ عليها الا في سجدة واحدة لا في سجدة واحدة
وحدها ان كل نافلة سجدة الى سجدتين ولو كان عليه سجدة واحدة في وقت
حسب سجدة واحدة سجدة واحدة ويمكن احدى روايتي ان السجدة الواحدة في وقت
به كالوقت ما لم يحدث ويصح فعله قبل الوقت وسقط السجدة في الوقت
وان لم يدخل وقت سجدة اخرى وسقط لا يسقط حتى يدخل وقت اخرى
وهو ظاهر كل حال وهل يسقط سجدة مطلقا او بالنسبة الى الصلاة التي
دخل وقتها معه وان كان سجدة مطلقا مطلقا مطلقا في قضاء الحاقصة
ان لم يكن سجدة واحدة والفوايت والتنفيل ومسح المصحف والطواف وقراءة
القرآن واللبث في المسجد والمأوى بطل مطلقا وهو المنصوص فلا يسجد بشئ
من ذلك ولو لم يمسح سجدة واحدة قبل دخول وقت الحاقصة لم يدخل وقتها فهل يصلي
به القائمتين في كل وقتين سجدتين سجدتين ولو تكرر الجمع في وقت السجدة ثم سجد بها
او سجد بها في وقت الاول لم يسقط سجدة سجدة وقتها ومضى سجدة واحدة
القرآن او اللبث في المسجد او الحاقصة في وقت السجدة او سجد بها في وقت السجدة
احد الوقتين وقيل لا يسقط السجدة من حدث الاكبر والاحقر سجدة واحدة في وقت
وسقط السجدة طواف وحجارة ونافلة سجدة واحدة وسجدتها كالفرضية وعنه ان يمسح
الحجارة وحجارتها فان كان عليها وقت سجدة السجدة في وقتها حتى
يسجد بها او الاصل قال الفاضل هذا لا يحسن وقال ابن عثيمين لا يحسن
فان وقت الحجارة بعد فعلها والفعل المتقرب اصل السجدة في وقت
وقال ابو العباس قال في الفروع وعلى قياسه فالسجدة في وقتها

تعد سجدة واحدة
في وقتها

في وقتها

تسبب المصنف والطوائف في هذا النوافل الموقفة كالونز والسنن الدائبة
والكسوف وكسوف سطل السهم لها كسوف وقتها والنوافل المطلقة قال
في الفروع يحمل ان يعسر لها نوافل هذا الفعل كالحساره وكحمل ان يسهل لها
الى وجه الهى عنها وظاهر نقل ابن القاسم وكسر تفتقد كل باقله الى
نعم قاله في الاصدار وان ستم جنازه مع صلاه له على حرك وجهان
قال في الفروع وظاهر كلامه ستر واحد ان تعيننا لم يصل والا فصل
وتسبب عن حدث الصنع باسطل الوضوء فكيف اكبر على وجه الغسل
فمن كسبه والنفا سرحيد وثلا فلو سبب بعد طهرها من كسبه له
ثم اجنبت فله الوطى وان وطى ستم الصنع عا سبه الذل ان كنت
اطوعه الصنع كما تقدم وسطل السهم بالقدرة على استعمال الما بعد فخله
وصل الصلاه وكذا بعد الفراع منها ولا تغاد وان قد رعله في
الصلاه بطلت فقدمه في المقتنع والفروع والارشاد وصححه فيه
سوا كان فافرا او حاصرا وسوا كان فخرجت او نجاسة فبعث انق
وقبل سطله ويلين وعينه لا يسطل وطهره وصلاته اختاره الا
في كسبه وهو ظاهر كل الله وقيل القنى افضل وقيل الحرق وان
شبه في نقل وعينه امه ولا ين يد عليه وان كان مطلقا لم يزد
على اقل الصلاه وقضى او حسا الحرق منها فكل يلزم بسور المشرك
فيه على وجه ابن وعليه سطل تبطل برويه بالكله من ما ويلزمه الحرق
من الصلاه والطلب لم ان قد رعله الما والا سبب السهم وان راى
ما يشك معه في ما سببه حاله ولا يكره الحرق وان لم يكره صلاه ولا

ذلك لم يسطل سببه في احد الوجهين كما تقدم وان سبب الحرق وهو من الصلاه لزمه
الحرق وقال ابن عسقلان يدل له الامام قال ابن عديم وكذا الحرق في المسح
اذا صلى الوضوء ونقل عن الصلاه او انقصت هذه المسح وحسب طهارة
مهل يلى او سبب على وجهه وصلاه العبد لغيرها وان وجد الما في
الفراع او الوطى وكسبه تذكر وقيل الطواف كالصلاه ان حست المواله
وهذا يسطل السهم عند الطهارة الطهرى خروج الوقت اذا قلنا سطل له
في الطهارة الصغرى على وجهه ذكر في الفروع وهذا يسطل عند الحضر والقاس
والحالة وجهان ايضا ومن وجد الما في الصلاه وقيل لا يسطل به عله
صل الفراع منها مهل سطل سببه بالسببه الى غير هاهنا احار
القاس اذا اقبل الما فيها سطل سببه بعدها وقال ابو المعالي والسبب
موقوف الدليل ان علم سطله وهما على سببه وان نفي الا عمل رطله فاعلم
الما سببه وقوله قد سبب اجزاء لها فقط ومن سببه وعليه بالحرق مسحه
ثم خلعه سطل سببه بخلعه جزمه من الحرق والقاس يعقوب في روى المثال
وقواه من الفروع واختار ابن موقوف الدليل لا سطل وقدمه في المقنع وان
اجتمع حب وصالح ومب وبدا لا والا وهو غصو المبيت جزم به في الوتر
وقدمه في المقنع والمحرر والفروع وعنه المحي فقدم الحاق تقدمه
من المحرر وقيل الجنبه صل الحسب ان كان رجلا وقيل سببه لهما وقيل
يقترع واحار السبب موقوف الدليل ان كانت زوجته محرقة وان
كاتب طهر زوجته محرقة وسبب سجدة الله لغيره ولدا اذا كان

على مكانه صابرا فانه من الصابون يفسد الثوب جعل مكانه موه
 بقدم العسله الناميه مقام التراب قدومه من الفروع وقيل ياب وقيل مع
 بعدد من الصبر وان اصاب الثوب من الماء الذي غسل به النجاسه
 بنا على ما بقي من الغسلات بعد تلك الغسله قدومه من الفروع وقيل معها حرم
 من الاغتسال وعليها سرات ان لم يكن غسل في الاول بنثرات وقيل لا يغسل
 ما صاب النور من حاستها سبعا بتراب وتغسل باقي النجاسات سبعا
 اذا كانت على غير الارض اجزاء الحريم والفاصل بين الدرس في المظومه وحرم من
 التلبيه والتسبيح وقدمه في الاغتسال والفروع ما في الفروع على
 حاره الاكثر وقد علمه اهل فراديه صاب وحصل في طالع الميموني
 قال ابو الخطاب وهو اصحابه من حاشا ويجوز التراب احب الى الحريم والسبيل
 وقيل لا يعتبر والظلمه في النجسه والمصع والبريم واطلق في الفروع واسان
 وعنه حرمها لما احصاه في العده والوصف من غير الايدي وقدمه ابن ميم
 ولا يعتبر التراب على هذه الدوايه على الهدى وقيل ياب وعنه المعتبر وال
 العيين بالمحاشيه ولا سطر العدد احصاه في المعنى والطريق الاقرب وعنه
 لا عدد في البدن وعنه محله الامم الخارج من السبيل وعنه حرم السبل من
 خاسته ثوبا ومن غير سبعا وعنه لا عدد في غير محله الاسمي من البدن وفي محله الاشيا
 وسائر الاشيا سبعا والاحلال في ورم وعنه حرم في محله الاسمي مسعا والاحكام في النور
 وسائر البدن عدد حكاها الامدك والهدى في محله الاسمي انه كسبه سبع
 غسلات وما اقر اعلمه ثوبا اذا غسله سبعا مع زوال ظهوره
 الزائد على السلات الى السبع وجهان ذكرهما القاهر وقال ابن
 عسل ذلك ظهور وجهها واحدا والحدب العدد في حاسته
 الارض والهدى والاحسنه والاخر اضر المبتديه والصخره في حاشا

بار يحمي المحاشيه ودلك وعنه ان انفصل الماء ولا يشترط الحاشيه
 حرم العدد من كلب وحرم على الارض وكرم القاهر المصع وعنه حرم
 الحاشيه على الارض الا من البول حكاها الامدك وعنه حرم الحاشيه
 حكاها الامدك والمصعد على المحل طاهر من الفروع وقيل ياب وقيل
 وقيل يطهرا وتغسل حاشيه مع عدم تغيبه وذكر القاهر ان كلاما حاشيا اريد
 به الحاشيه كحل رواسي ما من الصابون هذا من القاهر لعنه في الاحكام
 في حاشيه المنزل في الحاشيه مطلقا حال اتصاله والصله صاب طهارة المحل
 وعنه طهارة مفصله من رواسي الحاشيه منه مشا هذه وفي طهارة ذلك
 المحل مع حاشيه المفصل وجهان حرم في الاغتسال في سنته وهو طاهر
 كلام الحلال وحرم الامدك يطهرا ربه ومعناه كلام القاهر ويعتبر العصر
 فيما يتشرب الماء والنجاسه ان امكن حرم له الدرع والحج والفروع وقيل لا وان
 لم يمكن لم يلزمه ويعتبر العصر في كل غسله قدومه الدرع والفروع وقيل لا
 يعتبر من الاخير ومن الاجتزاء بالحصى عن العصر وجهان صح في النجاسه
 الاجتزاء والتفيل يقلب ويدق او يثقل وان كان في انا محسوس طهرا كما
 له ظهر الانا حرم غسل العدد المعتبر وقيل يطهر كذا الخمر وقيل ان ملك
 امامه بقدر العدد واذا اصاب النجاسه محلا لا ينشرها كالانيه وكحاشا
 فانه يطهر غير راسه عليه والصله عنه فان لصقت به النجاسه وجب مع
 ذلك اراؤها ولا يضر بقا لونها النجاسه او رجبها او رجاها عجزا وقيل لا يضر
 وقال السبع موهو الدرس وعنه او يضر المحل وقيل يحمي العدد وقيل يضر
 على الاول يطهر وقيل يعفى عنه ويعفى بقا طعم حرم في الفروع وقيل لا

ما القاهر في الصغير

في زوال لون الجاسه فقط و جهان وقال في الفصول اذا ثبت
 صباغ الديباغ الرومي دما الا دميدين بطلت الصلاه في ذلك في
 من ساعه كلبه قال في الفروع ومراذه ما يغسل لانه قال اذا صبغ
 مما وقع فيه جاسه لم يحرك الصلاه فيه حتى يغسل وانه لا يضر بقا اللون
 لانه عرض كالرايح وان لم تنزل النجاسه الا بغيره او غير مع الماء الجيب طاقو
 كلامهم في الفروع وسوجه اصمال وحمله كلام اهل ودلهم ان الزا غوفي
 في التراب يعونه لما فعل هذا قد ذكر بعض الاحباب ما يزيل الآثار
 فاثرا المداد يبلط يغسل قصب ثم يحط في الشمس ثم يغسل بما وصاؤون
 واثرا الحبر يبلط بخردل معجون بما ثم يغسل بما وصاؤون واثرا
 الخوخ يلبس حامض وكشك حامض او ينقع المكان بما يصل ثم يحط في
 الشمس ثم يغسل بما وصاؤون واثرا الزعفران يلقى في قرحه مدقوق
 قد غلى على النار او في تبن مغلي واثرا القطران يلقى في لبن حليب مغلي
 واثرا الذفت يعرك بالطينه حمدا واثرا الثوب الثامي يجر
 بالحبر يجر الزيت يفتن زيت طيب على النار ثم يستغى به المكان
 ثم يبلط المكان بالصاؤون ثم يحفف في الشمس ثم يغسل واثرا الرمان
 يعرك بلجون اخضر مشوي وماءه واثرا الدم يذبح عليه فرخ حار
 ويعرك بدنه ثم يغسل واثرا الجوز ينقع في بول حمار ثم يغسل بما
 وصاؤون واثرا السندروس يوضع عليه الزيت ويعرك به
 ويغسل واثرا الدهن من المروزي يوخذه نشا ويحضر على النار
 ويذرع على الموضع وكحط فوقه خرقه بيضا ويثقل فان انفسح لونه

في زوال لون الجاسه فقط و جهان

اخذ مشب وبذبه بالما وسط عليه عظم في وسط الموضع وكحط فوقه
 اصغر من الطبع والصوف الاحمر العديسي يغسل لونه خمرى يوخذه
 الجير وسط عليه سحر لونه خمرى وان اراد ان يعبد الى مكان
 وسط عليه وطعم من لهونه حضرا واثرا البقر واللك يوخذه اللبن
 الحامض ويقيطر عليه قليل ليمون ويعسل به ثم يغلي ويترك فيه
 ثم يغسل بعد صاؤون واثرا الزهر يوخذه وطعمه مسوقه بما
 ليمون وسطه على الموضع وافركه وبعده ببول واثرا الخمر
 يغسل بشب واثرا سواد السراج يوخذه الزيتون ويغسل على
 النار ويعسل به وبعده صاؤون وان كان في مشمع فترك بعد غلى
 خشن واثرا الطيب والعنبر والعرق والفاكهه يغلى له الباقي
 ويعسل به واثرا النفط الطيار يغلى حليب ويترك فيه ويغسل
 بعد صاؤون واثرا الفاكهه يوخذه شب يمانى وصبغ عزي
 يسحقا ويخلطان ويغلى الماء والصاؤون وطعمه الجمع فيه
 ويعسل به واثرا المغر يدخن بالكبريت ويعسل بعد صاؤون
 واثرا الدم القديم في القنوب يطلى بدم طير ثم يترك حتى يجف
 ثم يعسل بما حار ثم القعليه اشنان وملي قد غلىا حمدا وداكله
 ساعه ثم يغسل واثرا الدم من الخز والصوف اذا طال مدته يغسل
 ما يارد وملي جريش ويعسل بعد ذلك بالصاؤون الدم مرارا
 واثرا الدم اذا مات في الثوب يوخذه الدم وهو سخن مسخن عليه

في شايحه لم يغسله بل صعد الشجير وما سخن ثم يجر بالخبيرين وان اراد
 ان يجعل عليه طير حمام ويغسل دغكا فقا او يعلو بالبورق وان ارد هن
 الفتق يوقد ثوبه بيضا ويرده حديد وخلق حمر وحمرة وشمس
 فيه ويغسل بالما والصابون والشمع من الفير ويوقد الشيرج
 وتوقد خرقه رفيعه وامسح بها وبعد تاخذ نخاله كحصىها على
 النار وافركه بها مده بعد مده متواليه وهي حاره فان علمت نخاله
 فاعلم عنبرها وان اراد البلم والعصفى يغسل بالما والصابون
 وان اراد الغنم يوقد ما الحصرم ويعبرك به ساعة لم يغسله
 بل صعد الشجير وما سخن ويغسل بالما ويعبرك به وان اراد السم
 والودك يغسل بالما فيق الشجير ويغسل بالما الممتلئ وشمع غربي
 وما غدا به بالصابون الدق وان اراد الدهر من الثوب الاسود
 يوقد طير حوركي وخلق حمر وما حار ويغسل به وان اراد الثوب
 يغسل بالاشنان والشب والصبغ العرك ويغسل بالصابون
 وان اراد العيب الاسود اذا طال عليه محصره يغسل اسود
 وما سخن ون صعد الشجير بالصابون وان اراد البطم يوقد لبث
 حامض ويطبخ ويضاف اليه شب ثم يغسل به وهو حار
 لم يغسل بالخبيرين بل بالما والصابون والشمع من الثوب
 يغسل بالبارد ويوقد من دقاق الخنزف ويسخنه في مقلاه
 حديد حار ولا يغسل مكثه ثم خذ وان اراد على الشمع ويغسل برفق

واشوزيت البيرر يوجد غزيرتي وعسرة الثوب وعلو بالاشنان
 وعلو بالما والصابون والبول يذهب جميع اثر الاوساخ وهو مزاج
 الحار اشد ذهابا ووقد اشنان ويغسل فيه خل حمر ويغسل عليها جيدا
 لاي طبع كان ويغسل بعد بالما والصابون وان شئت بل الغاسول
 وله شجر ماء من اعصر ما الليمون ويغسل به اشنان واغسل به
 وان شئت خذ ما اللصل من الحيار وما الليمون وتترك فيه الموضع
 ويغيرك قدرها جيدا ويغسل ما حار حار ويغسل به الصابون
 ساعة بعد ساعة وانما ذكرت هذا لان الاثر قد يكون حسا
 ونقول لا بد من زوال الاثر وكذا يغسل بالما اسه احدث والقرون
 فار من الحصرم وغيره ان لم يتضرر المحل بها وان شئت يغسل بالما اسه
 مما يعتبر له العدد والافق جهان وان غرسا نحاسا ما كثر را عدا
 او وضعه فيه لم يطهر حتى يفصل الماعنه ويباد اليه العدد المعتبر قبل
 متى عاجبه بما لم يده من حركي الما او حصصه منه وكذا كل جان
 ويغسل ان حصصه من الما جاز وان وضع الما فيه لم يغسله حتى
 يفرغه وان غصه الثوب في الما ولم يفرغه منه فوجهان وان غسله
 في ما جاز ومرة عليه حريات يفقد ما يعتبر من العدد طهر وان يغسل
 عن الما وان كان نوبا اعتبره من كل حربه وان لم يغسله نحاسا
 ما سدر حمر الما ولم يطهر الثوب وان فصله يطهره ولا يغسل
 غسله وان وضعه وصب الما عليه كان غسله اذا غسره له عليه

في شايحه لم يغسله بل صعد الشجير وما سخن ثم يجر بالخبيرين وان اراد
 ان يجعل عليه طير حمام ويغسل دغكا فقا او يعلو بالبورق وان ارد هن
 الفتق يوقد ثوبه بيضا ويرده حديد وخلق حمر وحمرة وشمس
 فيه ويغسل بالما والصابون والشمع من الفير ويوقد الشيرج
 وتوقد خرقه رفيعه وامسح بها وبعد تاخذ نخاله كحصىها على
 النار وافركه بها مده بعد مده متواليه وهي حاره فان علمت نخاله
 فاعلم عنبرها وان اراد البلم والعصفى يغسل بالما والصابون
 وان اراد الغنم يوقد ما الحصرم ويعبرك به ساعة لم يغسله
 بل صعد الشجير وما سخن ويغسل بالما ويعبرك به وان اراد السم
 والودك يغسل بالما فيق الشجير ويغسل بالما الممتلئ وشمع غربي
 وما غدا به بالصابون الدق وان اراد الدهر من الثوب الاسود
 يوقد طير حوركي وخلق حمر وما حار ويغسل به وان اراد الثوب
 يغسل بالاشنان والشب والصبغ العرك ويغسل بالصابون
 وان اراد العيب الاسود اذا طال عليه محصره يغسل اسود
 وما سخن ون صعد الشجير بالصابون وان اراد البطم يوقد لبث
 حامض ويطبخ ويضاف اليه شب ثم يغسل به وهو حار
 لم يغسل بالخبيرين بل بالما والصابون والشمع من الثوب
 يغسل بالبارد ويوقد من دقاق الخنزف ويسخنه في مقلاه
 حديد حار ولا يغسل مكثه ثم خذ وان اراد على الشمع ويغسل برفق

في كل من غلب عليه وعلى ما في جعل في ما كسب في كل من غلب عليه مرارا ثم ترك
 حتى يصعد الدفن ولو سب الماء فينقل أو يجره من حره لها ينزل ثم يصعد
 عليها ما يجره مرارا حتى يصعد ثم يصعد النزال حتى يذهب الماء ولا يطهر
 المنيجات العسل بالعسل أو ما يزيق فقال لا يطهر هو كالحامد
 يطهر طاهر بالعسل وهو العروغ قدم عدم الطهارة لأنه قال ولا يطهر
 دهن كسر وعسل يطهر يزيق وقال في العسل ليس لها ما يطهر
 بالعسل سواء لأنه لا يغور في الماء على قدر حله فقول
 وما سكته كثر به كثر الحامد فلعسل طاهر ما لما وقد طهر
 لأنه كالعسل والرصاص المذاب انتهى كلامه **وإذا خفيت النجاسة**
عسل حتى يتبين عسلها لغسله وحرمه في المصنع قال في القدر
 غسل حتى يحرم يد والها ووجه حكم الطهر من مدي وعبد أبو العباس في
 غيره ولا يلزم تطهير ما شغل في كاسه بالنفث ومن غسل معه
 في بالغ في الغسل ليقبل كلها فهو من حد الطاهر قال كان صا لما بالغ
 ما لم يتبين دخول الماء فعمد أعمال ما لم يطهر دخول الماء وعبد أبي العباس
 بجهل دخول الماء وما كل سبوا ولا يتلعه فلعسله وإذا لم يجره
 الحف أو الحذا زاد في الفروع بالمشي وطاهر كلام ابن عجل أو طرفة
 قال في العروغ وهو منجى وجب غسله فلم يجره ولا حكة سبي قال
 في العروغ يغسله وأصا في الألسر وعدمه في المصنع والمحرر والكلمات
 والعروغ وعنه كثر ذلك حرمه في السبيل والوجوه وعنه
 ابن علقم قال في العروغ وفي طهر وعنه كثر ذلك من غير بيان وعابا

في كل من غلب عليه وعلى ما في جعل في ما كسب في كل من غلب عليه مرارا ثم ترك

وعمل بجزي دلجة بالبأسه لا الرطب وقيل لا سلب كما خفف ولين وأجاز
 أبو العباس وإذا أجزنا ذلك لم يطهر به فذهب في الفروع وعنه
 طهر اختارها جماعة منهم ابن حامد وحرم بها أبو العباس وإذا لم
 دبل المرأة وجب غسله وليس كالحف والحذا قال في القدر
 رواه واحد ونقل هو كالحف وحرمه في السبيل ولم يصعد
 بدبل المرأة ونقل كما جعل من حد الحف ودبل المرأة يطهر
 ما بعدة وبأوله العالم على ما إذا أصابه كبر كاسه وعنه كثر
 واحدا أبو العباس يطهر طهر ورها على طاهر ينزلها ولو لم
 طاهر على حد وكذا أبو العباس في حد استنجا
 وهو عليه حتى يغسله وكثر في قول العلامة الذي لم ياكل الطعام
 النفس ما لم يحرم بالما وان لم يقطر والعبرة بأكلة الطعام أراد
 له واشتغاله به ولا غرض بتخنيكه وسقيه الادوية وللعسل العسل
 وكفه لعسله وحرم كسر رررر طهارة بوله وقال أبو إسحاق
 من سبوا على حد قال ابن عجل وهو عليه بعد كثر وكثر كثر
 إذا صعد من نور حرمه في كل من غسله ولم يغيره بعد من
 كان طاهر قال في العروغ إذا قال وعنه كثر في العروغ
 كس نفثه قال ابن علقم في قول العلامة الذي لم يطهر الطعام
 طاهر وكس كس ونور الحار به لعسل ولا سبه نفثه عليه
 والعروغ ملها إلا ما ذكره العلامة ومن جهة المعنى أن العلامة

همسوس ويكثر لونه فيشق عمله كلاً والجاره ومثل
 كان العلم يتغير بشيئ بول له قبل كلة الطعام فيشق عمله
 ويدر الجارية ينزل جملته والحد ورتيق الطفل ذكر اكان
 او النثى ولعانه وفيه نحر لانه يجتر فيه فينبج و احار
 ابو العباس وعنه من الامم على ان روى الطفل بطول
 للمجاهد كمال روى الجهر مطهر لغيرها لكانه درع في حقه الودود
 ملك واما رقة ولعانه وملكه فكان يعرف ذلك لان بعض العلماء
 دعوا ان طهارة بول له قد رقت اول ولان الفتي في ريقه لم يحنق
 وانما هو شئ متحول في والاصل لجها رنة والخصلة لا تزال
 بالشكل وقال توكيل من النهايم والطير نجس قال لا ينجس بال
 الصبر لانه كاسه ولم عنه حرمة في العجم والعاصم عن الدين في المقدار
 وفذنه في المصنع والكدانة وعنه طاهر ما عدا الظلم والخنزير وعنه
 المعد والجار طاهران فيط احار السبع موقوف الدين وعنه
 عن البغل والجار لانه متحول فيها اذا لم يجد عرس سورها عينا
 به وتغير وعنه وقال ابن عجل في تقيمه وجعل سم سمومها له
 ولا كساح اكر فعلا لانه من ينس بل يسمي ومعنى سمومه حرم
 الودع بطل يسميه دون في سموم وعنه من الطير لا ينجس عرسه ان
 اكل الجيف عدل على انه كرسه لالكلة النجاسة فيط ذكره ابو العباس
 وقال النعمان في الخلاف نقل الرواية ثم قال والمدة لها كالسباع ودر

باب
الطهارة

بعد هذا وقال المحرم بن ساسه العرف واما عرسه في الاختيار وعنه طاهر
 احار له الاخرى وسور هذه الاشياء مثلها والحيوان الجلال الطاهر
 على حمة حسن وعنه انه طاهر والحصي ومادونها والكلية طاهر
 حرمة في السموم ووالحاي ووالمبيع واطلقا ليرقيم فيها دونها من
 الطير وحيها واطلقها عن فيها دونها من الطير وعنه قلت والطاهر
 والله اعلم ان مراد من اطلق فيها دونها من الطير هو طاهر الجذبة وذلك
 لانهم علموا بالطوف وسورهم كرم والطهارة ولد العرف والودع والدمع
 والشعر والصوف والوبر والدرس واللغاب والنخاط من كل حيوان حقه
 حرم الحيوان في الطهارة والنجاسة حرمة في السموم وعنه طاهر
 حرم وناوله العاصم وقال في حرمة الصغير ما لم يكن الحرام كسباع البهايمة
 وحيوان الطير والمعد والجار والظلم والخنزير وسور حرة طاهر
 وقال الامام في سور مادون الطير طاهر في طاهر المذبح وعنه من الظلم والخنزير
 طاهر في كل حيوان حرم حرمة البهائم واذا وصفت المرأة الولد ليل
 حرم بن ساسه على ان يلد وقد تقدم ولا تكفر سور الطير نفس حرمه في العاصم
 في سور حرمه في سور المذبح ولا تكفر سور غير الفار حرمه في العروم وعنه
 سميوم وعنه حرمه في الحاي ووالطاهر المذبح ولا تكفر سور غير الفار حرمه في
 سميوم وسور حرمه في سور الحية احتفال بكراهته وتكره سور الدجاجة اذا لم يكن
 نفس عليه ولين الحيوان الطاهر نجس بعله او طاله في ليد حاراه في الفاس
 وهو مما سرقه في لين سور لانه كرم مذكي لانه لا يוכל قتله وقيل طاهر
 تليين ادمي وماله وعنه لا سباح مشربه وعنه يفيض الطاهر عرس لما كره

وعنه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 في الحديث والفقه وهو علم روائه والفقه وهو علم روائه والفقه وهو علم روائه
 كما هو والبيضة تفسير دعا طاهر الحج البر ووجه نحو استنها وذكر
ابن عبد العلقة رواية فذكر ابن المعالي والعلقة نحو فذكر
ودم السهم طاهر الحج ابن ماد اعلم وقيل نحو سهم سهم
فني يا بها ذ ابن عبد المنشور والادنى طاهر مسما كان او كان عرا
واطلو من الحاوي من الكافي ووجه عبد اللاه نحو كاف
ولا نحو المعالي نحو ابن عمر والفروع ووجه من المقنع والنهاية لا سهم
وقد من المستوفى عبد اللاه الحاوي ووجه في الدروع ووجه
لها من المصنف والنهاية ووجه رواية نحو المسلم في وجه نحو الطاهر
لكن ان عمر المعالي الاول نحو د من العصود ووجه فذكر الاسم
من المسعود نحو وقال ابن عبد قال الحاوي رواية النهاية
حين عمر كثير المالح الحج من النهاية سنة من قال والله
كلا عرو نحو نحو عبد الحاوي والله طاهر الادنى نحو رواية
لم ولا آقا عبد ووجه في الدروع ووجه نحو طاهر
المور نحو قال الحاوي والله الادنى اذ انفق قلت
من نحو رواية واحد من الحاوي رواية نحو طاهر المصنف
من حال حياته والله الطاهر المور قال عبد الحاوي نحو الحج
العوا عبد الحي عبد الحاوي والله الخير من الحاوي
ووجه من الفقه عبد الله الحرم عبد وقد تقدم

[illegible]

والصمد وكفه ومنه يعبر عنه مريدته ومنه يعبر عنه سرمد الادي وما كان له
 من ان الصلاه دون المانع في سرمد من الحسد والحارة من السهل والسهل
 لما كان له كل شيء في زمان ومنه يعبر عنه كسر اعصابه وعنه طهاره في ماله
 وصديقه ويعبر عنه سرمد المانع وكفه اذا قلنا في سنه ودم عرق
 الما قول طاهر ولو ظهر حمره في علمه ولو كل لان العرو لا يقل منه في
 حمره لانه صوره وطاهر لانه في الخلاف فيما اذا حمره في حمره
 قال في الحور كالمحرم من الدم المسفوح قال قال الفقيه ما اكد الدم الذي في
 من حلال اللحم بعد الذبح وما في في العروق فيباع ولم يدر في ما اكد الدم الذي في
 قال ابو العباس في بيان حلاله في العفوقه وانه لانه في العفوقه بل هو كل ما في
 وطهر استوارح طاهر ولو طهرت كاستنه طاهر في علمه لانه في العفوقه وانه
 ابو النكا في سرمد المدهد في حلاله اصل وهو الطهاره في الاعمال
 كلها وصحة في العفوقه في سرمد في موانع وعلمه في العفوقه وانه في سرمد
 قال في سرمد المدهد في حلاله اصل وهو الطهاره في الاعمال
 طاهر في سرمد المدهد في حلاله اصل وهو الطهاره في الاعمال
 عن سرمد العفوقه في سرمد المدهد في حلاله اصل وهو الطهاره في الاعمال
 ودلر صاحب المدهد في سرمد المدهد في حلاله اصل وهو الطهاره في الاعمال
 الحمايه في سرمد المدهد في حلاله اصل وهو الطهاره في الاعمال
 طهاره في سرمد المدهد في حلاله اصل وهو الطهاره في الاعمال
 سرمد في سرمد المدهد في حلاله اصل وهو الطهاره في الاعمال
 في سرمد المدهد في حلاله اصل وهو الطهاره في الاعمال
 وهو داخل في سرمد المدهد في حلاله اصل وهو الطهاره في الاعمال

ولم يعلك بالسر لان السر لا يسد اليه قال في العفوقه وهذا من سرمد
 ان في الاسرار ومنه يعبر عنه سرمد المانع والاسرار على هذه السبعه اعراض
 وهو ان الاسرار لا تدرى والا وكي الهم ووراء من سرمد المانع والاسرار
 ولا يعبر عنه سرمد المانع والاسرار ولا يعبر عنه سرمد المانع والاسرار
 وفيه في سرمد المانع والاسرار ولا يعبر عنه سرمد المانع والاسرار
 ما لول سرمد المانع والاسرار ولا يعبر عنه سرمد المانع والاسرار
 مع العفوقه في سرمد المانع والاسرار ولا يعبر عنه سرمد المانع والاسرار
 ولا ريق سباع الهائم في سرمد المانع والاسرار ولا يعبر عنه سرمد المانع والاسرار
 على في الطل وذكروا ان العفوقه في سرمد المانع والاسرار ولا يعبر عنه سرمد المانع والاسرار
 من ذلك عالبا وانه سرمد المانع والاسرار ولا يعبر عنه سرمد المانع والاسرار
 من الصلاه حتى الدم حكاها من السرمد المانع والاسرار ولا يعبر عنه سرمد المانع والاسرار
 في ما يسير وهو طاهر في سرمد المانع والاسرار ولا يعبر عنه سرمد المانع والاسرار
 زاد ابن عمير ان غابته بعد اكلها غيبه في سرمد المانع والاسرار ولا يعبر عنه سرمد المانع والاسرار
 فيها في سرمد المانع والاسرار ولا يعبر عنه سرمد المانع والاسرار
 وقال ابن عمير في سرمد المانع والاسرار ولا يعبر عنه سرمد المانع والاسرار
 الحمايه في سرمد المانع والاسرار ولا يعبر عنه سرمد المانع والاسرار
 في سرمد المانع والاسرار ولا يعبر عنه سرمد المانع والاسرار
 ولا يعبر عنه سرمد المانع والاسرار ولا يعبر عنه سرمد المانع والاسرار
 على ودرع في سرمد المانع والاسرار ولا يعبر عنه سرمد المانع والاسرار
 ومعناه احصاء صاحب السرمد المانع والاسرار ولا يعبر عنه سرمد المانع والاسرار

في سرمد المانع والاسرار ولا يعبر عنه سرمد المانع والاسرار

١٥٤
 الزرع بالجبر لحيته بولها وروثها وما لا يلبث في واليسير النفاكه
 المعفو عنها ما لم يحس كل سائر حسمه قدمه انكره واصاره
 الحلال وعنه بل يعتبر او سائر الناس اصاره الفاعل ولا يعمل
 ولا هو الفاعل وعنه المسمى ما بعد من شبر في شبر قد مره في المستوف
 وعمل عن فتر في فتر وعنه عن ذراع في ذراع وعنه ما دون الشبر
 يسير وعنه ما دون الدرهم يسير وعنه العطره والعطران يسير
 وعنه ما لم يره الانسان ما عداه الخشيشير وقال ابن ابي موسى وعنه
 ما حشش من المصالح لا يهر صلايه معه وما لم يحس ارباع الفتر لم يهر
 ولا صحت وكثير الفتي مل الفتر قد مره من علم وعنه عبقه وعنه ما زاد
 على النواه وعنه هو كالدم ذكره ابو الحسن وعنه الفتر ما لم يهر الكلام
 معه وعنه ما لم يهر امساكه وذكره الفاعل في المعصيه وما تفجر
 مما يعصى عن سمر ملحقا به عن العفو عن سمره وما عفى عن سمره اذا الصلاه
 حاسه عن معصيه عن فاعله حكمها وما عفى عن سمره عفى عن كثير
 على الحسم الصقيل بعد الميه ويقتدر ما متفرقا بنوبه في الوقوع
 وقيل ان ولا يهتدم من متفرق بلباب وقيل بلي واذا وقعت فاره
 او سنور وعندها زاد في الفروع من يهتدم دبره من ماله فخره في حبه
 فطاهر نفس عليه قدمه في الفروع والحايك وقيل لا وكذا الحامد
 وهو ما لم يهر انتقا لافيه وقيل اذا فخر وعافه لم يسل وان
 ما لم يهر الجاهد او وقعت وعندها طوبه من ~~بعض~~ وهو وكفى

في كل واحد من هذه
 ما لم يهر الجاهد او وقعت وعندها طوبه من بعض وهو وكفى

١٥٥
 القيت وما حو لها وان احلط ولم ينضب او كان ما يعا حرم نقله
 صالح فوعى ويعطف العجين الحس وكفى البهائم قال من الحايك ولا يهر
 الحيه او يتاخر دجه او طيه وقال احمد لا يهر لا يهر كل حيه واذا
 اطعم الماتول وله لم يهر لم يهر لبنه والحال يهر عليه ما لم يهر
 ويحرم ان لا يهر الا سماعه وقد قال احمد في الطعام يهر
 لا يهر به وقال يهر الحايك ما يهر ان يهر الماتول يهر عليه
 وذلك يهر لغيره الماتول على راسه وكذا يهر السراجل يهر
 وعنه لا يهر وفي حوار الاستقباح باليه يهر النحر وايتان
 ولا يهر يهر الميته رواه واحد ولا يهر راله اليه الا بما
 طهره حرم له من النحر وعنه من المعصيه والحايك والروع وقيل
 مباح وقيل وبالما الطاهر وعنه كل ما يهر منزل كالحل اختاره
 من يعمل واليه العباس قال ابو العباس وعنه استعمل طعام
 وشرا به من انا لثها لاف ادمال ويؤخذ من كلام غيره معناه
 وقاله ابو النفا وغيره ولا تقتصر النيه لغسل النجاسه فقاهر
 حرم يد العنايه وقد مره من مغل في الحواشي والفروع والبريه من
 عبيد ان وعنه يهر وعنه في بدن ومن الاستصار في طهاره
 الغمام وفعل محضون وطفل احتمالات ولا يعقل للنجاسه
 ذكره الموقوف وغيره وقال الامام احمد في السور رضاء على

قل رنة نظام جسر بقل مكانه اذا علم ما هو كادى اعلم اجمع
 اجزا الارض وما خرج منها من المياه والنباتات
 وكلها ينزل من السماء طاهرا خلقه وانما النبات من مائه في
 الحيوانات وفي بعض ما خرج منها وفي بعض النباتات وفي بعض الاشياء
 وما نزل من بخار في موضع طاهر فيخرج واداك في لونه دم فقد
 من الوجوه الاخر قدم واحده ويجب على حيطان البيوت الضيقة من
 وعنده وكبرها ويخرج الفل من طحون غير ممل وخالته وكثرة تنفق الحيوان
 حال حيايتها كما انما طهر الارض الحرة طاهر اذ لم يفسد بالحيوان ولم يفسد
 عينيها فيه وان لم يفسد وان كانت الى سماء فاعلم ان سطر في
 غير الارض طاهر في جميع الوجوه وفي طوره وفيها فانهم اليه سلم
 المفسد على الارض كالمنفصل عن غيرها في الطهارة والنجاسة وحكاه
 من السام في جعله روائه وما يفسد عن محل النجاسة فتغيرت لها
 وهو والمحل نجسان وان استوفى العدد وقال الا هل يخرج
 طهارة المحل وان كان المنفصل متغيرا واذا اصاب الثوب
 دم استنج حنه وقدره يا الحصن
 وهو لغة السبلان وشرعا دم ترجية الدم اذا بلغت المراه

نزل ما لا يفسد من الارض طاهرا لا يفسد الا بالنجاسة
 وانما يفسد بالنجاسة وانما يفسد بالنجاسة

من بعد ما في اوقاته معلومة بحجة تدرسه الولد فاذا حملت انصرف للقدم
 باد الله الى بعده الولد ولما هذا الحامل لا يفسد فاذا وضعت فليد لها
 بعد كنه ولذلك فليد ما يفسد طهرا وله سمعة اسم الحصى والنقاس
 والفتك والظلمت والاكار والاعصار والعراك وهو دم طبعه
 وجيلة ويخرج الطهارة له والظلمت والاعصار ولا تقضيها ممل لا ممل
 من روائه الا ان لم ان احبت ان تقضيها قال لا يفسد خلاف وطاهر الهوى
 والمحرمة قال في الدعوى في موضع افعال الحنة لدمه قال ولعل المراد
 الا لا تغنى الطواف لانها تسلك لا خلوقة فيها يا باها قال وسو جسم
 ان لا تثاب عليها بسترها في الحين خلاف الموضع ويبيع الصدم وتقنية
 من وكل معدور بالامر الاول لا يامر بحد ثوان في الدعوى وعند
 بامر حد بد وفي الدعوى يقضيه ما في الامر الاول وحافض
 ونفسا بامر حد بد على الله قال في الدعوى كذا حال ولعل هذه
 المسئلة مسئلة الامر بعبادة في وقت فقد رها اذا فاعل
 بالامر الاول او بامر جديد فالذي اختاره الطاهر والحلوى
 وصاحب الروضة بالامر الاول وقدمه الطور في مختصر الروضة
 واسد الجبال في شرح المختار وقيل بامر جديد احياره او الحطاب
 وسن عقيل وصاحب المحرر وقدمه بد فليد في اصوله وتمنع الحافض
 الطواف وعند اى العباس بلا عذر وعنه يبيع ويخبره بد وسنة
 الطلاق وقيل لا يسو الهالك الخلية وقدمه في وجهه وفي الدعوى روائه
 ومثله طلاق بجوهن ومنس المصنف والقرآن وقيل لا

ولا يكره العشي وغيره المكلف قارة وقيل بل في النكاح ما يقرب من ذلك
 والمفني ولا كفارة بوطي المسمى به وان شرب والدينار دها جديدا
 مفسد وبارونتها واكثر من اربعين مفسد وبارونتها
 وهو اظهر من احوال القيمة وجاهات وان اخرج درهم جاز
 صحة والمعنى وعمل لا وذكر صاحب النكاح هل الدمار هناك
 عشر درهم او اثنا عشر كميل وجاهات ومراعاة اذا اخرج
 درهم لم يحرم والا لو اخرج دها لم يعتبر قيمته بلا شك وهو
 كفارة وقال الالمحور الى مسكن واحد ودلر ابو العباس وجاهات
 له اخذ ركاه لحاجة قال في حرم العمد وكذا صدقة مطلقه ولا يكره كفارة
 بوطي دبر وعنه بل دلر هاتر كورك ودينار كافي وعرفها وورها
 طاهر ولا يحرم طينها فجنها وعنه دلر ولا وضع يد على ثمن
 الما بينات سلكه قرب نذ خلد يد لها في طعام وشرا ب وخل وخبز
 وغير ذلك قال نعم قال في العروج ولعل المراد ما لا يفيد زنا
 مما لا فاه بدنها والا بوجه المصع فمها ووجه المراه الجنب ولا يحيد
 فنيك تمام سبع سنين حرمه والمفني والتحرر والهداية والمستغيب
 والحاوي والتشبهيل والوجوه والعهد والهادي في النهاية
 الصغير ويحرم العنابة والكافي وقد مره بعم والفروع
 ويحرم العنابة للسرور وعنه ثلثي عشر وقيل عشر
 تحديدا وقيل تقريبا ولا تقطاعه غايبة عن عتبة ستون

حرمه في الوجوه والعهد والتشبهيل واختارها الحلال والفقاه
 من الخلاف وعنه خمس حرمه في العاكر يعصرون ورواها
 والهادي والفاكر عشر الدلر في المعلوم والنهاية الصغير والهداية
 وهو السرمور في كبر العنابة وقدمه في المسعود والحاوي ويحرم
 العنابة وادراك العنابة والمصنع والمحرر وعنه ستون في نسا العور
 من نسا العجم وعنه بعد التحسين ان تكرر وعنه مثقال في نسا
 الحرف بصره ويصل ولا يفرقها وجاهات وعنه مثقال في نسا
 موصو بدمه بعم وعنه سمانا دلر ابو العور في كورك واكل الحيف
 يوم ليلة حرمه في الوجوه والعهد والفاكر والجامع الصغير والافضال
 والخصا لا بين البناء والفاكر يعصرون وجاهات العنابة والافضال
 ما يلهي السرمور في كبر العنابة والتشبهيل وقدمه
 في العنابة والهداية والمصنع والمحرر والحاوي والمسعود وبن
 بعم والعروج ويحرم العنابة وعنه يوم حرمه في النهاية الصغير
 واختار ابو العباس في كل الحيف ولا لاكتنح ولا اقل ست
 المحيقت ولا كمنتهاه والسرور عشر يوم حرمه في العنابة
 من الحفصال والعمد والوجيز وجاهات ابو المعاهد العنكر
 مورو ورواها في كل وقدمه في المصنع والمحرر والهداية والعروج
 والحاوي وعنه سبعة عشر وعمل عليها وليله وقال ابو العباس
 لا حد له وغالبه ستاوسبع واكل الطهر بعم الحيفتين بلاله
 عشر يوم حرمه في الوجوه والعهد والفاكر في الجامع الصغير

لكن

ولا يكره العشي وغيره المكلف قارة وقيل بل في النكاح ما يقرب من ذلك
 والمفني ولا كفارة بوطي المسمى به وان شرب والدينار دها جديدا
 مفسد وبارونتها واكثر من اربعين مفسد وبارونتها
 وهو اظهر من احوال القيمة وجاهات وان اخرج درهم جاز
 صحة والمعنى وعمل لا وذكر صاحب النكاح هل الدمار هناك
 عشر درهم او اثنا عشر كميل وجاهات ومراعاة اذا اخرج
 درهم لم يحرم والا لو اخرج دها لم يعتبر قيمته بلا شك وهو
 كفارة وقال الالمحور الى مسكن واحد ودلر ابو العباس وجاهات
 له اخذ ركاه لحاجة قال في حرم العمد وكذا صدقة مطلقه ولا يكره كفارة
 بوطي دبر وعنه بل دلر هاتر كورك ودينار كافي وعرفها وورها
 طاهر ولا يحرم طينها فجنها وعنه دلر ولا وضع يد على ثمن
 الما بينات سلكه قرب نذ خلد يد لها في طعام وشرا ب وخل وخبز
 وغير ذلك قال نعم قال في العروج ولعل المراد ما لا يفيد زنا
 مما لا فاه بدنها والا بوجه المصع فمها ووجه المراه الجنب ولا يحيد
 فنيك تمام سبع سنين حرمه والمفني والتحرر والهداية والمستغيب
 والحاوي والتشبهيل والوجوه والعهد والهادي في النهاية
 الصغير ويحرم العنابة والكافي وقد مره بعم والفروع
 ويحرم العنابة للسرور وعنه ثلثي عشر وقيل عشر
 تحديدا وقيل تقريبا ولا تقطاعه غايبة عن عتبة ستون

حرمه في الوجوه والعهد والتشبهيل واختارها الحلال والفقاه
 من الخلاف وعنه خمس حرمه في العاكر يعصرون ورواها
 والهادي والفاكر عشر الدلر في المعلوم والنهاية الصغير والهداية
 وهو السرمور في كبر العنابة وقدمه في المسعود والحاوي ويحرم
 العنابة وادراك العنابة والمصنع والمحرر وعنه ستون في نسا العور
 من نسا العجم وعنه بعد التحسين ان تكرر وعنه مثقال في نسا
 الحرف بصره ويصل ولا يفرقها وجاهات وعنه مثقال في نسا
 موصو بدمه بعم وعنه سمانا دلر ابو العور في كورك واكل الحيف
 يوم ليلة حرمه في الوجوه والعهد والفاكر والجامع الصغير والافضال
 والخصا لا بين البناء والفاكر يعصرون وجاهات العنابة والافضال
 ما يلهي السرمور في كبر العنابة والتشبهيل وقدمه
 في العنابة والهداية والمصنع والمحرر والحاوي والمسعود وبن
 بعم والعروج ويحرم العنابة وعنه يوم حرمه في النهاية الصغير
 واختار ابو العباس في كل الحيف ولا لاكتنح ولا اقل ست
 المحيقت ولا كمنتهاه والسرور عشر يوم حرمه في العنابة
 من الحفصال والعمد والوجيز وجاهات ابو المعاهد العنكر
 مورو ورواها في كل وقدمه في المصنع والمحرر والهداية والعروج
 والحاوي وعنه سبعة عشر وعمل عليها وليله وقال ابو العباس
 لا حد له وغالبه ستاوسبع واكل الطهر بعم الحيفتين بلاله
 عشر يوم حرمه في الوجوه والعهد والفاكر في الجامع الصغير

وقدمه والمقنع والمحرر وسليم والعروغ والحاوي وهو الهيم وعنه
 وعمل عليها ولبية وعنه لا حلا قلة احصاه ابو العباس وهو على ما
 نقره المراه مرعا دنها من علمه في روايه صالح وحرر والفضل بن
 زياد وعلى بن عبيد ودلح بعد الهيم سا وعنه لا حلا قلة الا في العدة
 نقل الا ثم لا توفيت في العلم الا في موضع واحد اذا ادعنا نقضا
 عدتها في شهر كلفت البلية وان كان في اكثر من شهر عدتها احد
 لا اكثر واقله في خلاف الحيف ساعة قال بعد الهيم سا اذا رأت
 علامه الطهر **في ذلك** وعنه يوم قال بن عزم وهو الهيم واحصاه الهيم
 فهو هو الوبس وقال الا ان ترك ما يدركه وقدم في الوبس
 ان اقله ان يكون النقا خالصا لا يفسد معه القطنه اذا
 احتشت بها وقال في طاهر المذهب دلح صا المهر وحرر
 له العاهر وغيره ونقل بخر طاهر اذا رأت البياض ودلح روا
 العباس بن موهب المراهي سا ان كان الطهر ساعة وما وجد
 من الدم قبل رمن الحيف وبعد غايته ليس بحمد ولو تكر
 ولا حيف مع الحمل بعد عليه جنم به في المقنع والمحرر والحاوي
 والمواهب في روبر المسائل وكذا العاهر يعصوب في روبر
 مساله والكافي والعلم والحرر والوجهر والخصال والسهد
 وسليم وهو الهيم وعنه لي دلح ابو العباس التميمي والبيهقي

قاله بن عزم ورواه ابو العباس

وابو العباس واختارها قال في الفروع وهو الطهر ذكره عبيد بن الطيب
 انه سمع اسحق بن عمار له ورجع الى قوله هذا رواه الحاكم ونقل ابو داود
 لا تلتفت الى الدم الا سود وتصل في قيل لم يقتل قال نعم قال
 في القاسم هذا على طريق الاحتياط والخبر في خلافه للوجوب
 وعلى الرواية الاولى فانزاه يكون دم فساد الا ان نزاه قبل الولاده
 بيومين او ثلثه فيكون دم نفاس واذا رأت في الحمل لا تتنزل
 الصلاة ولا يمنع زويها من وطئها وتسمى لها ان تغتسل **في**
 انقطاعه وذكر ابو بكر في وجوبه وجها وتسمى لها ان
 تغتسل **في** الجنابة بعد عليه وعنه لا تسحب وتوجب الحيف
 الغسل وهذا في ما كبر في اوبال اطاعه صلا وسبق
 والبلوغ وياتي ان شاء الله تعالى ولا يعتد ادبه وياتي ان شاء الله
 زاد في الخصال والخفارة بالوطئ فيه واذا لم تجد ما يوجب
 جازل زويها وطئها وقد تقدم واذا وطئ امراته في حاضتها
 في اثنا الوطئ لم يمتنع ولا كفارة حرمه الله ووجهه لا كفارة
 وقال في القواعد المرحمة من الاطهار من حرها على ان التمتع
 على هو جامع او ترك الجماع ومنهم من حرها على مسله الصدم
 قالوا الاطهر انه ان كان يعلم بمقتضى العادة قرب وقت جيفتها
 لم وطئ وهو كحشي فاجاه الحيف وهو شبه مسله الصوم ولا كفارة
 لانه انما يحل به المنع بعد وجود الحيف وقد ترك الوطئ حمله

واذا علم قبل التلبس بالفعل انه متى شرع ثمر عليه الحر وهو قلبه
 به قبل ساج له الاقدام على ذلك لاصح ما فيه فولات قلت الله هو الم
 لا يباح له الاقدام وتكره اعتزال الحايض وليس العزل مابداً عليه
 وتكره لها من حرها كحصر الطريق وساج لها يشرب دواء من
 لقطع حيفه نفس عليه حزم به وتكره العنابة وقد مر في الفروع وقال
 القاضى باذن زوجه كالغزل بولده فولات حره في بعض حوائج والمرو
 تستاذن زوجها في الفروع ويتوجه لكن وقال بعدم ساج اذا
 امن ضرره وبياح لالقائطة ذكره في الوجوه قال في كبريد العنابة
 في قول قد علم ان الصبي خلا فيه وفي حكم النبال ابن الجوزي
 حرم وفي صواب ابن عجل اختلف السلف في العزل فقال قوم
 هو المموده لانه يقطع النسل فالحكم على ذلك قال ابو العباس
 والا حوط ان المراه لا يسجد دواء مع يعود المني في مجاري الحبل
 ولا بعد عن هذا وكور كشر ب دواء الحصول حيفه دلزم
 ابو العباس لا قرب رمضان لتقطر دلزم ابو علي الصغير
 ممكن ما غسل الحيف على الروي وقيل على الروي وسو
 مشط الشعر ويقتنع مخنخ الحيف بالطيب عند الغسل
 ومن استقردها حرم من فيها عند العاده في وقتها او
 ولدت في حب البشيمة ودم النفاس من فيها فتاينه
 نقض الوضوء لانا لا نتحققه حيفاً كذا يد حرج على العاده

وكنى حرج من غير مخبره دلزم في المفضون والمبتداه لست حيفه
 لملكه بدم اسود وفي الامم قولان صح في الفروع وبدمه وقال ابن
 حاد وبدمه قبل لا التفتت اول مره الى غير الاسود قال في حيفه
 ولا حرم بيلوغها بالاسود وفي صفة ولده وجهان قدم اليه
 انها لا التفتت اليه قال في طاهر كلامه مجلس ليوينه نقله الحاشية
 واختاره الاكثر قال في الفروع وسو منه احتمال يعني اقله فتشرك الصلاة
 والصوم اقل الحيف في طاهر المذهب لم تقتل وان انقطع
 لدون اقله فلا حيف ولا اقله حيف وان جاوز اقله اعتد
 عند انقطاعه في مدة الحيف ولم يحل ما جاوره حتى يتكرر بلما
 مجلس الرابع نفس على ذلك وحزم به الاكثر وقيل الثالث
 وعنه حتى يتكرر مرتين في مجلس البالي وقيل في الثاني واصاره
 ابو العباس وان كلام احمد يقتضيه ويصبر عاده وحمل
 واجب صوم وكوم نفس عليه وعنه قبل تكراره احتياطاً واختار
 ابو العباس لا تكراره وحرم وطبها قبل تكراره نفس عليه
 احتياطاً وعنه حرم دلرها والعناية واطلق ابن الجوزي
 في اباحتها رواه وهو المستوعب وعنه في كسبه
 وان انقطع ففي كراهته الى تمام اكثر الحيف رواه
 فان عاد فكل اوله يقطع كحرم الوطى وعنه لا حرم ولا عاده

لمقتضيه

بمعنى وعنه على الكيفية وعنه عادة نسا بها وعنه الكرم احصاه في
 المعنى وقال القائل وعنه الروايات والمستحق لله فان جاوز
 اكثر فمستحق منه مميزه وبغير مميزة فالتمييز ان يكون بعض
 الدم خفيفا سودا وبعضه رقيقا حمرا فاختص من الدم الاسود
 وثبتت العادة بالتمييز كشوقها بانقطاع الدم وتغير
 التكرار في العادة كما سبق وفي اعتباره في التمييز خلافا
 لما ياتي فان لم يعتبر فهل يقدم وقد هذه العادة على العادة
 بعد ما فيه وروايات وهل يعتبر في العادة السواك على ما ياتي
 وان لم تعرف المبتداه وقت ابتدائها ومختصم ناسية
 كما ياتي وان تغيرت العادة بزايده او تقدم او تاخر فحكم
 زايده على اقل حيف المبتداه واطلق بنعيم في وجوب اعادة
 واجب الصوم وكفى قبل التكرار روايت وان ارتفع
 حيفها ولم يعد او ياست قبل التكرار لم تقض وكما
 لزم منه الصوم النفاس المشكوك لقلته مشقة
 خلافه في الصوم مستحاضة في طهر مشكوك فيه ولا عاده بغير
 ولو لم تقبل بما بعد ما يتبعها لكانت وعنه لا كرم الوطى رواياتها
 لا تقبل عند انقطاعه وعنه يكون حيفا احصاه

١١١

وان الفطع دمها في عاداتها طهرت وعنه بكم الوطى وحرم العمل
 والقائل على روايت من المبتداه في الروايات لا ينصا رخصت بقاءه
 النفاس في روايته وروايت النفاس الكد لانه لا يتكرر فلا
 مشقة ولكنه يجب قضا واجب صوم وكفى ان عاده في العادة
 وان عاده فيها حصة وعنه ان تكرر ما راها الجبر وهو
 القائل عن ابي عبد الله في الروايات لان التكرار لا يصور في دم
 النفاس وعنه القائل وعنه بلهم على الاول بان العادة
 ثبتت بالعادة وهي التي لا يتركها عنها ودم النفاس لم يثبت
 بالعادة فلهذا اضعف فانتقلت عنه بالكم المتخلف وعنه
 مشكوك فيه لدم النفاس اذا عاد والحق والحد في زمن
 العادة عطف اختاره الحرف في حرمه الا لثمة وعنه وبعد فان
 تكرر اختاره جماعة ووسط جماعة انصا لها بالعادة في روايات العاصم
 وروايات احمد هاليت حيفا مطلقا وعنه وروايات دما
 متغيرا قاسم مجموع اقل الحيف ونقا بالنقا طهر وعنه انام
 الدم والنقا حيف وقيل ان عدم ما تقض عن الاقل دم
 سلخ الاقل حيف حيف تبع له والا فلا ومنى اعطى عدل
 بلوغ الاقل وهو وجوب الغسل اذن في روايات وان
 جاوز اكثر الحيف مستحاضة كمن نزل في يومها وما وروايات
 نقا الى ما سمر وعنه القائل كل ملغفه غير معتادة لم تقبل

دمها المجاور للآلثث بدم الآلثث فالنقا بلها ما فصل بل الحصى والآلثث
وأطلق بعضهم أن الداء السمي الحنة وهو
الاستحمام من جاوز دمها الآلثث الحين وهو قسم مبتدأه
مبين محسن التمييز وغير مميزة فصل أقل الحصى وعند
الشرع وعنه عالمه وعنه عادة نساها دلس بعض العلماء
هذه الروايات الأربع ومعناها تدل على أنها قار عذمت
فتميزها فصل من أسود أو خشن أو منتن أو بلغ أقل
الحصى ولم يجرى الكرم وذكر أبو المعالي يعتبر اللون فقط وعنه
لا يطل دلاله التمييز بمجاوزه الآلثث فمجلس الآلثث على الأول
رات أحمر أو سود وجاوز الآلثث جلس من الأحمر وعنه لا يطل
لأنه أشبه بدم الحين وهو المكرر الوهاب وتورار أحمر
سته عسر أو سود بعد السهر حلت الأول سود وفصل من
الأحمر أقل الحين لا مكان حبيبة أخرى ولا يطل دلاله
التمييز بزاده الدمل على كره ولا يعتبر لحراره الدم في الفروع
وقيل بلي فيها وإن اجتمع التمييز والعادة فالعادة مقدم
جزم به في الشرع وعنه في المصنف وذهب وهو العلم وعنه
عدم المسرأ حاره الحرق وقال بعضهم وأحصار سميها
الشرع العمل لها عند الأصحاء إذا أمكن فالشرع والعروغ وأما

111

صاحب المذهب والمبتدأ إذا لم يكن مبرح وحلها فامده الحصى من
إلى فصاعده لظن غاير القطع عليها ثم رآه بعد فسميها الحصى من
لأنه مسمى الحصى الفاصلة من الدمل بحيث أن الدم الذي يخرج
أصل الدم بها بعد مسمى من أصل الطرح غاير كان فغير إلى هدفه
في الحصى من تغير سوا تغير عند مسمى أقل الطرح فلا فصل
أو بعد ومن لم يعتبر فالنقا فغيره من التغير فلا يعتبر
للا بعد المحل وذكر بعض العلماء أنها في قولنا جلس عادة نساها
الفرق فالفرق وإن اختلفت عادة لاس في ذلك العا لجلس الأول
وفصل لا لجلس في ذلك أبو المعالي يحرى فإن عدم الأقارب اعتبر الغالب
زاد بعضهم من نسا بلدها ويعتبر بغير الأسماء فغير عليه وقدمه
في العروغ وعنه لا اختاره جماعة مسمى السهل الذي وإن كانت سمي
مجلس العادة أو الوقت أو لها فبعد ذلك لا نساها معها لا يعتبر إلى
مجلس هو والعروغ وفصل بل ومولنا ذلك إلى فيها الروايات
جلس أقل الحين أو عالمه والمسهور فيها أسرار وانه الآلثث
وعادة نساها وفصل جلس أقل الحين بالحرى وفصل ماول
كل كسر هلال في ولو نسبت العادة معناه عالت بالتمييز
فإن لم يكن لها مسمى ففيها طريق الأول أن فيها روايات
غالب الحين أو أقله والطريق العام فيها الروايات الأربع

وان نسب و فيها حاصه حلت اول كل كره هلاكي حصاره
الاكثر و حرمه في العوض و حرمه في العوض و لم يعرفوا وقتل كل
من عسر لا بعد له ان كان ^{و قد نحرى} لانه لا نثر لله لاله في امر الحفيد
و دلر صاحب الامر و من ان دلر اول الدم كقتاده البطح جف
اشهر ايم جال الدم خا مس يوم من السه مثلا و سمر و قد ان سبت
العاده فالكوفها الاخير ان والبال عكس في الدم من خا مس كل
شهر قال و هو طافه كلام اخر و متى تغذر النحرى عملت بالافر
وما ذكر لو المعالي الوهاب في اول كل كره او النحرى قال وهذا
اذالم تغرف السد الدم فان عرس محمدا اول دورها و جلداه
بلس يوم لاله العال قال وان لم تغذر ابتداء الدم لغير تذكري
انها كانت طاهر و و ف جلتنا ابتداء حبضها عقب ذلك الطهر
و متى ضاعت ليامها و ملك معسه فاعدا المده طهر في ان كانت ايامها
نصف المده فاقبل حبضها بالنحرى او اولها وان را در ضم الزائد
الى مثله ما قبله فهو حصر بيقين وان سدا وسط الداد على ايامها
من اخر المده و مثله من اولها فاقبل حصر سدا وان سدا فيها نحرى قال
در حاصد و الفاهر من سدا فاقبل حصر العاده فوط لم حلس
و بعد كل ايام مهي قدرها و بعض من رصهار بعد رها و الطوار
ولا يوطا قدر لير لير و انه لا حلس سدا و قال صان الطور

111

ان تغذر النحرى والا لولعه بان قال حصر ايام و كل عسر و ما
و لم تغذر اول الدم و لم تغذر سدا على النفس و قد عدا في
قال ولا عرو لاله سدا على الكلا ما قال ^{و قد عدا} و فاسر المده لا يلدن
طريق النفس و لصدوم رصهار و بعض مهي حصر ايام
و صهار ايدا حصر و الحال على ايام عصب العصار حصر عدا
ما سدا و تنقوضا لكل صلاه فيها سدا و فاسر المده طهرها
ان دلر نته والا جعل قدر طهرها تمام كره فاذا عصب ليرها
عسلان بلسها قدر الحصره هكدا اذا كرا مضي قدر الطهر اعسل
عسل بلسها قدر الحصره قال من العرو و لدا قال قال و المعروف
حلا فيه و ما حلت منه العا سبب من الحصر المشكوك فيه كالحصر يقينا
و ما زاد على ما حلت الى الا لير كسبى ايمه و قيل طهر من طول سدا و هو
لغير الطهر و حرم الارضى عداها ما سدا على بقره ان لم يكن المهي
و در حوال المسد و فراه جاز العلاء و بعل صلاه و بدم و حصر
قال و العرو و حصر و سدا صلاه رانته و قيل بعض ما صلاه
فده و قيل حصر و طها فده و صلاه في صلاه استحب و فله
لا حلس الاكثر و تنصير المسبى حصره و حصرها و نغصه و عرو
كسبى ما يمنع الدم و عرو الحوا و يطا و لا يلدن لها و لا يلدن لها
اعاده شدة و غسل الدم لكل صلاه قدره في العرو و قيل

وان قد مر عن الصادق عليه السلام في شأنه ان شأنا جليليا وان شأنا جليليا عليه في
رواية ابو داود وروايتها واختار في جماعة وقد مر في علمه وصلاحه
الفضل وعنه قال الفاضل حاصل المذهب انه باخبار كذا كان
خبرنا عن اصل الفقيه بن ابي بصير والاسرار في كمال استغادة وكنه
ان جهل بالفقيه جهلنا بها مطلقا وعنه لا يخبرنا مطلقا قلت
قد كثر كلام الناس في مسألة ابي بصير السلام وعنده
وقد صنف الناس فيها قد يباين حديثنا وللمسألة سمى ابي بصير
مصنف في الكلام على السلام وكذلك في الروايات الدخيلة وقد
اطال عليها الكلام في سماعي الى انك انما في اربعة سرور في
قطع البلد في ذكر الاحاديث والاحوال الصالحة والسلف
وكذلك صنف بعض قدما الصالحين في هذه المسألة بانفرادها وقد
قطع جمهور الصالحين باستصحابها وهذا القول انما يثبت على قولنا
اننا لم يثبت من الفاضل فاما اذا علمنا ان الفاضل قلاب
من قبلنا وصح ما كلفنا في الامور الجليلية المذهب كما قد
صنع به كذا صاحب الخبر في غير ذلك وهو الاول

عليه السلام

صغيرا وظهر الامام اسير المأمون وان كان المسجد كبير
وسميون جهل الامام جهل الامام موقوف ليبلغ التامين
في ارجاء المسجد وهو من المأمون على قراه
نفسه بعد تامينه على قراه امامه سر اطار كلام بعض الصالحين
هم وقال الاثم سمعت ابا عبد الله يسأل اذا كان خلف
الامام فقرأ خلفه في الجهر فبني ابي بصير اذا قال والا الصالحين
قال لا ادري اخبرك ما سمعت فيه شيئا وما اعلم به باسا
قال الفاضل في ظاهر هذا انه توقف عن تامين الامام
على قراه نفسه خلف الامام وانما يبي من على قراه الامام
ثم بين بعد ذلك انه شبه قال ولعل توقفه لان الاخبار
وارده في تعليق التامين بتامين الامام وقوله فانين
رجب في سماعي الفاضل وقول الفاضل بين انه سنة ليس
كذلك بل بين انه غير مذكور وان كان الامام موقوف
امام في صلاة سر سمعنا من الامام امنت معه سر وان
لم يسمعنا من لقاه امامه ويبي من لقاه هو سر وذكر

٧٨

ابن رجب ان نفس الامم السابق يقتضي ان استغنى باب التمام
انما هو في حال الامام بالقراءة وظاهر هذا لا بد من وجوب
السنة طلقا لا لقراءة ولا لقراءة امامه مع ان ابن رجب ذكر
منه من قبل هذا ان الامام يومئذ سر القرائة خلف امامه
في صلاة الشراء واما حد الجهر بها في حق الامام فقال الامام
رواه اي داود جهر بها الامام حتى يسمع كل من في المسجد قال
ابن داود وكان مسموعا صغيرا وقال ابن رجب في الامام
جهر بها من جهر اخفيا ورواه في عالم السمع جهر بها قال ورواه
ابن رجب قال جهر بها حتى يسمع الصف الذي يليه فله ظاهر
كلام الامم وقاعه فله فيه ان كان المسموع صغيرا جهر بها
يسمع منهم وان كان كبيرا جهر بها حتى يسمع من يليه وحده
ذلك في حق الامام قال ابن رجب سمعت الشيخ يقول جهر بها
كل صف حتى يسمع الصف الذي يليه حتى يسمع من اهل المسجد
كلامهم ورواه في ان الامم يسمع من وامن من وراءه حتى ان
المسجد للجه والمكفر في من قاله ابن رجب وغيره واما في

١١١

هذا خط المصنف بخطه في نسخة بخطه في نسخة بخطه في نسخة

نفس الامم السما او ادام النظر عن نفسه او عن سماكم كره ولم تبطل
الصلاة به ذكره ابن رجب **ع** وقد خالف بعض المتأخرين من
اصحابنا والنشاف فيه ورواه ابن المنذر عن الحسن قال من تأمل
عن بمبينة او عن شماله فليس له صلاة وياتي بيان ذلك
فيما بعد ان سأل الله تعالى ثم يستفتح **م** في قوله يتبع التفسير
بالقراءة وحكاية الامم ورواه من قبل عن ابن رجب ورواه
ابن رجب عن ابن رجب واستغنى بذلك ابن رجب **واجاب**
عن من جهر في الشراء بان المراد به انه كان يبدى بالقراءة
الخاصة من الصف لانه المراد به في الاستماع والتفوق فالمراد
به جهر في الاستماع في قراءة القرائة الخاصة وذلك روي
ابن رجب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه عن
بعض من القراء ما حكاه ابن رجب العالم ولو كان روي عنه
الذي جهر بها الذي ادى على ظاهرها لكانت على ان الصلاة تفتتح
بالجهر من العالم دون التخصيص ولم يقل به احد والله اعلم
بالحق **واجاب** **ع** في قوله ان القرائة في الصلاة
جهرية تفتتح جهرها بالحكم دون السجدة وغيره فانه يقول
في الروايات احرع من غيره فكان في الاخرين من سجد في الصلاة

٧٩

ويستفتح سرا وبارواه مسلم من ان يحرك كان له فيه
على لم يدون جهل الفقيه كما ان الرضا عليه السلام كان يسمع
الاية احيانا في صلاة الشرا وبعده به من ليقتد به او يتفكر
احد والاستفتاح مسيحا صانه الاكثر وذكره جماعة من اهل البيت
قول اكثر العلماء وقال ابن بطيعة هو واجب وذكر ابن
انه قول غيره من اهل البيت وذكره ابن عسك وعنه طاهر كلام
احد رحمه الله في رواه الى طالع وقال ابن ابي شيبه
في تمامه الاستفتاح مستحب في المنصوص من الروايتين
اختاره احرر والوالد وقال ابن رجب ربحا حكي رواه
عن اهل البيت رحمه الله تعالى والمسح استفتاحا لها بقول بحال
اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك
عن عليه وارضاه الاكثر منهم احرر في الفقيه وذكره ابن
في هو اعلاه وعنه المذهب **ونثبه** وذكره صاحب المحرر
وعنه قول اهل البيت وقال الله تعالى عليه العمل عند اهل العالم
من اهل البيت والناقص وصحح اهل البيت رحمه الله في غير محض

٥٨١١

بها فان الرواية لا تحل عن الله في تركه وتبع في ذلك جلد
نحو الدين في الملح من حد قال وعنه من الفقيه فتحت في ان
ولا يشرع الجهر بها وقال الزركشي لا يشرع بها وان قلنا ان
من الفقيه وقال **شحن** انه المخرج وقال ابن رجب في مسند الحارثي
اعلم ان الجهر به اسم الله الرحمن الرحيم مع الفقيه ليس مبنيا
على القول بان البسملة اية من سور الفقيه وغيرها كظنه
طائفة من الناس من اهل البيت واما اهل البيت المحققين
من اهل البيت والهاب **س** وعنه انه غير مبنيا على ذلك
واختار **ابو العباس** يجره في الصلاة بالقول ذ
وبالبسملة وبالفاتحة في الجنازة وخو ذلك احيانا فانه
المنصوص عن اهل البيت رحمه الله تعالى تعليل لثبته وقال ايضا
سحب الجهر بالبسملة للتأليف كما استنبط اهل البيت
ترك القنوت في الوتر تأليفا للمأموم ولو كان الامام مطاعا
يتبعه المأموم فالسنة اولى بنقض عليه اهل البيت رحمه الله تعالى قال الحسن

ابن اللحام في الاختيارات وفي عن ابن عباس
التخيير بين الجهر بالسلم والاسرار وهو مذهب اسحق
ابن راهويه قال اعني ابن اللحام والطاهران هذا القول
اخذه من قولهم انه يجهر بها احيانا قال وهذا لما اخذ ليس بجيد
والله اعلم قال ابو العباس وروى الطبري في مسنده
حسن عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يجهر باسم الله الرحمن الرحيم اذا كان معه وانه لما حاجر
الي المدينة ترك الجهر بها حتى مات ورواه ابو داود في
كتاب الناسخ والمنسوخ قال وهو مناسب للواقع فان
الغالب على كل عصر كان الجهر بها واما اهل المدينة والشام
والكوفة فلم يجوزوا الجهر ون والد ارقطني لما دخل مصر
وسئل ان يجمع احادهم الجهر بالسلم لم يجزها فقيل
له هل هو يسي صحاح فقال اما عن النبي صلى الله عليه وسلم
فلا واما عن الصحابة رضي الله عنهم فممنه ضعيف وممنه صحاح

في الطعام للفقراء فاما جمع التمر والطعام للفقراء ولم يدع
الي كل حصته فقد ورد في قصة سلمان رضي الله عنه حين
جا الي النبي صلى الله عليه وسلم اول مرة بالتمر فقال انه
قد بلغني انك رجل صالح فعلى اصحابك من غير با
ذو وجاهه وهذا احتق كان عندك للصدقة فابتغ
احتق بها من غيركم قال فقربتني اليه فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا صحابة كلوا وامسكوا بكم فلم يأكل
ويمكن ان يجاب بان هذا احتمال ان يكون صدق
تطوع بل هو الطاهر فلما احتق ذلك بطل الاستدلال
به على الوجوه فان الواجب لا يستدل له
الا بدليل صدق في الوجوه لا بدليل محتمل
وحاجب عنه بان العبادة عند الاطلاق انما

يصرف الى الواجب ولا يصرف الى التطوع الى
 بقربينه او زيارته لفظ فصول صلب فلا يصرف
 الى الاصله الواحدة فاما التطوع ففصول صلب الصبي
 او الوتر او السنه ولفظ يجب فلا يصرف عند الطهارة
 الى الواجب وحاش بان سلمان لم يكن اسما
 والصدقة الواحدة انما هي على المسلم لانه كان قد اراد
 الاستدلال بذلك على كونه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ليتابعه اسم بعد ذلك كما قد ذكره اهل الشريعة
 كما سمي وادعى وجرها وحاش عنه بان الزكاة
 لم تكن في القرون الماضية بل كانوا عليه الصدقة
 في امورهم مثل صدقة التطوع عندنا كان عليه وورد ذكر
 رعاياهم في الكفارة اذا غدا المساكين او عشناهم وادى
 عجزه على رعايتهم احداهما الاخرى ولو اكل كل

هذه القطعة من جمع اجماع الشيخ يوسف حسنة عبد الهادي اكنبلي خط المصنف
 بداره رحمه الله تعالى في كتابه اربعين ص ٥٥
 القضا والكفارة مع الاكرام والتسببات وقال في البركات
 في سماع الدرر ان عموم روايته ان القضا عن اهل البيت
 تنه على ان يصومه صوم مطلقا على ما ذكره ابو الخطاب
 وقال في صلبه في مفر دابة الصبي في الاكل والوطي
 اذا غلب عليها لا يفسد ان قال صاحب القدر
 فانما اضيق في الوطي ورواه من الاكل وروى الاكل
 ورواه بين الوطي واختار ابن قفاخر الجبل في الفائق
 لا قضا ولا كفارة مع الاكرام ورواه اختيار شيخه
ابي العباس وقيل يقتضي من فعل
 لا من فعل به ثابتم وغيره **ومع** وقد لا قضا
 مع التوفيق فقط وذكره بعضهم في الامامية لعدم حصول
 مقصوده ذكره صاحب الفروع في معنى السجدة المفتي
 عن ابن عجلان انه اذا كان ثابما وذكره منتقى فاستدل
 او الحجة في حال البقضاء مثل ان غلبته على نفسه

لا قضا عليه ولا كراه وعلم ابو البركات في معنى اللدائيم
الشيافقيه ان الكرم بغير او كرم حتى فعل لزومه القضا
وان لم يوجد منه فعل كرم استدل قلت بالمرادة كرم
المفسوب وهو ناييم او غافل فقلبتة على نفسه
لا قضا عليه قال وكذلك يخرج عندي على اصلنا على
الوجه المذكور مثل ذلك في المفسرة على الشرب قال
واختار ابن عقيل انما ان استدل قلت ذكر ناييم
صحيح وان كثره وعيشت بد كرم حتى انتصب
لزمه القضا فقط وهذا يخالف ما حكاه
في المفتي وصاحب الفروع عن ابن عقيل فقد كرم
ذكر كل كلام في كتاب قال ابو البركات في معنى اللدائيم
بعد هذا وهذا استنبه ما اختار في الهمزة
من فساد صوم الموطوع قهرا وغصبا دون

الموطوع

٥٨١١

الموطوع ناييمه قال وكان الفرق بينهما ان المستيقظه
وان لم يوجد منها فعل فقد حصل اياها معناه ومقصود
بخلاف الناييمه قال والاول اصح لان الصوم عبادة
يفسد ها الوطوع فافسد ما على كل حال كالصلاة والحج
هم قال واعلم ان هذه المسئلة في كل صورة يتحقق
فيها الاكراه على الوطوع وهو ظاهر التصور فيمنع قسم
للقهوه الذي لم يوجد منه فعل كالناييم والمعتقل
فاما مع الفعل منه فيتصور بلا اشكال في حق من
لا يزال ذكره منتصبا لم يزل اوعله فقد ذكره
الاطبا فاما من لا اعله به اذا كرم حتى انتشر عليه
وطوع فظاهر المذهب عند اصحابنا ان هذا مختار
يلزمه القضا والكفارة بناء على ان الانتشار
انما يكون عن شهوة واردة وكذا لك
اوجبوا عليه حله الزنا مثل ذلك قال

واصب لنا رواه اخرى بحكم الاكراه على الوطئ في ذلك
 وان هذا مذهب كقول اكثر العلماء فعلى هذا يكون حجه
 وعدم حجة سائر المخترعين على ما سبق انتهى كلامه **وقال**
 لا قضاء عليه مع النكاح فقط ذكر صاحب الفروع وعده
 وهو قبيح مما ذكر صاحب المحرر عن ابن عقيل
 بل هو هو وذكر بعضهم هذا اهل البيت وعلى قولنا
 بفساد صوره هل تلزمه الكفارة فيه روايات
 ذكرها ابو الخطاب احد اهل البيت قال لو كان
 كائن في العالم والخطا في الناس اذ المخرج
 في معناه وقال العالم عليه الكفارة ولم يحل خلافا
 والناية لا عليه قال ابو البركات في مسنده في الكفارة
 وعلمها لا رواه ابن القاسم عن احمد بن محمد **وقال**

وغيره احسن

٥٨١١

ومحمد بن الحسن في ذكر صاحب الفروع انه في الكفارة
 كالناس **وقال** وقيل يجمع بالكفارة على
 من الكفر **وقيل** يفرق بين فعل بالنوعيد وقيل
 ابو البركات في مسنده في الكفارة بعد ان حكى الروايات
 ويخبر عن غفدي على اصلها وان كان **واضاف**
 احداهما انما يجب اذا كفر حتى فعلوا الكفارة اذا كانت
 مقترنة بالمعصية منه فعله والباقي ان كان فعل
 حال وسبق له الكفر **وقال** واصحاب القول
 في الكفر في المخبره وكل ما سجد في الرجل واما المنراه
 فان كانت مطاوعة بفساد صدرها وكونها
 الكفارة كالرجل نقلها ابن ابي ابيهم **وقال**
 وقال الخطابي هو مذهب اكثر العلماء ويحكم ابو البركات
 في مسنده في الكفارة وغيره **وقال** انه لا يعلم في نساء الصنف

وجسم الكفار في الارشاد وشرح قلب هو الذي
 جزم به واصار الاكثر وعنه لا يحس عليها الكفار
 نقلها اليه وذل واورد اوردوا بها كمن
وش في اظهر قوله لان الشارح لم يامر
 بها ولو لم يمتها ليد في ذلك او بعثت من يصرها لعدم جواز
 تأخير البيان عن وقت الحاجة كما بعثت من منع
 من زنت ان اخبرفت قال صاحب المحرر لان
 فطرها سبق جماعها فامتلأ بها كانه قالوا ابتلقت حمصاه
 ثم جودت بولد الفرس انما يتقيد ببعض الحشفه
 يطل صومها صملا غيبتها وهو الجماع المعتبر بعد
 فساد صومها وقال صاحب الفروع لقطرها تنقيب
 بعض الحشفه فقد سبق جماعها المعتبر قال ومنع
 هذا صاحب المحرر لانه ليس هذا المقدار في الجماع
 والباطن

٥٨١١

والباطن ولذلك يجب ان يرد على من جزم بها
 وجازمه وعنه يجب كانه واحد على الرجل غيبها
وسبق نقل ابن منصور عن الحسن بن محمد بن الله
 ما يدل عليها فقال في الحديث يصيب اهلها بالجماع
 من قابل ويتفرقان وارجموا لئلا ينجسها هذا
 واحد قال ابو الخطاب في خلافه وهو هذا
 في الصوم لان الاخير في حال الصيام الله عليه السلام
 عن فعل مشترك بينهما فوجب فيه كانه واحد
 قال صاحب الفروع وصنفه غير واحد لان الاصل على التام
 وقال صاحب المحرر في سبب الازالة هذا بعيد جدا
 لان تد اخل الواجب عن اثنين وكل الغيب
 عن الغيب عبارة او عقوبه بخالف لقاعده الاستصحاب
 لا يضر الله الا بتفاد او اتفاق ولا يوجد هنا واحد
 منها واما الولد ان طارعت صامت وقيل
 يحضر صومها واخره على الوط يفسد

صومها نفس عليه في رواية مهننا وقال في الارشاد انه
لا يظهر عنه واختاره قلنت هو معنى ما اختار
الاكثر وقطع به جماعة وهو ظاهر كل جماع **وث**
ه وصاحبا وسور وحين منها ما يجنبه الاثام ولم يوجب
وعن الامام رحمه الله لا يفسد حال ذكرها جماعة
من اصحابنا **وشق** قال صاحب الخبر في صوم
الهداية قال **س** في احد قوليه لا يفسد صومها
حال قال وعليه يدل عموم رواية ابن القاسم
عن الامام رحمه الله لما قال للجماع بالاكل والشرب
وقيل يفسد ان فعلت لا المقهور والنأيمة
وشق وذكر ابو البركات في سماع الهداية
عنه قال وكذلك محمد بن علي الوجه الذي لا يصح بناه
ولا كل والشرب وقال ابن ابي موسى في النايمة

لا يفسد صومها

٥٨١١

لا يفسد صومها وروي في المستتبقه يفسد لان مقصود
الجماع حصل ايا فان قلنا لا يفسد صومها فلا كلام
وان قلنا يفسد صومها فلهذا يلزم منها كما
على رواية استتبع احداهن لا يفسد صومها
نفس عليه في رواية مهننا قال جماعة منهم ابن عقيل
في الفصول والشيخ في المغني في رواية واحدة
وقال جماعة منهم صاحب خبر موسى في الهداية وصاحب
الفروع وقال ابن ابي موسى في الارشاد انها
لا تظهر عنه طلب جنسها واختارها الاكثر
ذكر صاحب الخبر في صومها **س** **س** **س**
وث **ه** وصحابه وانه قول **س** **س** **س**
صومها حال مهننا سالت الامام رحمه الله عن بعضها
رجل عن نفسه فاجابها عليها بالقضاء قال نعم قلنت

وزکرها

وذكر صاحب المحرر **وم** من المستنبطه وذكر هذه
الروايات في اي موضع في الارشاد فقالوا لعل المراد
عن الروايات انه فائدة يطلق الرواية على القول والقول على
الرواية كثيرا ونقص الرواية في جميعها على النوعين
اكثرها غير النوعين فتم الامان الغالب في ذلك انما
يعين من النوعين او لا فتمثلها في النوعين والاشياء
صح وفعال ايضا انما كانت هي فيمكن ان
الخيار وان مضى او كانت ثابتة فلا كان
لانها لم يوجبها قول من فسد صومها بالحيف وفعال
اي في موضع في الارشاد ولو وطهرها في الفرج وهو ثابت
فان تستنبطه لا بعد مفارقة الفعل اي كيف عليها
نساء ولا كان وكان عليه القضاء والخيار فوالله
واختار حال ولو انما كان تدين عنه وعنهم
كان وفعال وفعال بعض افعالها عليها

القضاؤها واحدا والكفار من احد الوجهين
ترجع بها عليه وان استيقظت وهو فيها فغلبها
القضا والكفار وترجع بالكفار عليه ان كانت لم
تقنه من اتمام الفعل حين استيقظت وان كانت
تقنه من الاتمام بعد استيقاظها لم ترجع بالكفار عليه
وامم القول اذا لم يرجع بالكفار عليه وطهره ابن موسى
وصاحب الفروع وغيرهما وعدم انها ان طأ وغت فغلبها
الكفار بالصوم وذلك اذا لم تملك ما تكفر به ذكره
ابن ابي موسى في الارشاد وغيره وذكر صاحب الفروع
وغريم ان كاهن زنا بالصوم فلم يذكره وان ذلك مع علم
ملكه ما تكفر به وذلك لان ام الولد في الملك كالا
والصبي في اهلها لا تملك مطلقا وما معها للشبيك ولنا قول
بان العبد ملك بالتاميل مع قول ابن ابي موسى بن موسى بن علي

هذا مقتضى

١١٥

هذا القول والمجاورة ناسية للصوم فيفسد صوما
قال صاحب المحرر في سماع الددائه وغيره في طأ هو المحرم
وم غير ذلك رحمه الله لا يفسد **وه**
قال صاحب المحرر في سماع الددائه وغيره على واية
ابن القاسم لا يفسد قال واصل ذلك زحلا لهم
في الرجل وقال صاحب الفروع ان جامع
ناسية في الرجل **و** ذكره القاضى لان عذرهما
بالاكره اقول وقال صاحب المحرر في سماع الددائه
يجمع على قولنا لا يلزمها الكفار مع المطامعة
والذكر ان لا يفسد صومها مع التسيان وان
فسد صوم الرجل لانه لان هذا مفسد لا يوجب
الكفار محال فاشبه القبلة مع الانزال والاكل
والشرب وذكر صاحب الفروع واما يجمع
عنه وعلى قولنا يفسد صومها قال جماعة من الرجال

٨٨

الواطي واما الموطوع في ربيع فيبقى
 فيه خمسة اوجيم احدها وجوب القضاء والكفارة
 كالموطوع في غيرها وهو ظاهر كلام جماعة من اهلنا
 منهم صاحب الفروع وغيرهم فانهم ذهبوا على ان الواطي
 في الربيع كالوطي في القبلة وعلى هذا هو في المطاوع
 والذكر اهـ والعقد والنسب ان كالموطوع في غيرها
 على ما تقدم والثاني لا قضاء عليه ولا كفارة كانه
 صاحب الفروع في الواطي اذ لم ينزل واولي منه
 لانه لا يحصل له ذلك ولا شهوة بذلك والثالث يجب عليه
 القضاء دون الكفارة كما وجهنا في الواطي لان الكفارة
 انما وردت في الفرج والرابع يجب على الواطي الطهارة
 عنه كالمدا على احاديث الروايات واولي لان المدا
 يحصل له انكاح الجماع والفرج بخلاف اللدبر فانه لا يذوق

فيه الموطوع

فيه الموطوع وعلى من حصل له مقصود الجماع كارتان
 اتي مسـ تجزئ كفارة واحدة عنهما الجماع الفرج
 على احاديث الروايات واولي وهو ان
 لما ينسد صوره وجبت كفارة على الواطي عنه لانه
 هو الذي انسد صوره بلذنه ونيتـ وذلك
 ان الكفارة عليه وان طارعه او كان الدعاء منه
 ابتداءً وجبت كفارة عليه وسبق في الفتح
 ان الفصل على العاطف في اللدبر وهو وجوبه على
 الموطوع وكما مسـ ان قلنا
 يجب الفصل عليه وجب عليه القضاء والكفارة
 وسد صوره وان قلنا لا يجب الفصل عليه فلا
 وجب وطى لبيته فنسد صوره وعليه القضاء فصر عليه
 وقطع به الاصحاب **وقد** سوا النزل واولي ينزل

لانه وطل يوجب الفشل فافسد الصدم وهو من جيب الفضل
ولولم ينزل في الكفار وكما ان اطلقها في
الدرية وغيرها وقال صاحب الفهرست ان اوليها في يديه
مكالادمية نفس عليه قال اخذ الاصحاب بوجوب الفصل
قال وسواوجب الحد كالزنا والكالزنا وسوا ذلك
قال في شرح ابو الخطاب في الكفار ويهين
بنا على الحد قال وكذا اخذ من القاضى رواده بنا على
الحد قال صاحب المحرر اما وجوب القضاء والفقاه
به كالادمية فنص عليه اهل رده رده في رواده ^{منصور}
ذكره ابو جبر الخلاف **وشرح** والوجوب
الماي عليه القضاء دون الكفار **انزل** الى الم ينزل
شرح ابو الخطاب بنا على الحد **وشرح** ذكره القاضى
قال صاحب المحرر في الدرية وعندك انه
منه حسن

٥١١

منه حسن ما ذكره ابو الخطاب لكون الكفار
هنا الا نفس فيها ولا هي من معنى محل النص في الحاجة
الى الزجر فتبقى متقية على الاصل قال فاما يخرج
ذلك على الحد فليس بطريقه من جهة لان الحد
يسقط بالشبهة وباسباب كثيرة لا سقط بمثلها
الكفار والذى اخذ من القاضى في المحرر
وجوب الكفار هنا سوا قالوا سعلوا الحد
بذلك او التعزير لانه وطل يوجب الفصل
فما شبهه وطل الادمية فانه يتعلق به الفساد
والكفار سوا اوجب الحد كالزنا اوليها
كالزوجه والجارية المشتركة وكذا قال في
حد الدين وهذه الطريقة اشبه بمنصور الاماميين
يعني اهل **وشرح** في القاضى ايضا

رواية عن ابي عبد الله عليه السلام بعدم وجوب الكفارة كما قدمنا
 في كلام صاحب الفروع ويأتي ان شاء الله تعالى
 قول ابن شهاب لا يفتن في الاكل واللباس في
 البهيمه غسل **وه** ولا فطر **وه** ولا كفارة **وه**
 قال صاحب الفروع كذا قال
 وان اولى في ميتة او ميت فهو كالابلاء في في يفسد
 الصوم وتجب الكفارة كما تقدم ولا فرق في ذلك
 بين الحي والميت صريح به جماعة من اصحابنا وظاهر
 كلامهم ولو في البهيمه ميتة ولو لم ينزل **ه** لو وجب
 الغسل بذلك فلا صاحب الفروع وسيفي وجه
 في الغسل فكانه تطلع الي احدا به هنا وتيق به
 لا قضاء ولا كفارة بالابلاء في دينه ولا يمه من غير انزال
 وفي الدعاء به الكبير ومن اولى ذكره اصليا
 في غير ذلك

هذه القطعة من جمع ابي جعفر عليه السلام في خط المصنف المذكور بريد رحمه الله تعالى
 في قبيل صلوات الله عليه في او ميت او لا في قبيل
 او ميت فميت صوم من الكفارة ولا في
 وقيل روايتان في وطى البهيمه ووطى الفرس
 هنا في اولى في او ميت او لا في قبيل او لا في
 قبيل وفي الميت فميت ان لو لم يمه او اذ في
 ميت فميت الكفارة ولا في صوم
 في الجوارح ومن وطى ميتة في الكفارة عليها ٩٢
 لعدم الصيام فيها ولا في عليه عنها لعدم صيامها ٩٢
 كالموطى حية غير صليمة ولو كان جامع زوجته المجنونة
 لم يمه القضاء والكفارة **وه** ولا قضاء عليها ولا كفارة
 لان ان تقوى المجنونة تقضى صوم رمضان كما تقدم
 ولا يلزم من الكفارة عنها عدم صومها فان الصوم
 لا يصح مع الجنون وعند **ه** واحكامه ان جامع المجنونة
 عليها القضاء دون الكفارة ومن طلع عليه

قاله كونه
 ابراهيم
 صلوات
 ابراهيم
 عيسى
 بلد اشعر
 لطف اسد

عليه الفجر وهو مجامع فاستد أم فعلية القضاء والكفارة
ومر لانه منع صفة القضاء مجامع ارفيه
 كرمه المصوم كمن وطى اثنا النهار وعند عليه
 القضاء بالكفار وكذلك اذا جامع بالنهار ناسيا ثم
 ذكر فاستد أم فعلية القضاء والكفارة **وان**
 طلع عليه الفجر وهو مجامع ارجاعه نهارا ناسيا ثم ذكر
 فنزعه في الحال فيكون كمن يئذ من القضاء والكفارة
 اختاره مجامع من غير ان يجمعه والقاضي والقاضي **والله**
 في المفردات **ح** لان المنزعه مجامع يلتزم به كالا يلهج
 فان الجماع ادخل في اضرار قال اضرار من جملة
 افعاله بخلاف مجامع حلف لا يجامع فتنزع وتعلق
 اليه بالمستقبل اول اوقات الامكان
 وقار ابو حنيفة

١١١

وقال ابو حنيفة لا قضاء عليه ولا كفارة واختاره جماعة
 من اصحابنا منهم صاحب الفايق وهو المختار
وهو لان المنزعه ترك ولان التذلل لا يوجب
 الاية ويمكن طهر لا يطا وهو مولى ويمكن حلف لا يوجب
 ثوبا هو لا يوجب ولا يترك واية هو اكرها ويمكن ثاب
 من ارض العصب **لان** ثم تركه خروجه وبقائه
 ان امضى بمنزعه فعلية القضاء والكفارة والا فلا
وهو ان قصد بمنزعه التلذذ فعليه القضاء
 والكفارة وان قصد التلذذ ولم يبد التلذذ
 فلا قضاء ولا كفارة ويكون مرجع ذلك الى النية وهو
 وجه حسن وبيقين **ان** امضى قبل الفجر لم ينزع
 بعد فلا قضاء عليه ولا كفارة لان الجماع ثم تجزئ الممنوع
 وان لم ينزل او انزل بعلمه فعلية القضاء والكفارة

٩٤

٩٤

وذكر القاضى ان اصل الاختلاف هنا في النزاع اختلاف
الروايتين في جوف من وطون من قال له وجته
ان وطونك فانت على كذا رأي قبل كذا من الظاهر
فان جاز فالنزع ليس بجائز والا كان جائزا وقال
ابن ابي موسى في الارشاد ان نزع لوقتته ولم
يتحرك لغير انتزاعه فعليه القضاء فولا واحدا وهي
الكفارة عليه خلافا وان تحرك لغير انتزاعه فعليه
مع القضاء كانه فولا واحدا قال ابو المرحوم في كسبه
المدارية وهذا يقتضي ان في المسئلة روايتان
احدهما وجوب القضاء والكفارة كقول ابي حامد
والقاضى والى ما سجد وهو القضاء بلا كفارة
وم وزفر والمنزى قال صاحب المحرر وهو اصح عندى
لحصوله بجائزا

لحصوله بجائزا اول جزء من الجليل البيه وقد اختلف
عنه بسبب سابق من الليل لم يكن ظنه
ليلا فبان نهارا لعنه لما كان ذلك على وجهه
عذر صار كوطي الناس ومن ظنه ليلا وفي
الكفارة بذلك روايتان كراهذا
وقال ابو الفرج في رص في قوله المذهب
انه يفطر بذلك وفي الكفارة روايتان
قال ولا خلافا انه لا ياتي اذا كانت الا بتدأ
متيقنا بقا الليل قال وفي بعض الاصحاح
المسئلة على اصله وهو ان النزع
هل هو جزء من الجاه او ليس من الجاه فبحر
في المسئلة روايتان واختار **ابو العباس**
انه لا يفطر بالنزع في هذه الحال ولا بالاكل

ولا يصير بنا على انه انما تعلق به حق وجوب
 الامسالك عن المظن ان بعد العلم بطلوع
 الفجر فلا يكون الواقع منها في حال الظن
 محرم ما البتة لا قلنا في محطرات الاحرام
 انما انما تفتت بعد التلبس به وقد روي
 عن زرارة رحمه الله ما يدل على ذلك فانه قال
 اذا شك في طلوع الفجر فانه ياكل حتى لا يشك انه
 طلع وفي المسئلة احاديث وانما كثره تدل على
 ذلك وان جامع وهو صحيح لم يرد في تسقط الكفارة
 عنه نص عليه في رواية صالح وانه منصوص
ومرشد في اشتراط قوله وعنده **وهو** واصحابه
 تسقط الكفارة **وشرق** وان شافهم تسقط
 عنه نص عليه

97
 عنه نص عليه في رواية صالح وانه منصوص
 المحرم والفجر وقع قال اصحابنا وكذلك ان جف لم تسقط
ومرشد في اشتراط قوله وعنده **وهو** واصحابه
 تسقط الكفارة **وشرق** قال اصحابنا وكذلك
 ان جفنت المراه او نفست بعد تحميمها تسقط
 عنها **ومرشد** في اشتراط قوله قال اصحابنا
 لا يدرى عليه السلام الا بعد ان يكفارة ولم يسأله عن
 شي وقيل تسقط عيضة وتقلع دون المحدث
 والسفر ذكر في ابواب الخطاب في الانتصار وفيها لنا
 وذكر جماعه ممن يوجب **وسرق** لان الحيف والنفاص
 ينافيان حتى الصوم خلافه المحدث فان الصوم
 تنقح معها قال صاحب المحرم سمع اللداه
 وتبعه صاحب الفجر وقع والموت كالحيض
 على هذا المذهب وبوكذا الحنفية ان قلنا

عن الاول اختياره احد محمد والقاضي وحكا
في رواية عن احمد قال فيها وهو احمد قال
لان كل يوم عبادة الا ترى انه يقتدر الى نية وفساده
لا يتعدى الى غير فلهذا لا يتعدى اخل الكفار
وهذا احكامه احد بعد احد **واحد** وقيل كان واحدا
حتى ولو وطئ في كل يوم من رمضان وهو
ظاهر كلام الحنفى وحكا في المستند بحصار
القاضي فلهذا اختاره في بعض كتبه وهو اختيار
ابن حجر وحزم به في التنبية وابتدأ الى موسى
وحزم الى الارشاد وحزم به في الوجيز وغير
وه كالحود وقال **واحد** في الفصول
اذا جامع في يوم ولم يكف حتى جامع في يوم آخر
في يوم اخر فلهذا تجب عليه كفارة ثانية توقف
احمد

احمد رحمه الله واختلف اصحابنا على وجوبه
احد مما تجب عليه كفارة ثانية وهو اختيار شيخنا والباقي
عليه كفارة واحدة ولو وطئ في كل يوم منه وهو اختيار
ابن حجر ثم قال وجب القول الاول انها يومان
لو افرد كل واحد منهما بالوطئ وجب كفارة فاذا
عملهما بالوطئ وجبت كفارتان كيو مئذ من رمضان
وه رواه **ع** قال ووجه الثاني انه عليه السلام
لم يسأل الا عن اى هل كان ذلك دفعة او ففان
ولان صوم رمضان كله عبادة واحدة بعد ليلة
لا يحلها من غير جنسها ثم قال فان وطئ في يوم وكفر
ثم عاد فوطئ في ثانيا يومه وكفارة ثانية عليه
قال وعندى ابن تيمية لو طئ في يومه في المساء
الاولى كانت كفارة لان اوله في هذه المسئلة
التنبية على ايجاب كفارة في الاولى لان اليوم

الواحد عبادة واحده حقيقة والشهد قد اجبى بحكي
 العبادة من وجبه وهو عبادات في الحقيقة فاذا
 اوجب الله بها تكميل الكفارة في عبادة
 فاولى ان يوجبها تكميله في العبادات قال
 والدلالة على وجوب كفارة ثانية ان الوصل الثاني
 وطلبي لا اجل حرمة رمضان فجاز ان يتعلق به
 اخراج الكفارة كالأول ولأنه قد انجبرت الحرمة
 وما بعد الجبر يوجب الضمان لمن اوجبه بعد ان
 اوجبه وانما هو ايضا الأول وجب ان يشترط في
 ولو لم يتدرك من لم يكف فلهذا قال صاحب الفروع
 بعد المسئلة التي قبلها ففعل الأول تغد الواجب
 وتندرج في وجبه فكم مع صاحب الفصل والمحدد
 وغيرهما على مقتضى ما يجب بفصل الأول

شئ وقته

٥٨١١

شئ وقال صاحب المحرر من مسئلة اذا جامع ولم يكفر
 ثم جامع في يوم ثان فعلى قلنا بالتد اطل اذا كفر
 بالعتق عن اليوم الأول فيه ثم عن اليوم الثاني
 فيه لم يستحق الرقبة ولا ولو لم يكفر به بل
 واحدا من الثانية منها ولو استحققت الثانية منها
 لزمه بدائها ولو استحققتا جميعا اجزاء بدائها رقبته
 واحده لان محل العقد اطل وجود التشبيك الثاني
 قبل دأه وجب الأول ونية التخيير لا التفسير
 فيلحق او تنزل بمقتضى الشئ المطلق قال هذا
 قياس فلهذا ما و قاله الحنفية قال وكذا لا يجب
 المالكية في تطهير وهو كل موضع وقع فيه تبدل اطل
 الاستبراء من الكفارة اذا تولى التخيير بينهما
 فانه يقع في جميعها مثل من قال لا زوجانية انشئت علي

كظهور اي موطى واحده وكفر عنها اجزاء الخلل وكقولك
 وعندي انه متى استوفيت الرقبة الاولى الزمته
 رقبته ثانيه كالمستوفت الثانيه لان الثانيه
 انما تجزى عن الاولى والاخرى الرقبته عنهما وهذا
 اخبر الثانيه عن الثانيه فقط لم يقصد الاول بالكلية
 واما اذا استوفيتا معا فانه تجزى واحده عنهما وعندي
 انه لا بد من النية والقصد فالافراج فلو كان عليه
 كفارتا وطرح يوم او ايام من وقتنا بالتد اخل
 فلا بد ان يقصد بالافراج عنها فان قصد افراجها
 فقط لم تجزى الاخرى خلا لما ذكره صاحب
 المحرر وغيره لان الكفار فعل واجب والواجب طاعة
 ولا يفي الامتن فيه وكل من لم يمت له الامتن
 بن

اذ جامع

٥٨١١

اذا جامع لزومه الكفار في جرم به واختار لاكثر
 وقت الامن رقبته في مسانعة قد مضى جامع
 لا كفارتا عليه قال القاسمي في احوال الخطايا
 هذا على رقبته لانه لا يلزمه الا مشاكا واختار
 صاحب المحرر قوله على طاهره وهو في جبهه
 من باب المبدى لصف هذه الامتناع لانه
 عند اكثر العلماء وفي تعاليف القاسمي وجب فيه
 لم يبق الصدق للكفار على طاعة لم يلتزم منه والزمه
 مالك بالكفار في جرمه في فيه الصدق
 عند ائمة الكل ولا يجمع وانما كل من جامع
 في كل وقت سبقه وادى اربعة لا يفي
 الصدق في كل وقت وصدقه الصدق الذي ذكره

بها عليه او نقول عليه كارتار. احدهما عن نفسه ^{والثانية}
 عنها لانه هو الذي فعل بها ذلك فهو بمنزلة الفاعل
 والمفعول اذ المفعول المنفصل ما يميز به ذلك
 ولو وطر المفعول المميز فلا تضار ولا كفارة على واحد
 منها ولو وطر في وجه المميز ففعلية القضاء
 والكفارة ولا قضاء على الاول لا كفارة لعدم التخليل
 وشيخ ^{سنة} ان عليه ايضا كارتار ان كان
 سائما وشيخ ^{سنة} ان يكون اختلاف في المميز
 هذا اذ او طر المميز او طر على المميز على اختلاف
 في المميز وان كان في وجه المميز فقامت في حال
 للفروع وعبارته بغيره فانظر قال وفيها نظر وهو
 كذلك فعليه القضاء وفي الكفارة رواتب
 احدها كانت اختارها الخزي واخرى ^{والمعنى}
 وذكرها

٥٨١١

وذكرها صاحب الفروع واختيار الاكثر ^{ومر} كالوطن
 في الفروع والفرق واضح فان قيد الالف في الفروع
 يقترن به من غير انزال بخلاف غيره ^{والثانية}
 كانت اختارها جماعة من صاحب التصانيف ^{والثانية}
 في المغني والمحرر قال صاحب الفروع وهو ظاهر
^{وهو} وعلى الاول الناس كالعامة
 ذكره في التبعيد ويدل عليه اعتبار في الفروع
 وقال الشيخ في المغني وصاحب الدرر ومنه وغيرها
 عامدا او القبلة والتمس وخونها كالوطن ومن
 الفروع في رواية اختارها القاضي ورواية
 لا كفارة مطلقا اختارها الاكثر وقال صاحب الفروع
 اختارها الاصحاب ^و وقال صاحب المحرر
 في سماع الدرر فيها اذا باشردون الفروع او قبل
 او لم يسم او كدر النظر قامني وجب القضاء ^ع
 وان لا يعلم فيه مخالفا غير داوود في الكفارة

[illegible][illegible]

فصل في الكفارة على الفترتين
 بعد عتق الرقيق فان لم يكن صام شهر رمضان
 فان لم يستطع اطعم ستين مسكينا مثل
 كل يوم الفطر قال صاحب الفريغ في طاهر
 المذهب وقال الشيخ الفخراني المشهور
 من المذهب والحقان الخزي والعلوي
 في الارشاد وهو في البلغة والفصول والاختلاص
 والمنظومة الطهرية وقطوعه في الوصية والعتق
 والامور والاعمال في روضة مسابله
 وغيرهم ومواها الشريف مسابله وقد مر الشيخان
 في المقنع والمحرر **وروي** قلت هو الذي مر به واصاح
 الاكثر **وروي** واصحابه وسائر فقهاء
 العراق وذكر الشيخان قولهم في العلم والاحكام
 هذا الوجه قبل التكفير ولا في ليالي صوم الكفارة
 ذكر في البلغة

١٥٨١١

ذكره في البلغة والتكفير والريانة وغيرهما قال صاحب
 الفريغ في ذكره في الريانة قال واظنه في التكفير وغيره كقوله
 للقتل ذكره فيها القاتل واصحابه وخبره بالخيل
 في كتابه اسباب الفترتين عتق به وباتي ان ما الله
 تعالى اختياره من الرقبة وكونها مؤمنة فاضله
 عن حاجته من مؤمنه ومؤمنه من تلزمه مؤمنه
 ومسجن ودرايه وحادم ومثلين من مثله وبضاعة
 يعيش من كسرها فان نقصت بشيء الرقبة
 لم تلزمه وعنه انها على التخيير فيجب من العتق
 والاصيام والاطعام فيما كان كسرا من قطعها
 رتبته من ثباته وقد مرها في الحاشية في الكلام
 في حديث الغنايه **وروي** عن المشهور عنه واطلق الرواية
 ابن الجوزي في مشيخته وروى في حديثه ما ذكر
 من الدفرك عن محمد بن عبد الله بن محمد بن

10XIII

١٠٦
 ١٠٥
 متفق عليه وهو اولى لانه لفظ المصنف عليه السلام
 ويشتمل على زياده ورواه اللالكوفي والوارق طيحاقت
 واهل البيت وصنف هذه الزيادة المصنف وصنف الحكم
 ثلاثة اجزاء اولها اوليها واولها باسناد جيد
 من حديث عثمان بن عدي عن الزهري عن ابي سلمة
 عنه وعنه ما كانه وقال فاني تعبر فيه تسع
 قد روي عشرة صاعا وله من حديث عاتبة بنت
 فدية عشرة صاعا وثمان مائة من حديث فدية قال الذهبي
 في كتاب الضعفاء والمتركون صدوق مشهور ضعفه
 جماعة قال الامام الهادي لم يثبت بالحفاظ ولا يجمع الحديث
 وقال عباس بن احمد بن معين ضعيف وقال ابن ابي شيمة
 عن ابن معين صالح وليس بثقة وك الحديث وقال
 ابو زرعة شيخ محله الصدوق وقال ابو حاتم الاكبر به
 هو ومحمد بن اسحق بن عدي واصل وقال النسائي ضعيف

نفس عليه قال صاحب الفروع في ظاهر المذهب
 وجنب به واشاره الاكثر **وشرح** قال بعضهم وقت
 الجماع والظاهر انه غير ادم قال في الدعاء بالمال
 وقتيل في القدر وحكامه في الفروع **وشرح** وقال
 كذا قال **وشرح** في الفروع **وشرح** في الفروع
 الحجة عن المال **وشرح** في الفروع **وشرح** في الفروع
 هو بالمال **وشرح** في الفروع **وشرح** في الفروع
 وسقوط النكاح بالزنا **وشرح** في الفروع **وشرح** في الفروع
 لم يامر الا بعد الحجة **وشرح** في الفروع **وشرح** في الفروع
 وكصدقه الفطر **وشرح** في الفروع **وشرح** في الفروع
 اشارة بعض اصحابنا قال صاحب الفروع **وشرح** في الفروع
وشرح في الفروع **وشرح** في الفروع **وشرح** في الفروع
 لا نه عليه السلام **وشرح** في الفروع **وشرح** في الفروع
 الا بعد الحجة **وشرح** في الفروع **وشرح** في الفروع

قار جاعة

٥٨١١

قال جماعة منهم صاحب الدعاء والحداد وغيرهما فلو كفر
 غير عنه باذنه وقتلا او ذرا فللواطر احد صا
 منه وعنه لا يأخذ ما كفيته الكفار **وشرح** في الفروع
 فعلى الاصل **وشرح** في الفروع **وشرح** في الفروع
 بغير اذنه وعلى المال **وشرح** في الفروع **وشرح** في الفروع
 وفي الدعاء **وشرح** في الفروع **وشرح** في الفروع
 الا الدعاء **وشرح** في الفروع **وشرح** في الفروع
 ما يكفر به وقتلا له **وشرح** في الفروع **وشرح** في الفروع
 هو عنه فله ضنا الكلمة **وشرح** في الفروع **وشرح** في الفروع
 في الدعاء قال **وشرح** في الفروع **وشرح** في الفروع
 على رواتبه **وشرح** في الفروع **وشرح** في الفروع
 هل له اخذ **وشرح** في الفروع **وشرح** في الفروع
 وقال **وشرح** في الفروع **وشرح** في الفروع

بهذا كل الاعتراف في كل وايقين
 وتيقن في احتمال انه عليه الصلاة والسلام
 للاعتراف في فيه كاجتهه ولم يكن كقاره وكانه اذنا
 ان الكفار في سقطت عن الاعتراف في العجزة لما جا
 من البر صا في الله عليه السلام ذلك العرف في التبر في صوم في
 اكله ولم يكن كقاره ولا سقطت غير هذه الكفار
 بالعجز مثل كقاره الظهار واليهب وكقارات الح
 ونحو ذلك من عليه قال صاحب الجرد وغيره عليه
 اصحابنا لعمري اذ لها حالة الاعسار وكذا في
 سلكه من كقاره في الظهار ولا في قيات في صوم في رمضان
 للنصر قال صاحب الفروع كذا قالوا للنصر
 نظر ولا في القبح بسبب الصوم قال القاضي وغيره
 وليس في الفهم سببا للظهار وان لم يبال الصوم

واجماع

٥٨١١

واجماع لانه لا يجوز اعتنا بها وعنه تسقط وتذهب
 في كبر مضان الا في الصلاة لان
 فيه معنى العشق به والاعتناء به وذكر غيره واحكام به
 سقطت كقاره في كل ما يقرب بالعجز على الا
 في صوم بالعموم كقاره لانه لا بد من فيها او ما في صوم
 في صوم كقاره مضان في كل الكفار است
 بتغيب غير عنه كقاره مضان في تقدم بقول
 صاحب الدعاء انه قال صا في الفروع وعنه يحتق
 بالوطى في رمضان في اختيار في الفروع وقال
 في صوم الكفار في كقاره في الفروع في صوم ان ذكر
 في صوم كقاره في كقاره في كقاره في كقاره
 في صوم كقاره في كقاره في كقاره في كقاره
 في صوم كقاره في كقاره في كقاره في كقاره
 في صوم كقاره في كقاره في كقاره في كقاره

دکتر علی نظامی کلام احمد رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ
ما یبکد وما یستقب او یباع وما فی مغز دکن

يعلم للصايغ ان يجمع ريقه ويبلغه **و** فان جمعه بلغه
قصد المنيطر جسم به واختار **اللاكش** **و** ذكره
صاحب الفروع **و** ذكره صاحب المحرر قول
و **الاصح** عند الشافعية كما لو بلغه قصد امن
من غيب **جمع** **ع** خلافاً لغير الطريق والفرق
واضح وقيل ان جمعه لم يبلغه قصد فافطر فيحرم

لو قدر على بعض الشفاها اما على بعض رقبها
بعض المات كين فليكن يلزمه ذلك ظاهرا كلاً
بعض كلاً بعضه الآخر كلاً

oXIII

[illegible]

والقاضي لا يفطر صحى صاحب الفروع وغيره **وذكر** صاحب
 المحرر عن الشافعية في جهنم **و** نحو ذلك الخبطات
 كثيرا عليه اظهر به وان قل لم يفطر صحى من الفروع
 وقيل يفطر وقال صاحب المحرر في سماع اللدراية
 كذا كل صحى في جهنم في الخياط يبدل الخيط لم يرد الى
 فيه ولا يحد طويلا في جهنم هل يفطر على وجهه
 ولو اخرج في لسانه وعليه ريقه لم يدخله الى جهنم
 فانتبه لم يفطر لان الريق لم يبارق محله قال
 صاحب الفروع اطلق الاصحاب وذكره اللوكات
 في سماع اللدراية المذهب وتابع فيه القاضي
 فانه ذكره المذهب ايضا **و** ذكره صاحب
 الفروع وقال انه عقيد يفطر قال
 ابي البركات

ابو البركات في سماع اللدراية وهو ضعيف جدا
 ولو خرج من لثته دم فابتلعه عالمابه او ابتلع
 او ابتلع قلما او قويا افطر فعليه وادى قل
 الامكان المتضمن منه واذا استقر في جهنم
 او تحبسه من خارج فيصق النجاسة من فيه
 ويقى الفم نجسا فابتلع ريقه لم يفطر قطع اللوكات
 في سماع اللدراية وهو لا يفتقر ابتلاعه
 لشي من احد النجاسه فلهذا اقل صاحب الفروع
 فان تحقق انه بلم شيئا نجسا افطر
 والا فلا وصفه غسل فمه سبق وعل يفطر
 ببلغ النجاسة في ريقه كذا
 اطلق السحان في المتقن والمحرر في سماع اللدراية
 والمفطر هو المحرك والوجيز وغيره

بها فقل له واحد وان لا تقول شيئا فقل
 اخبرني ما انما افطر بها فقل واحد
 ثم روى الطحاوي في كتابه في سنن الطحاوي
 الفطر في ذكره في كتابه في سنن الطحاوي
 ان الله سبحانه وتعالى افطرنا وما افطرنا
 فقل فانه ما افطرنا وما افطرنا
 عن احمد بن محمد بن حنبل في مسنده
 طعام القدير وفيه في كتابه في سنن الطحاوي
 في التنبه في كتابه في سنن الطحاوي
 الامام احمد بن حنبل في مسنده
 من صحابنا وكالمضمنه المستنده فقل هذا عليه
 عليه ان يستقص في البصق ان انما
 طعمه في حلقه

١٥٨١١

طعمه في حلقه لم يفطر كالمضمنه اضار جماعه وان لم
 يستقص في البصق افطر لتفريطه وعلى الاول
 من كراهته مطلقا يفطر مطلقا ذكره جماعه
 لا طلاق الطراهه وحين جماعه يفطر مطلقا
 قال صاحب الفروع وتيقضه الخلاف
 في مجاوزة الثلاث وقال صاحب المحرر
 اذا ثبت الجواز فعليه ان يستقص في البصق ثم ان
 وجب طعاما في حلقه لم يفطر على قياس فنلنا في
 المعصيه والا يستشق وان لم يكن استقص
 في البصق افطر لتفريطه قال واما على قول الثاني
 فيفطر على حال لا طلاق الطراهه عنده ويعبر
 بضع الفلك الذي لا يتجلى منه احبنا فقل عليه
 ذكره صاحب المحرر والفروع وغيرهما وهو قول

طوبى قال بعض اصحابنا وهو الفقير وقال
في الدينار وغيره ما هو الموميا واللبان اللين كما
مصفى قوتى وروى عن المداينة الذي يقوى مصف
ولا يتجلى قال بعض اصحابنا انما كرم كونه جلا
القم وجمع السبق ويحدث الطهر بصل صاب
القم وروى عن بعض اصحابنا انما كرم كونه جلا
تبروك عن عاينته وطوبى وكن وضع المصاه وفيه
قال الامام محمد بن عيسى وفيه قد روى عن ابي دينار
لا باس بطون المصاه وطوبى في حلقه وما يجد
طوبى فلا يخفى وقال في المصاه في حلقه يطيب
ان يبتلى في حلقه في حلقه لا يفطر به ان
لم يبتلى في حلقه في حلقه لا يفطر به ان
في حلقه على ما بيننا احد ما يفطر

اختاره جماعة

اختاره جماعة كالخجل ولان الطمع يفطر من غير فخذ ١١٤
منه والثاني لا يفطر لانه لا يتك منه شئ الى
الحلق ويحدث الطمع لا يشركه في حلقه
يفطر قد منه ما يحفظ في حلقه وروى عن ذلك لا يفطر
ماله صاب الحجر وغيره فذكر مضاعف الفم وروى
ع خله في الحلق انه يتصل اختاره الى الحلق
قد روى عن ذلك لا يفطر باختره اذا دخلت خلقه
وقيل ما يحفظ به بالاختار غاليا وفطره هو قوله
او طوبى الى حلقه وروى عن بعض اصحابنا
في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه
وفعل لم يفطر في حلقه في حلقه في حلقه في حلقه
واصحابه والثاني ان في حلقه في حلقه في حلقه
قال العلك الذي قد مضى فانه مضى
ان لا يتجلى منه واما ما لم يصف فلا بد من التخل منه وقد

بالطعام بين استناده وشيخ مالا يامن ان يجد به
 نفسه الى خلقه كسيف مسلح وكافور ودهن
 ونحوه **فصل** في حديث الشيخ
 القليل شهوره ان يقول **لقول** عمر بن الخطاب
 بن عبد الله بن ابي القيل القيل فقال سل هذه الامم
 فاحذر من هذه القيل ذلك فقال **لقول** عمر بن الخطاب
 الله لك ما فعل من ذنبك وما نأخر فقال اما والله
 اني لا اتقاكم الله واخشاكم له رواه **لقول** عمر بن الخطاب
 الله عليه وسلم عن اشبابه ورخصه شيخي حديثه
 رواه ابو داود عن طريق **لقول** عمر بن الخطاب
 عن ابن عمر بن الخطاب ردا وكذا عن ابن عباس
 باستناد صحيح وعنه تحريم القبله مطلقا **ومر**
 لاحتمال حدوث الشهوره وقال جماعة الا ان كان

من لا يخرج
 منهم

١٥٨١١

من لا يخرج شهوره ففهم ورايه واطلقها الى
 من اللدائه واليه ورايه ورايه ورايه ورايه
 جماعة واليه ورايه ورايه ورايه ورايه
 وذكر الادله على ذلك فقال **لقول** عمر بن الخطاب
 بابا حبه القبله في الحله فلا **لقول** عمر بن الخطاب
 وجعل الكراهه في حال ظن فساد الصوم كاياتي
 وعنه تحريم القبله لمن يخرج شهره ثم وقطع به
 في المسبب **ومر** **لقول** عمر بن الخطاب
 الانزال مع ما ذكره صاحب التبروخ وقال صاحب
 المحرر اذا امتنع فساد الصوم وقلنا بر ورايه
 الكراهه له كراهه تنفيه على طاهر كلامه
 وذكر العاصم وابنه ابو الحسين انهما كراهه
 تحريم قال صاحب المحرر ولا وجه له وان غلب

فصل في صيام رمضان ينبغي للصائم ان يميز صومه
 ويحفظه ويتقوا من حاله في الله ينبغي للصائم
 ان يميز بين صومه وبين لسانه ولا يباري ولا يفتخر
 صومه كأنه إذا صام صام فقد صام في كل ما جدد
 وقالوا يحفظ صومهم من لسانه ولا يفتخر به ولا يفتخر
 عملا يخرج به صومه قال الامام باب من عطف
 لسانه عما يكره وجب كونه ما يجزئ من الكذب
 والعصب والحمية والشم والفتور وكل ذلك وقال
 صافى القس وعرف ذلك ولا يفتخر بالغيبة
 وخبرها بقلبه واخبره الاكثر قال الامام رحمه الله
 لو كانت الغيبة تقطع ما كان لنا صوم وذكره في
 عن الامام رحمه الله الصوم بظاهر القرآن
 عن الأكل والشرب والجماع والمناكح وحسن الكلام
 الدليل

١٥٨١١

الدليل فكتبه صاحب الخبر وقال غار وراء الامام
 احمد والبخاري في كتاب صومهم من لسانه
 يدع قول النور والنور به فليس له حاجة
 في ان يدع طعامه بعناء النرجس والتخلف لم يامر
 من يغتاب بترك صيامه قال والنور عنه
 ليس له من نقص الامام قال صافى القس وعرف
 انه قد يكفر في تركه في الصوم وقد يترك وقد
فصل في صيام رمضان قال الامام رحمه الله
 ومن عطف على الامام في صومه من الامام رحمه الله
 ثمة بالغيبة وكبر صام قال صافى القس وعرف
 ومداوم ما سبق والامام رحمه الله في كتاب
 صومهم من الامام رحمه الله والامام رحمه الله
 من الغفر والرفق قال الكافي ابو موسى
 المديني صوم على شرطه وسلم وقال عليه السلام

رب صايح حظه من صيامه الجوع والعطش والحافظ
 ابو الفرج رجب في كتاب اللطائف وسر
 هذا ان التقرب الى الله تبارك وتعالى بتبرك
 المباحات لا يعمل الا بعد التقرب اليه بتبرك
 المحرمات فمن ارتكب المحرمات لم تقرب
 بتبرك المباحات كان بمثابة من يتبرك بالفرائض
 وتقرب بالنوافل وان كان صومه مجزعا عند
 الجهر ولا يوم ربا عا دته لان العمل انما يبطل بان تكاب
 ما نهى عنه فيه بخصوصه دون ارتكاب ما نهى
 عنه لغيره فيختص به هذا هو احد اهل العلم
 ومن سئل الامام اهل ان امرائين صامتا
 في شهر رمضان صلى الله عليه وسلم فكادتا ان تموتا
 من العطش فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم

فأعرض

فأعرض ثم ذكر قاله فدعاها فامرهما ان يقيأ فقامتا
 مثل قلح قيا ودما وصديدا او كما غبطا فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم ان هاتين صامتا عيدا بالاحل
 الله اياهما واظهرنا عن ما شرب الله طهرها حليمتا احلها
 الى الاخرى فحلتا بالكلية فحرم الناس من رآه
 احلها عن ربه فحلتا بالكلية فحرم الناس من رآه
 ابو عمن الملائكة فحلتا بالكلية فحرم الناس من رآه
 انه يقطر بالغيبة قال في رواية اخرى ان ربه
 اس هاتين وقد ذكره في الحديث صلى الله عليه وسلم
 افطر الحاج والجمع بين صيامها في صيامات
 حال الغيبة ايضا اشك للصائم فطره احدى ان تقطر
 الغيبة قال الشيخ محمد الدرب وظاهر هذه الرواية
 ان الغيبة تقطر قال وينبغي ان يحل على التغليب

انه يقول مطلقا في الفرجين والتفلي والواجب في رمضان
وعشر جده ابلغظم وهو ظاهر الحديث واختصاره
ابو العباس وذكره احد الوجوه
لنا لان القول المطلق بالنسبة وقيل بسببه مطلقا
في الفرجين والتفلي والواجب في رمضان وعشر وعزم
به في الرعاية الكبرى فقال يقول لم مع نفسه يعني
نفسه نفسه ولا يطلع الناس عليه للربا وذكره
ابو العباس وذكره احد الوجوه لنا
وقيل يقول في عشر رمضان مع نفسه في رمضان
بحسب ربه اضرار صاحب المحرم وعزم للامس
الربا في رمضان دون عشر فان رمضان واحد
على كل احد وكل احد يعلم انه صائم فلا ربا في ذلك
وقبه زجر من يشاءه بتنبههم على حرمه الوقت
المانعة من ذلك وذكره **ابو العباس**

احد الوجوه

احد الوجوه لنا قال ابو البركات في معنى الهداية واختلف
العلماء في معنى قوله فليقل اني صائم على قولين احدهما
ان يقول ذلك بلسانه لمن يشاءه اي ان صائم
مضوي عنه من صيامه فليقل فيقول فيقول الفرجين والخنز
والنهي ان يقول ذلك من نفسه فيقول يا نفس
اني صائم فلا تاكل الى شفا غيبك بالمشاقة
ولا تبالي بالاكل الى شفا غيبك بالمشاقة
فان الصائم في العمل الذي لا يطلع ولا يترك الله الصائم
يعزم نفسه حساب حاله فيقول فيقول والله اعلم
ان الاول ان يقول ذلك بلسانه اذا كان في شهر
رمضان لان حرمه في الربا فيه ما هو وقبه زجر
ما يشاءه بتنبههم على حرمه الوقت المانعة من ذلك
فاما خارج الوقت فلا يجوز فيه هذا المعنى
فيقول في نفسه للخلاص من الربا انتهى

ويتيقن ان يقف له في النفل والواجب غير رمضان
 بانظرة من رمضان ونفسه لان قوله انما هو لغير
 الغني عنه يكون له صايما ومن رمضان يعلم كل احد
 بصدقه واما في غير فلا يعلم به فليعلم كيف عنه
 والا اول هو الذي ينبغي ان يكون ذلك لاجل الكف
 عنه ففي غير رمضان يجب صايما كيف عنه
 وفي رمضان يكبر الصيام لغيره في شرائه وقدرته
 عنه وما في ذلك ان قوله اني صايما على كل موضع نفسه
 من جواب من شايمة فيقول اني صايما فلا تجيبه
 يا نفس اوله خبر شايمة كيف عنه فيقول اني
 صايما فكف عني فاني لا قد على مشايمة فلا تاتم في
 اولها كانه بيبك انا صايما فصدقت من مشايمة
 فلا تشتمني ولا تشتمك فمن نظر الى الاول قال يقف له
 مع نفسه

١٥٨١١

مع نفسه مطلقا ومن نظر الى المعنيين الاضيق قال
 يقف له بانظرة مطلقا والله اعلم
فصل في صلاة الاضيق **والصلاة**
 يستلزم له اكثر القرارة **والفكر** **والصدق**
 وذكر بعض اصحابنا وغيرهم قول **تسوية**
 في رمضان غيرت الف تسوية في غير رمضان
 وجعل من الزهري وظاهر هذا ان العبادة والذكر
 والقرارة وحقق ذلك ايضا عرف اجبر في رمضان
 وحقق مني لان طريف العبادة زمان ومكان
 ولا يشك ان الاضيق في رمضان في المكان كالمسجد
 ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم والسيد الاقصى فذلك
 ايضا عرف الله في الزمان فيضاعف اجبر العبادة
 من الصلاة والقرارة والصدقة والعتق وحقق ذلك في
 رمضان ويكون اجبر هاهنا اكثر من غيره وقد لا كل

فمن فضيل كعشر ذى الحجة وخوم وتكون المضاعفة على
 قدر الفضل فتفاوتت بقدر الفضل كما تفاوتت بقدر
 فضل المكان فان المضاعفة في المسح والحدام اكثر من سجدة
 المرحى صلى الله عليه وسلم الاقصى وظاهر كلام جماعة من
 اصحابنا وغيرهم لا فرق في ذلك بين رمضان وغيره
 وانه لا مضاعفة بفضل الزمان كعدم ورود الدليل
 به قال بعض اصحابنا ويكثر الدعاء **ويعشوا**
 باللام فاللام من سوال الجنة واللام استفادة من النار
 والنظر الى وجهه الطريع ويكثر من سوال العفو ويأتي
 ذلك ان سأل الله تعالى في ليلة القدر قال بعضهم ويكثر
 من الاستغفار قال ابن المنذر الصيام جنبه
 من النار ما لم يخترها والاطلام الشيء يختر هذه
 الجنة والاستغفار يبرقع ما تختر منها وقال
 ابو هريرة رضي الله عنه الغيبة تختر الصيام والاستغفار
 والاستغفار يبرقع

١٥٨١١

١٢٣
 والاستغفار يبرقع فمن استغفار من غير ان يحصى مبرقع
 فليفعله ومن بعض الاثار ان ابليس قلت اهلكت
 الناس بالذنب وبواهلكتي بلا اله الا الله والاعتراف
 قال ابن رجب الاستغفار مقام الاموال الصالحة
 كلها فخير به الصلوة والحدام والقيام الليل وخير به المحاسن
 فاذا كانت كذلك كان كالمطالع عليها وان كانت لغوا
 كان كالحجارة التي لا تبنى بها البناء المستغفار
 قال بعضهم ويأتي فيه بالعين الحان ابو قتادة يفتق في
 آخر الشهر جار به حشاشه به يدعو استغفر العتق
 من النار ومن حديث سلمان المذنب من الذي في صوم
 اربع عشرة من فطره فيه صائما كان عتق له من النار
 ومخفف فيه من ملكه كان عتق له من النار قال بعضهم
 بلغنا عن عيسى بن مسلم انه قال اذا كان يوم صوم اصبحت
 فليد من حنكه وتوسع شفقيه من دهنه حتى ينظر اليه

الناظر في نظير انه ليس يصح ان يكون من غير ان يعود الى الاصل
 احكم صايا فليقله بل يعني يسرع في شتمه ويد منه
 وقال ابو الفتح في رد ركنه ابو الفتح في رد ركنه ابو الفتح في رد ركنه
 اذ هو ليس على شيئا به قال في الرد ركنه ابو الفتح في رد ركنه
 للصايم ان من منعه من كل لفظ لا يفسد به
فقد في رد ركنه ابو الفتح في رد ركنه ابو الفتح في رد ركنه
 اذا تحقق في رد ركنه ابو الفتح في رد ركنه ابو الفتح في رد ركنه
 وقال صاحب الرد ركنه ابو الفتح في رد ركنه ابو الفتح في رد ركنه
 وتاخير السمع في رد ركنه ابو الفتح في رد ركنه ابو الفتح في رد ركنه
 ما لم يثبت طلوع الفجر في رد ركنه ابو الفتح في رد ركنه ابو الفتح في رد ركنه
 لا خفاء ولا انه اقوى على الصوم والتمسك من الخطأ
 والحد في رد ركنه ابو الفتح في رد ركنه ابو الفتح في رد ركنه
 سمى السجود مع الشك في الفجر وذكر ايضا قول
 ابن داود قال ان يوعده الله في الشك في الفجر

ياكل حنة

١٥٨١١

١٢٤ ياكل حنة يستيقظ طلوعه وانه قول ابن عباس **وطي**
 قال احمد رحمه الله يقول الله تعالى وكلوا واشربوا
 ولا يه وذكروا ايضا قول رجل لابن عباس
 مني اتشجر فاذا اشتد كنت امسكت فقال ابن عباس
 كل ما شئت حتى لا تشك وقل اليك قلابه
 قال الصديق رضي الله عنه وهو يتشجر يا غلام اف
 عننا لا يفيانا الفجر واما ما سئلك ولا يعرف لهما
 في الفجر قال صاحب الفجر في رد ركنه ابو الفتح في رد ركنه
 الجواز وعدم المنع بالشك وكذا اجزم في الرد ركنه
 وغيره ياكل حنة يستيقظ وانه ظاهر كلامه
 وكذا خص الامصار بالمنع بالمستيقظ كشكه في
 غايه ظاهر قال الاصب في رد ركنه ابو الفتح في رد ركنه
 برقي الفجر قال احمد ما طلع وقال الاضمر بطلع اكل

اكل حتى يتفقا وانه قول الى غير وغير وارسى عباس
 وغيرهم وعندك يمنع واحتج من لم يصح له ليله الغيم بالاكل
 مع الشك في النجس واجاب الفاطمي وغيره
 بان البناء على الاصل هنا لا يشقط العبادة والبناء
 على الاصل في مثل الغيم يشقط الصوم والمشفقة
 هنا التكرار والغيم نادر واقتصر صاحب المحرر
 في الاحكام على المشقة مع ما في الغيم والخبر
 وذكر ابن عقيل في الفصول اذا خاف طلوع
 الفجر وجب عليه ان يسلك حذرا من الليل تحقيق
 به صوم جميع اليوم وجعله اصلا لوجوب صوم
 يوم ليله الغيم وقال لا فرق في ذكر هذه المسئلة
 من صومها وانه لا يجزم الاكل مع الشك في النجس وزاد
 بل يستحب قال صاحب الفروع كذا في المسئلة

وفي المسئلة

وفي المستوعب والرعاية الاولى ان لا ياكل مع شكه ١٢٥
 في طلوعه وكذا اجزم صاحب المحرر مع حزمه بانه
 لا يجزم قلت التحقيق وجوب الامساك
 مع الشك وقيل النجس من يخاف ان يطلع وهو ياكل
 لان عندنا ما لا يوجب الامساك الا به واجبه قال اصحابنا
 كما مسأل حزمه في الليل فمثل حزمه من الدار مع النجس
 فلا بد من امساك حزمه من الليل وهذا الخبر لا يمنع
 صوم النهار الا بالمشاك من شكه في طلوع الفجر لا ياكل
 وكذلك من خاف ان يطلع عليه الفجر وهو ياكل بلزومه امساك
 ما يتحقق به ان يطلع الفجر وهو قاطع للاكل والله اعلم
 ولا سمحنا خبير الحجام ذكرهم جماعة من اصحابنا
 لانه لا يتقوى به وقال ابن عقيل في الفصول فصرح
 تاجيرهم قوله واحد لانه مما لا يتقوى به على الصوم
 نفس عليه ويجزم مع الشك في النجس ذكرهم الاصحاب

وقال جماعة يحرم مع الشك ولا يحرم الله كل والشرب
مع الشك نعم على المسالكين والعزوف ان الاكل
والشرب لا يوجب الصوم كالمفاجئة والاكل
والشرب لا يوجب الصوم كالمفاجئة وهو في الظاهر كالحاج
وعندنا يحرم مع الشك في الصوم والاكل والشرب
ولا يجب احتياط في الصوم مع الشك في الاكل والشرب
كلام جماعة من اهلنا قالوا في الصوم مع الشك في
من جواز الاكل مع الشك في الصوم وذكرنا في الجواز
انه اصح الوجهين **باب** في الصوم مع الشك في الاكل والشرب
العزوف في وقت وجوب الصوم في الفقه وفروعه
وانه من باب ما لا يثبت الا به ولا به ولا به
وهو المختار وذكره ابن عقيل في الفنون والاعمال
الصغير وفاقام صوم يوم ليلة الغيم قال صاحب الفروع
وهذا يناقض ما ذكره هنا وذكره القاضى

في ذلك

١٥٨١١

هذه القطعة من جمع اجماع الشيخ نور محمد بن عبد الهادي احتج المصنف بها في المذكرة في رده

في الخلاف في النية من الليل ظاهر كلام اهلنا رحمه الله تعالى ١٢٦
وانه من ههنا ليلا يفتى بعض النهار من النية
والصوم يدخل فيه بغير فعله فلا يفتى بمقارنته النية
حال الدعوى فيه بخلاف الصلاة قال صاحب
الفروع كذا قال **باب** في النية من الليل
والفحش الذي يتعلق به الصوم يحرم به الاكل
والجماع هو الفجر الصادق وهو الفجر الثاني
وهو البياض المعتز عن من له المشرق فيجرم
الاكل وغيره بطلوعه **باب** وذكره صاحب الفروع
وعمره قول عامة العلماء الحاشى على من جازم في صومه
تعالى حتى يتبين له الخيط الابيض انما ذلك
سواد الليل وبياض النهار وكذا ثبت في غير
وعايشه رضي الله عنهما ان بلا لا يؤذن بليل
فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم فانه

لا يوفى حتى يبلغ الفجر يتفق عليها ولا يوفى حتى ياتي داود
عن عائشة ان رجلا قال يا رسول الله تترك ركني
الصلاة وانا جنب فاصوم فقال وانا تترك ركني الصلاة
وانا جنب فاصوم فقال لست مثلك يا رسول الله
قد غفر الله ما تقدم من ذنبك وما تاخر فقال والله
اني لا ارجو ان اكون اخشاكم في ورعكم بما اتق
يبدل على ان صلاة الفجر من وقت الصبح وذكركم
الحديث ورواه عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم
من السحر اذان بلال والفجر المظلم تنظيل وقال
قريب من طلوع ابي بكر الصديق رضي الله عنه
ليس الفجر الا بين المغرب والمغرب قال
صاحب الفروع كذا هو حديثه ونظيره في حديث
الفجر بالمستظليل في الافق والمغرب المعتبر عن الامم

ولا ياتي داود

١٥٨١١

ولا ياتي داود والنزدي وقال شيخنا غريب كلوا ١٤٢
واشربوا حتى يعتريكم الخلاء والاصحاب الفروع
فيحتمل ان احمد رحمه الله قال به ورواه ابنه عنه
والكن قيس عنده ضعيف وعنه الذهبي في الضعفاء
والمتروكين وقال شيخنا في الحديث ورواه العجلي وغيره
وقال الدارقطني قال ابن ابي شيبة سالت ابي داود ابا
زرع عن حديث محمد بن جابر عن ابي القيس بن طلحة ليس
بمن تقوم به محبة ورواه ولم يثبتاه عن عاصم عن
ابن قيس بن خالد عن ابي ساعدة عن ابي عبد الله عليه السلام
قال هو النهار الا ان الشمس لم تطلع وانه اذا ما
والنفس في ايضا من حديث شيخنا عن ابي بكر بن ثابت
عن زر عن ابي يعقوب عن ابي رهم عن صليبه واهل بيته
وقال لا تعلم احد ارفع عنبر عاصم فان كان رقيقا
صويا يغناه انه قرب النهار ونظيره ابي رهم الله قلت
ابعد الصبح قال نعم هو الصبح غير انه لم تطلع الشمس

افطر الصائم ولان الليل زمان يتا في الصوم فابطل الصوم
 كزمان الحيف كذا قال — وزمان الحيف لم يتا في
 الصوم لنفسه وانما هو كمانع من الفاعل كما ذكره فان
 جميع النهار قابل للصوم والنزول في المتا في الصوم هو الليل
 وحيث لم يصح الصوم في النهار انما هو لاعتقاف الفاعل وذلك
 يوم العيد اذ هو يوم الصوم فيه فالجهر على انه يصح
 مع التختيم والذ النار واليه على انه يحرى عن الفرض
 ومن قال بعدم صحه الصوم في حاله تميز الفاعل
 ايضا لكونه له عبدا وفوقه عليه السلام اذا اقبل الليل
 من هاهنا وادبر النهار فاصبحا وغربت الشمس
 فقد افطر الصائم اي افطر شرعا فلا يثاب على الوصال
 كما هو ظاهر السمع ع قال صاحب الفروع وقد
 يترك انه يجوز له الفطر والعلا مات الثلاثا لانه
 ذكره في مسامع مسلم عن العلماء وانما جمع بينها ليل

يشاهد في المسامع

١٥٨

يشاهد في المسامع في غير هاهنا مال صا في الصوم
 كما هو ظاهر السمع ع قال صاحب الفروع وقد
 يترك انه يجوز له الفطر والعلا مات الثلاثا لانه
 ذكره في مسامع مسلم عن العلماء وانما جمع بينها ليل
 مع تميز الفاعل فانما هو كمانع من الفاعل كما ذكره فان
 جميع النهار قابل للصوم والنزول في المتا في الصوم هو الليل
 وحيث لم يصح الصوم في النهار انما هو لاعتقاف الفاعل وذلك
 يوم العيد اذ هو يوم الصوم فيه فالجهر على انه يصح
 مع التختيم والذ النار واليه على انه يحرى عن الفرض
 ومن قال بعدم صحه الصوم في حاله تميز الفاعل
 ايضا لكونه له عبدا وفوقه عليه السلام اذا اقبل الليل
 من هاهنا وادبر النهار فاصبحا وغربت الشمس
 فقد افطر الصائم اي افطر شرعا فلا يثاب على الوصال
 كما هو ظاهر السمع ع قال صاحب الفروع وقد
 يترك انه يجوز له الفطر والعلا مات الثلاثا لانه
 ذكره في مسامع مسلم عن العلماء وانما جمع بينها ليل

فعلى الماء ذكره صاحب المستوعب وادركه كتاب المداين
 والسيد في المقنع وادركه كتاب مشهور المذهب وادركه التقي
 في المنظومة الكبرى والواحد من الجاهل بحمد الله الغاية
 ورمع **و** وقال جماعة منهم الشيخ والمفتي
 وصاحب الفروع في الطب **ان** ينظر على الطب
 فان لم يجد فعلى التمر فان لم يجد فعلى الماء وقال جماعة
 منهم صاحب الخلاصة والبلقيس والدرر القابيه
 والرعايه والمصنف والمفتي والاصحاب على التمر او
 الماء كذا خبره وقالوا منهم صاحب الحاوي والوجيز
 على رطب او تمر او ماء او في المنقوش على التمر والبسر
 او الماء كذا قال **وقال** الشيخ عبد القادر
 في الغنيه الاولى له ان ينظر على التمر والماء واضع الحانها
 لن كل بفعله عليه السلام رواه الامام احمد وابوداود

٥١١

٥١١

١٣

والتمريض في شدة من جملته النفس ورواها ايضا في الطب
 من حديث سليمان الصفي اذا افطر احدكم فليفطر
 على تمر فان لم يجد فعلى ماء فان لم يجد فالفطر على التمر
 الحديث **والصنف** في مال بعض اصحابنا ان الصافي
 تنهق نفسه فاذا افطر على التمر ما دلت نفسه
 اليه وعلى هذه العلة لا يحسد ذلك بالتمر بل بكل طعم
 كما قال جماعة من الصوفيه ويتبرج **يستحب**
 الفطر على ما تيسر ولا ينبغي شياؤا دون التمر وهو رطب
 الحماض قال في حكاية باب يفطر على التمر والماء وغيره
 وانفك الفطر على التمر قال في حكاية اصحابنا روى
 ان يفطر على التمرات وتمر الماء وتمر حبات التمر الله
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيم الفطر
 على الرطب ما دام الرطب وعلى التمر ان لم يكن
 رطب ويختم الخبز ويحلقه وترا ثلثا او غصنا

او سبعة رواه ابو بكر الشافعي في فوائده قال جماعة
 من النجاشية يستحب ان يدعى عند فطره بما روي
 ابن عباس في صحيحه والترمذي في صحيحه
 بل لا بد من ذلك ولا بد من الاكل في الاكل والصائم حين
 يفطر ويدعو بالاطعمة والشراب في حاجته عند الله
 ابن عمر والصابغ عند فطره دعوه لا تترك وقال اكثر
 اصحابنا يقول اللهم لك عمت وعلى رزقك افطرت
 حسبي انك خير من كل الله تقبل مني انك انت السميع
 العليم وزاد بعضهم في اوله بسم الله وهذا الدعاء رواه
 الدارقطني من حديث ابن سيرين ومحمد بن عبد الله بن عباس
 وشبهه ما نقله منا قال صاف الفروع واقتصر
 جماعة عليه قال ذكره ابو الخطاب وعنه وهو
 اولى وذكر جماعة من اصحابنا هذه السجدة في الدعاء
 عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا افطر

ذهب الفنا

ذهب الفنا واقتل العروق وثبت الاجم ان يشاء الله
 رواه ابو داود والنسائي والدارقطني وقال اسناده
 حسن ورواه الحاكم وقال على شرط البخاري وذكره
 صاحب الفروع في بعضه قال والاصل به اولى قال
 جماعة من اصحابنا من رواه في كتابه عن ابي بكر بن محمد
 اللذان رواه في كتابه عن ابي بكر بن محمد بن محمد بن
 ومن فطر صائما في يومه من غير ان يفطر
 من اخير الصائم في اليوم من رواه الترمذي
 وقال هذا حديث حسن وعنه ابن سيرين
 ابن خالين قال صاف الفروع وطاهر كلامه
 على اي شيء كانت الاطعمة الخبز وكذا رواه ابن
 حزم في من طهيت سلمان الفارسي وذكره في ابا
 عظيم ان اشبهه قلت وهذا هو الاول حتى ولو
 فطر على شيء من ما قال **ابو العباس**
 مراده بتفطيره ان يشبهه في فطره ما يفطر عليه

ما كان الفطر عليه افضل فالافضل فيه التمر او الرطب
 كما سبق وعندنا الافضل ان يشبعه وافضل
 ما اطعمه اللحم لما يحصل به من القوم على الصيام والله اعلم
فصل في من اكل شاكاً في غروب
 الشمس وقام نذره او اكل نذره بقا النهار قضاء
ع ذكر صاحب النحر وان بات ليلة لم يقض
 وعبارة بعضهم في صوم من اكل نذره الغروب
 ثم شك في اكله شكاً لم يقض كما لو اكل شاكاً في
 طلوع الفجر وداه نذره لم يقض كما سبق لان
 الاصل بقا الليل فتكون رمان الشك منه واداه
 في غروب الشمس فان الاصل بقا النهار فزمان
 الشك منه وان اكل نذره طلوع الفجر فبان
 بطلان صومه والواجب قضاءه

٥٨١١

يفطر به كما لو استقام لا وهذا الحق لا ينبغي الا
 اذا حكمنا على ذلك بانه في حكم الباطن وهو الرعيه
 والغروب بلا قصد وليس ذلك في النحر وما في
 النحر من اول لانه لا بد فيه من القصد والله اعلم
 وان قطر في حليبه وهو مجرى البول من ذكر
 ومجرى اللبن من ثدي المرأة فلهذا اقر جماعة
 عنه وقالوا فطر في ذكره وهذا او غيره لم يفطر
 نذر عليه **ذكر** صاحب النحر وذكره صاحب الفروع
 رواه عنه **وهو** وهو نذر الشافعية قال
 فمضى بنا سوا وصل الى مثانته ام لا وذكره
 في غيرهم قال السمعاني الحديث في شحج اللذان
 عليه ما ذكره اصحابنا انه ليس من باطن
 ذكره والمثانته الى الخوف منه وانما

يخرج البول رشيخا فاشبهه بالودا وادوا حيا عميقا
 لم ينفذ الي الجوف ^{وال} وقد قيل ان بينهما
 منفذ يدليل انه نزل في حيا عميقا
 وما يدفع الحصى اذا احتبس البول ومما كانه
 منفذ الى الكلية لكنه منفذ حقيق وهو اجابات
 لا يكاد يدب خلفه شي ^{او} لا يتحقق ذلك فاشبهه
 من وضعه في فيه ما ولم يحسن نزوله وحلقه
 وحال صواب الفروع لا يقطع لعدم المنفذ واما
 يخرج البول رشيخا كما لو اراه حيا عميقا لم ينفذ الي الجوف
 وصل اليها منفذ من وضعه في فيه ما لم يتحقق نزوله
 الى حلقه ولم يدب اليه في الكلى ^{والا} الا الاول
 لا منفذ منه الى الجوف ^{وقيل}

١٣٤
 احداها اذا وطئ ^{نهارا} او ^{ليلة} عليه مكان ما افسد
 اخر بطل اعتكافه وعليه ايام مكان ما افسد
 ويستقبل ذلك ولا كفارة عليه ^{وعلى} التعليق
 اذا وطئ غامدا او ناسيا في حال اعتكافه وجبت
 عليه كفارة الوطئ ^{في} الوطئ ^{او} البعد ^{وايقنت}
 نفذ عليها في رواية حنبل وذكر له قول ابن شهاب
 اصابت في اعتكافه ^{فان} كرهية المظاهر فقال ابو عبد الله
 اذا كان نهارا وجبت عليه الكفارة وقال في وضع
 اخر من مسايل حنبل اذا وقع المعتكف على اهل بيته
 اعتكافه وكان عليه ايام مكان ما افسد واستقبل
 ذلك ولا كفارة عليه اذا كان الذي واقع ليل اول الليل
 هو واجبت ^{على} عليه الكفارة قال القاضى
 وهذا يدل على انه يجب عليه الكفارة اذا كان
 الاعتكاف واجبا بالندى وانما لم يوجبها هنا

لا غير واجب قال وقوله اذا كانت ذلك زيار
قصد به اذا كان الاعتكاف واجبا عليه زيار ولم يوجبه
على نفسه ليل فاما ان واجب اعتكافه بشهر
متتابع او اياما متتابعة فان الليل والنهار سورا
في ذلك ثم ذكره ورايه ابي داود بان لا كفاره عليه
قال ضايف المحرر وهذا التقصير الذي حرم
به في اللفظ من رواية حنبل لا يخفى بعده فان الامام
الاحمد لما حكى عن الزهري القول بالكفارة مطلقا
ما ارتضى به بل قيدها بالنهار فلا يكون الاعتكاف
واجبا فكيف يلزم ما قيد ويقيد كلامه بما لم يذكره
ويحك ذلك فلهذا قاله ورد الشئ في المعنى هذه الرواية
ومثل نفس احمد في الكفارة ان الكفارة ليست
للوطئ الاعتكاف وانما هي الصوم رمضان
فانه قال بعد ان حكى نفس احمد ان كانت
زيار واجب

١١١٥

زيار واجب عليه كذا قيل ان يابعد منه زيار
اوجب الكفارة اذا فعل ذلك في رمضان لانه اعتبر
ذلك في الزيار لاجل الصوم وان كان مجرد الاعتكاف
لما اختلف الوجه بـ بالنهار كالمحرم الفساد به
وقال ضايف المحرر في سبيل المدرك ما قاله
قال وقوله القاضى ان الامام قصد بذلك زيار
اذا كانت قد اوجب على نفسه اعتكاف النهار
خاصة دون الليل لا يخفى لا يدل عليه لفظ
ولا قيد به قال بل تأويل ضايف المعنى ان
منه قال وانما اللفظ الثاني من رواية حنبل
فليس يصح بما قال وقد حرم فيه ان لا كفارة عليه
وضم ذلك بالليل لما قد مناهى ان يربط بالكفارة
التي تجب بالنهار كفارة الصوم قال ضايف المحرر
ايضا وحمل قوله عليه واجب على الكفارة

على انه انما يثبت بالشرع فيجب
 فيه الكفارة قصد ذلك بنية ودين
 والصوم حيث دخلها الكفارة لوجوبها بالجملة
 في الشرع قال ويدل على ذلك انه قد صح في
 في اول كلامه بان عليه قضاء ما افسده صحت الايام
 والقضا لا يجب عند الاكل منه وورفدا على انه
 اراد ما قلنا وصحى استعقل الروايتين
 في هذه المسئلة على غير ما ذكر القاضى والاشطاب
 فقال في الفصول واذا لو لم يعتكف وجبت الكفارة
 في ربيع الدر وايتين والاضحية لا كفارة الا ان
 عجزت واجبا بالندى وخوف الوطى ورفع
 زهارة فان وقع لبلا فلا كفارة وكذا الحال في الحبس
 فانه قال بحكم الكفارة بالوطى في اصح الروايات
 والثانية

١١١

والثانية لا كفارة الا ان يكون في كفارة واجبا
 بالندى والسالمه لا يلزمه بالوطى كفارة حال
 واجبا كان الاعتكاف او طوعا او هذا صريح
 بما قلناه او لا ان ظاهر كلام جماعة ان الكفارة
 مطلقا سواء كان في الاعتكاف ام في الطلوع
 قال صاحب المحرر بعد حكاية كلام ابن عقيل
 وهذه الرواية الاولى تقتضي انما يجب حتى في
 التطوع الذي يكون الحزب منه حال وهذا مما لا
 وجه له ولم يذكرها القاضى قال ولا وقف على
 لفظ يدل عليه ما عدا ذلك من الروايات وقال صاحب
 النزوع وذكر في الفصول انما يجب في التطوع
 في ربيع الدر والسلم ثم ذكر كلام صاحب المحرر
 واشار صاحب الرعاية ووجهها في التطوع
 ان قلنا يلزم بالشرع والا فلا وجبت قلنا

أبو جوب - الكفار مني كفار عيين قال
 أبو بكر قال في القليلة وإذا جامع في اعتكافه بطل
 اعتكافه ويستقبل من كان نذرا كان عليه كفار
 عيين والقضا لما أفشد وعال الشيخ في المفتي
 لم أر ذلك في الشافعي واختلف الأصحاب
 كلام أبي بكر فحمله بعضهم على أن كفار الوطى
 الاعتكاف كفار عيين وهو الذي قاله الشيخ في
 المفتي وأبو الخطاب في الدرر وأبو بكر في
 مسبقه وأبو عبد القوي في المنظوم الطبري وهو المعروف
 المذهب عن أبي بكر فان أكثرهم قالوا قال أبو بكر
 عليه كفار عيين وحمل جماعة كلام أبي بكر
 على غير ذلك منهم الشافعي في المفتي
 والشافعي في المفتي وصاحب المحرر في الدرر
 قال في المفتي من أصحابنا من حمل كلام أبي بكر
 على أن كفار

انهم اجمعون للشيخ في غير ذلك
 ظم بديع ربه الله تعالى كاتبه ابراهيم

على أن كفار الوطى كفار عيين قال وعيين
 انه محمول على الزورانية التي يقول لا يلزمه بالوطى
 كفار وان كان اعتكافه من والانه قال بطل
 اعتكافه ويستقبل ولم يوجب الكفار ولو لم يفت
 ورضيا بالنذر لم يقل ويستقبل وهذا اذا كان نذرا
 غير معين الوقت فانه اذا استقبله لا كفار عليه
 وقول له ان كان نذرا عليه كفار عيين يعني ان كان
 نذرا معين الوقت بدليل انه قال والقضا
 لما أفشد ولم يقل يستقبل فدل على أن كفار
 عيين التي ذكرها لمخالفة النذر للوطى كالف
 من رصيا من شهر عيينة والمنظوم فيه لغيره فانه حنيفة
 قضا ما في طبرستان كفار عيين لمخالفة النذر كذلك هنا
 وقال الشيخ في المفتي ولعل أبا بكر إنما أوجب عليه
 كفار في موضع تضمن الفساد الاطلاق بالمتنور

فوجبت مخالفته نذر وهو كذا في غير
 ذلك فلا وعلا ابو المكارم في شرح الدرر واما
 قول ابي عبد الله عليه السلام في محل قوله ما ذكره القاضى
 واما الخطاب وهو انه يحول على النذر المعين
 الوقت اوجب الكفارة فيه لغوات وقته كالمو
 فات بغير الوطى من المفسدات وذلك لانه قال
 وعليه القضاء والقضا اما يجوز فيما فات وقته
 المعين وذكر القاضى في الجامع الصغير انه اذا وطى
 في الاعتكاف المنذور وجبت عليه الكفارة قال
 وحسب ان يحوت كارة عين لان الله عز وجل
 نص فيمن نذر صوم شهر بعينه واوطى فيه غير
 عند قضاء وكفر كارة عين قال صاحب المستوعب
 وهذا يشهد لصحة تاويلي وقال صاحب المحرر انه يشهد
 لصحة تاويلي

٥٨١١

لصحة تاويلي لقول ابي عبد الله عليه السلام انما اوجب الكفارة
 لتأخير النذر المعين لا للوطى وذكر بعضهم روى
 ان كارة الوطى في الاعتكاف كارة عين وقيل
 في الرعايه والخلاصه قلنا قال صاحب الفروع
 وصحى قول ابي عبد الله عليه السلام وعنه عليه كارة
 طهار حكاها ابن الموصى في الارشاد عن ابي عبد الله
 وحسب ان يحول على قولنا تجب الكفارة وذكره البعض
 قول وكذلك ذكرها صاحب الرعايه والخلاصه
 وغيرهما وذكره في السمع والمقنع والمغنى واللمع
 في مسبوكه وغيرهما قول القاضى وقال ابو الخطاب
 في الدرر انه قال شيخنا في الخلاف يلزمه كارة
 طهار وهو ظاهر كلام ابي عبد الله عليه السلام في روى
 حصل وكاره قال السمع والمغنى انه ظاهر روى

١٣٧

خفي وهذا القول من ان عليه كفارة الظهار
 قد مره في المنظومه العبري والنهاية الصغرى والهاوي
 وقيل كفارة اليمين وكفارة الظهار
 ذكره في الرعيان والهاوي بعد حكاية الفولاني قبله
 وفرضنا المسئلة في التذلل المعين وقال في الفروع
 وذكر بعضهم انه قيل ان هذا الخلاف في نذر
 وقيل معين فلذا قيل يجب الكفارتان
 كما لو نذر ان يحج في عام بعينه فاحرم ثم افسد حجه
 بالوطي لزمه كفارة الوطي وكفارة اليمين للنذر
 وحكاه في المستوعب عن القاضى في الخلاف
 انه قال ان كان اعتكافه نذر الوقت بعينه ^{معلمه}
 مع كفارة الوطي كفارة يمين واختار صاحب الرعيان
 ان الكفارة كفارة الوطي في رمضان ولا وفيه

له ان

٥٨١١

له ان الوطي عندنا ان كفارة الوطي في رمضان
 كفارة الظهار اللهم الا ان نقول هي كفارة
 رمضان في الخلاف فان لنا قول ان كفارة
 الوطي في رمضان ليست كفارة الظهار
 وقد سبق ذلك فيلزم من منعه ولا حرم المباشرة
 في غير الفروع بلا مشهور **و** وذكر القاضى احتيالا
 لا حرم قال صاحب المحرر وهو بعيد وكثر المشهور
و وقيل لا حرم وحديث ابن بكير بن مالك
 دون الفروع لم يثبت اعتكافه **مسألة**
 وان انزل بالوطي دون الفروع فسد اعتكافه
 ودعي جماعة من اصحابنا عن **مسألة**
 وقال ابو الخطاب ان وطي دون الفروع فانزل
 بطل اعتكافه وان لم يسل لم يطل هذا قول
 جماعة اصحابنا **مسألة** قال صاحب المحرر

لهذا اقال **هـ** واصحابه وحكامه صاحب المغني قول المشافعي
 وقال الشيخ في المغني لا يكره عليه الا على روربه
 حنبل وقال ابن عثيم متى فسد اعتكافه
 بذلك خذ في الحاحه بالوطي في وجوب الخفان
 كما في الصوم وقال صاحب المحرر
 يتخير وجه ثالث اذ يجب بالانزال عن
 الوطي دون الفنج ولا يجب بالانزال عن المس
 والقبلة بناء على رواية في الصوم بذلك وهو اختيار
 المحررين وصحح في الرواية والحاوي حكم الانزال
 بذلك حكم الوطي في الفنج والخفان وغيرهما ومباشرة
 الناس كالعامد ذكره صاحب المحرر وقال على اطلاق
 اصحابنا **هـ** وعند **ش** لا توشع على
 على جميع اقول كالموطن عند قال صاحب المحرر وهو
 الاقرب عنده

٥٨١١

الاقرب عند كيند صاحبنا ان هذه مباشرة
 لا يبطل الصوم فلا يبطل الاعتكاف كما يشهد
 للعامد بل انزال فلذلك قال صاحب الفروع
 واختار صاحب المحرر لا يبطل الاعتكاف بذلك
 فمن الناس كالصوم ورأيه اعلم
ف ان يفسد الاعتكاف ففسد
 اعتكافه مطلقا **ومرشد** **ش** بمواكبات
هـ او زيارا **ش** كونه من اهل المسجد كالمسكين
 ولا ينبغي لانه غير معتد وان ارتكبه في اعتكافه
 ففسد اعتكافه **ومرشد** **ش** كالصوم غير المنصوص
 عن **ش** انه لا يفسد ويقتضي لانه من اهل
 المقام في المسجد ولو شرب حراما لم يفسد او ان يمين
 من سقته او عنبرها فقال صاحب المحرر ظاهر
 كلام القاضى في بطلان اعتكافه لانه من اهل

وكتب به في الثاني من وقد جالينا في كتاب الله
 قبل معناه لا يتكلم به عند الشيء براه مثل ان يبارك جلا
 قد جازى وقته فيقول وجئت على قدر يا موسى وذكر
 القس بن سلام نحو هذا المعنى قال صاحب الخبر
 ولا نه يصون كلامه المخلوق عن جوابه وينبذ
 فيها كلام الله وذكر **ابو العباس**
 ان قرأ عند الحق الذي انزل له او ما يناسبه حسن
 كقول له لمن دعاك بكتاب منه وما يكون لنا ان نتكلم
 به انما يقول عند ما اقمه انما اشكر الله في حرف
 الى الله وقولك من دعا الى سرقه والنسابة والسارق
 فاقطعوا ايديهم وقولك من جنته اذا دعته الى الجحيم
 ولا يباشر وقت وانتم عاكفون في المساجد ونحن ذلك
 ومو الله عن انفسنا ما لك ان تحدث ثانيا وحياته
 صديق الشقاوة قد خلوا على كسر في قوم الخمر
 الشقاوة

فتاويه

١٢٣
 فقال فيه بحسب اليا واسكان اليا وكسر اليا الثانية
 قال اهل اللغة يقال في استنزادة الحرف ايه ويقال
 صيه بالهايد في المزم قال الجوهري ايه اسم شئ به
 الفعل لان معناه الامر تقول للرجل اذا استقرت به
 من حديث او عمل ايه بحسب المزم قال ابن
 السكيت فان وصلت نوقت فقلت ايه فانما
 حديثا وقال ابن السكيت اذا قلت ايه فانما
 تامر ان يزيدي من الحديث المجهول بغيرها
 وان قلت ايه بالتنوين فكانت قلت هات
 حديثا ما لان التنوين تنطير وخوم كلام ابن هشام
 في تنوينه غيره فاما اذا سكته وكففته قلت اياها
 عنا قالوا الحسن قلنا ما زارنا قال قد حدثنا
 عند عشرين سنة وهو يمين يمين اي مجمع القوم
 حفظه ولقد ترك شيئا ما ادرى النسي الشيخ او كرم
 عبد ثم فتكلموا قلنا في ثنا فضلك وقال خلق الانسان

ما ذكرت لكم هذا الاوانا اريد ان احدثكم في شيء
 مسال فيه انه لا بأس بفعل العالم بحضرة احوالها
 اذا كان بيقينه وبلغه انفسه ولم يحسب في شيء واحد بعد
 تركه كالمدرع وفيه صبر ان الاستغناء بالقرآن في مثل هذا
 الطمع وورع الله في شدة من فعله عليه السلام في ما طرق عليه
 وعاظه عليه السلام لم انصرف وهو يقول وكان
 الانسان اكثر شئ جديلا **قال ابو العباس**
 ونهايه كثير ونزلت خلق الانسان ليعمل لما استقر
 فريشته العذاب وقيل المراد بالانسان النفس
 وقيل ادم فعلى هذا قال الاكثر عجل في حبه في اولاده واولاد
 العجالة وقيل خلق ليعمل استعجل خلقه قبل غروب الشمس
 من يوم الجمعة وقيل للانسان اسم خمس فقبل المعنى
 خلق عجلة قال الزجاء العرب تقول للذي يحفر منه
 اللعب انها خلقت من لعب يدين وان المبالغة في
 فعله وقيل فيه تقديم وتأخير والمعنى خلقت العجلة في

من جمع احوال الاشياء في نفسه الهادي احسن خط المصنف في هذا الموضع بعد ان استقر
 والى لا يستند وقطع به صاحب المحرر في شرح الداية
 محتجا به على المشكك فيها لانه جعل عمل ما اخذه عليه
 ولانه اخذ قنانيه وانما ضيق على نفسه وجزم به في التلخيص
 واذا اقام البينة انه غار دفع اليه وقل قول من غيب
 بینه فيه ولم **احد هاهنا قطع به**
 ومنه وصححه في الحواشي لانه لا يمكن اقامة البينة لان الفعل
 لم يوجد واما ذلك مجرد بینه بالقلب لا يطلع عليها احد والثاني
 لا يقبل الا بینه على الظاهر من حاله ونحو
 قبول قول من علم حاله ونهيه لذلك او علم صدقه وديانته
 ولا يقبل من غيره الا بینه قال صاحب الفروع وهو
 الرباط كالغزو قال وذكر بعضهم نفقة ذهابه وما يمكن
 من نفقة اقامته وقال الفاضل في الاحكام السلطانية
 فان كانوا امرابطين في الثغر دفع اليهم نفقة ذهابهم
 وعودهم وفي المسألة في تبيل الله الثغور في افراس

١٤٤
 ١٤٣
 ابي العباس
 عيسى
 لطف الله

يقومها وسلاح بقيته واجم من سبيل الله فخر عليه في رتبة الله
وغيره قال صاحب الفروع وهو المذهب عند الاصحاب
وقال ابو الحسن بن النعمان في محراب العناية انه الاظهر واختاره
الحنف في صحيحه جماعة منهم صاحب الخلاصة والفصول والحاوي
وطهارة اخرون منهم صاحب المهرج والمنصور والطريق
الاخرى — وعنه ليس اجماع من سبيل الله نقلها صاحب
وغيره واختارها الشيخ وغيره وقد مر في المقتنع ولم يذكر
في العمدة والندسة والاحكام السلطانية والمنقبة والجمعة
وغيره وذكره صاحب المحرر والفروع وغيرها
واطلق ابن الجوزي مستبوك الرواية واطلق
في الارشاد وجاهدين فاعلى الاول باخذ مع فقره
ومر اخذه مع غناه ولها — وفي النكاح
اصحاب لا ت اصدوا لا يعطى قطع به في المستوعب
والهداية وال...

ال...

١٤٥
والهداية والهداية والهداية والهداية والهداية
ابن النعمان في محراب العناية انه الاظهر والثاني يعطى
ذكره ابو المعالي كصينته بقلته في السبيل وفي الفصول
احتمل ان لا يحور الدفع اليه لانه غني بوجود الزاد والراطة
وكذلك ان يحور لانه احسن للصحة في سبيل الله فلا تنف
على الفقر كالجهد فغيرها يختص ذلك بالفرض فيعطى
ما يحج به الفرض او يستعين به فيه وهل يدفع اليه
في حق النقل على وجهين اطلقها في الحاوي
وغيره اصدوا لا يدفع اليه وقال ابو الحسن بن النعمان انه
الاظهر وقطع به في الحاوي وغيره وقد مر في الفروع والفاي
يدفع اليه قطع به في المستوعب وذكره صاحب
الفروع انه ظاهر كلام الامام الامير زاد صاحب الفروع
والحنفي قلته والشيخي في المهرج وقطع به في ادراك
الفاي وقال صاحب الفروع صحيحا لبعضهم وذكر صاحب

الفروع والواجبات من الحج وغيرهما المسلم على رواتبه
 وهو اظهر من اطلاق صلات الحاكوك وغيره المسلم
 على رواتبه من سبيل الله كالحج فله عليه
 من رواتبه المهور والصح كدب المهره صدره والرسول الله
 ليس لنا الا بغير جملته الوفاة ^{سئل الله} فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان ركبته فان العمد ^{سئل الله} فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان ركبته ^{سئل الله} فقال رسول الله
 فباض لها كالحج مع فقره ورواها مع غناه الخلاف السابق
 ويعطى لغيره العمد ورواها الخلاف ^{وعنه العمد}
 سنة مطلقا فليها ان قلنا عور ان يعطى ^{سئل الله} فقال رسول الله
 اليه فيها والا فلا وعلى المذهب الذي تقدم عن ان الحليس
 هو من السبيل ولا يصح فيه من الزكاة لا يدفع في العمد
 مطلقا وليست من السبيل ولذا نبأ جماعة الخلاف فيها
 عليه وانا اقول

٥٨١١

عليه وانا ان قلنا هو من السبيل فالعمد كذلك في الاصح
 واذا علمت الدفع الى الحال فانه يدفع اليه ناقصة
 او جمل او دنائير او دراهم يستعين بها على كسب ولا
 يدفع اليه سطحية ولا قدرية ولا زادة لان ذلك قيمة
 والقيمة لا تجزى في الزكاة في احدى الروايتين
 وتجزى في الاخرى ^{سئل الله} فقال رسول الله
 وسئل الله ^{سئل الله} فقال رسول الله
 ليح فلم يح استرجع منه وان فضل بعد حجه وعسده
 فضل مسوق في رده الخلاف السابق في الفاز

الفصل الثامن في سبيل

وهو المسافر المنقطع به في سفره سمي به لانه لا يزم
 الطريق كما قيل للطاير ان المال له وماله وانما
 يعطى اذا كان مسفرا مباحا وفي نزهة واما

اظهرها خارجة من صاحب الفايق والفروع وقال ابو الحسن
 في خبر باب العنابة لا نزهة في وجهه وتقدم هل ذلك تضييق
 ام لا واختار بعض اصحابنا جواز الدفع وعلله غير واحد
 بان له ليس بمقصود قال صاحب الفروع قد لا يعطى
 في سفره كمن قال وهو نظير اياحه التخصيص فيه ولا يدفع
 الى من سافر من مقصوده **وشرح** ولم يدركه في ابنا
 فيه خلافا فان تاب فعلى وجهين اطلقها الاول كتاب
 وسبق الدراية بخبرها اصلها يدفع اليه صاحب الفايق
 والحاول والفروع ~~والفروع~~ وقطع به في الخبر
 طلب احصاء الاكثر **و** والى لا يدفع اليه وقيل
 لا يدفع الى صاحب السبيل الا في سفر طاعة قطع به في
 الحاول والرعاية الصغرى وذكر صاحب الفروع انه
 جنم به من الرعاية به قال كذا قال وقال ابو بكر

في التبيين

٥٨١١

في التبيين ابن السبيل كل منقطع به يدفع اليه منها
 ما يدفع اليه في موضع وفي ادراك الفايق يعطى الايب
 ولو من فريجه ومحمد من وجهه وهو في بعض نسخها به
 ابن رزين فانه قال وفي سفر فريجه ومحمد من
 ولم اجب ذلك في نسخة اخرى وهذا الوجه الذي حكيه في
 السفر المحرم لم اجبه في كلام غيرهما بل قطع جميع الاصحاب
 بعدم الدفع في السفر المحرم ولعل ذلك التيسر على ابن رزين
 عند وضع النهاية وتابعه عبد الحميد فانه قصد
 رجحنا به هذا تخيير كتاب ابن رزين هذا ولم يحقق
 النظر عند هذه المسئلة فكتب ذلك متابعه ولعل في كتاب
 ابن رزين شبهة او غلطه منه في اصل وضعه وهو
 لم يعد النظر فيه لاجور الاجل قبل ذلك ويكون وضعه
 صحيحا وغلط فيه بعض الكتبة له وهو انه كان وفي سفر فريجه
 ومحمد بعد التبيين ليوافق ما ذكره الاصحاب لم ان يملك المومنين

راه ذلك ولم يحس النظر فتابعه واما كلام عبد المؤمن فاني رايت
في تفسير خطه ومن انشا السفرة في بلدة فليس التمثيل
فلا يدفع اليه ولو لم حاجة جزاء به واختاره الاكثر **وه**
وعن الامام محمد بن عيسى **وش** يعطى
يدفع اليه مع ضروره شديد لا بد من الذهاب اليها
فعلى قولنا يعطى المنقطع دون المنقضي ياخذ ما يوصله
الى بلدة كذا حاله اكثر الاصحاب فلو ذهب لغرض
صحيح وانقطع قبل وصوله الى غرضه فلا يعطى ما يوصله
الى بلدة فقط ويترك غرضه ام يعطى قدر ما يذهب به
الى بلدة غرضه وعوده الى بلدة ظاهر كلام الاصحاب
لا يعطى لذاته الى موضع قصد بل يعطى ما يوصله
به الى بلدة فقط واختاره الشيخ وذكره صاحب
المحرر ظاهر المذهب ورواه صالح وغيره

وانتهى كلامه

٥٨١١

وانتهى كلامه ابي الخطاب وقيل يعطى ما يذهب
به لبلوغ غرضه وعوده الى بلدة قطع به والمشتق
وما لا يخرج وروى عن الامام محمد بن عيسى
وعوده الى بلدة وقال صاحب الفروع وياخذ ايضا
لمنتهي قصد وعوده الى بلدة فيما روى احمد رحمه الله واختاره
اصحابنا حكاية الشيخ عنهم لان الظاهر انه اذا فارق
وطنه لم يقصد صحيح فلو قطعناه عليه اصدرنا به
وعندى ان كان في ترك الغرض اضرار به او
كان لا بد له منه اعطى لذاته اليه وعوده وان
لم يقصد به او كان له غرضه غنيه لم يعط الا ما يوصله
به فقط وعلى قولنا يعطى المنقضي ياخذ ما يوصله
لذاته به وروى عن ذكره صاحب المحرر والمشتق
وعنيهما ويعطى مع مقدم بالموضع الذي انقطع فيه

دون غناه به ولا يفتقر كون غنيا ببلد او بلد اخر غير دفع
 اليه ولا يرجع عليه اذا وصل الى بلد غناه ويقتل قوله
 انه ابن شميل ببينه وبلد وزها **و**
 احداهما لا يقتل الا ببينه قطع به في الدرر والمقتنع
 وعمرها والباقي يصل به وها قطع به في البحر وقدمه
 في الحاوكة وقال صاحب الفروع ان لم يعرف بالفتى
 في الموضع الذي انقطع فيه دفع اليه وان عرف به لم يدفع
 اليه الا ببينه وصديق في ارادة السفر بلا عين
 قتاله جماعة من اصحابنا من طه ما لا يتحقق انه لا يفتقر
 الى بلد كما منقطع ياخذ كالمساكين الى بلد فان لم
 ذلك ولم يتحقق له اخذ في طاهر كلام اصحابنا و
 بلي والمنقطع اذا امكنه الاستدانة من موضع انقطاعه
 يجوز له الاخذ ولا يلزمه الاستدانة ولو كان غنيا
 ببلد في طاهر

٥٨١١

ببلد في طاهر كلام اصحابنا و
 غنيا في بلد وامكنه الاستدانة في موضع انقطاعه
 لا يجوز له الاخذ وابن الشميل اذا وصل
 الى بلد بدون ما اخذ او فضل منه فضل بعد
 وصوله فان كان فقيرا فهو له ما لم يخرج من الغنا
 وان كان غنيا رد ما اخذ او ما فضل منه قطع
 به في المسعودي وغيره وقد مد جماعة منهم صاحب
 الحاوكة والفروع وعمرها **و**
 الفروع لان الاخذ قارنه ببيع سابق يقتضي
 النخبة لم لو لا الحاجة المعارضه فيظهر على المقتصر لو لا
 المعارضه وعنده هو له ويجوز اخذ مستقرا
 كالمحاتب والغارم على سابق وفي الحاوكة ما فضل
 رده في احكام الدينين وقال ابو بكر الاجري
 يلزمه صدقة المساكين قال صاحب الفروع كذا قال

مال ولعل مراده مع جهل اربابه وانما ضعفه لانه لا يخلو
 اما ان يكون له فلا يلزمه اضرابه اولا ربا به فلا يلزمه
 اضرابه لغيره فانه اضعف كلامه قلت وكلامه متجه
 لكونه لما اخذ ولم يملكه فهو للمساكين لكونه زكاه فيلزم
 اليه لکن لو قيل بالاستيجاب كان اول لانه ان كان
 له فقد تصدق به وذلك مستتب وان كان لغيره فقد
 براء منه والمسمى فيما فيه الخلاف البراء منه
 ان ابن السبيل هو الغازي وان في سبل الله مواضع
 الجهاد والرباط ولا بد من ابن السبيل السؤال على
 الطرقات ومن عصي في سفنهم لم ينقطع دفع
 اليه وكذلك لو عصي بعد الانقطاع في ظاهر كلام اصحابنا
 وكثر خصالهم والقصر وقد تقدم هناك خلاف وغرب

في الزنا

٥٨١١

في الزنا وانقضت مدته وليس معه ما يعو دبه الى بلد يدفع
 اليه ما يعو دبه وهل يدفع اليه في ابتداء السفر لو لم يكن
 معه ما يسافر به محض على احتمالين وانما يدفع الى
 ابن السبيل قدر الكفاية المتعارفة له ولا مثاله ولا يزداد
 على ذلك فلو كان ممد لا يقدر على الركوب على الرجل دفع
 اليه قدر كلفه الحمل ولو كان لا يقدر على خذله نفسه
 دفع اليه قدر اجره من خذله وانما من خذله نفسه
 فلا يدفع اليه اجره خادما ومن يقدر على الركوب على الرجل
 لا يدفع اليه ركوب الحمل لو اراد ذلك ومن عادته المشي
 يدفع اليه قدر نفقته فلو اراد الاخذ للركوب
 مع خوف العجز جاز ومع عدمه يتوجب احتمال الان
فصل يجوز دفع الزكاه الى مستحق واحد
وهو محمد وابي يوسف ويستحب استيعاب

الاصناف الثمانية بها اختاره الأكثر **وط** **ن** **ث** **م** **ع**
 واصحابه وهي الحاوي الاولى ذلك واكمل صنف ثانياً
 حيث وجب الاختار الى قاله صاحب الفروع والاستيعاب
 فخرج عليه اختاره الخ من والفاسي وابو الحسن محمد بن العباس
 وقال صاحب الفروع اختاره الاصحاب وهو المذهب
 رحمه الله الحوري في مشيخته والدينجاني في الخلاصة
 رفاقا لمن تقدم وذكره صاحب الفروع **وه** **م** **فا** **ذا**
 اقتصر على صنف واحد اجزاه كالوفرق في الساعي
و ذكره صاحب الفروع وذكره صاحب المحرر
فيه **ع** وكوصيه لجامعه لا يفتي حصرهم **و** **ذكره** **صاحب**
 الفروع وقال محمد بن علي هذا والذي قبله خمس الغنيمة
 وكقول له ان شئنا الله مد يعني فما لي صدقة
 فشتي مد يعني وعنة يجب الاستيعاب

اختارها

٥٨١١

اختارها ابو جبر وابو الخطاب **و** **ش**
 فخرج بها ان عدم يعقبت الاستيعاب
 من وجد منهم وقال في الحاوي في روايه وجوب
 الاستيعاب ان فرقها رب المال لا الامام وهو مدبرهم
 وعدم كلام صاحب المحرر والفروع في الساعي فاعلى هذه
 الروايه من وجوب الاستيعاب لا يجزي دون
 ثلاثة من كل صنف **و** **ش** **الا** **العامل** **فانه**
 يجوز ان يكون واحدا **و** ذكره صاحب الفروع
 وغيره مع انه يلفظ الجمع وفي سبيل الله وابن السبيل
 لا جمع فيه وقال بعضهم لان ما ياختاره اجده فلذلك
 جاز ان يكون واحدا فعلى قولنا ليس باجده
 يتفرد به ان لا يجزي دون ثلاثة ايضا والله اعلم

وعلى قولنا لا يجزى اقل من ثلاثة لودفع الى اثنين صنف
نصيب الثالث وهل يفهمه بالثلث لانه القدر
المستحق او باقل جزء من السهم لانه المجزى قال صاحب
الفروع وحده على وجهين **كالا** صفيه اذا
اكثرها والاولى هنا التفتين بالثلث لانه القدر المثلث
اليه وللشافعية وجه **واخذ** صاحب
الفروع وحده مناهما عن احمد رحمه الله تجزى واحد
من كل صنف واختاره ابو الخطاب الانتصار
وصاحب المحرر لانه لما لم يكن الاستغراق لكل
على الجنس **وقال** في الانتصار في خمس الغنيمة
اذا وجب الاستيعاب فيه لم لا نقول به في الزكاة
وكذا بنا جماعه هذا الخلاف على قولنا في الاستيعاب

ولم يبين بعضهم

لم يبينه بعضهم وقال بعضهم سمي الاستيعاب وهل
يجزى اقل من ثلاثة من كل صنف على وجهين
وهو طريقة السهم في المقنع ولا يجب التسوية بين
الاصناف ان وجب الاستيعاب كتفصيل
بعض صنف على بعض **ذكر** صاحب الفروع وقال
للفقهاء بخلاف المعين وقال صاحب المحرر وهو
ظاهر كلام ابي بكر يعطى العامل الثمن وقد نص عليه
احمد رحمه الله تعالى وتقدم ذلك وذكر صاحب الفروع
ان احمد نص على وجهين **وس** وقال
صاحب الدعاء ان قلنا ما ياضه العامل اجمع
اجزا واحدا والا فلا **ذكر** صاحب الفروع
وان اضحى رب المال الزكاة بنفسه سقط
سهم العامل **قال** اصحابنا **ذكر** صاحب الفروع

وهل تكفي الاصناف الموصوفة ببلده ان حصة بقوله النكا
 ام لا يكفي ويفرق على ما وجد من الاصناف ببلده
 وينقل الى بقية الاصناف على ما بين احد
 يكفي الموصوف ببلده اختاره جماعة وهو صاحب الفقه
 والثاني لا اختاره بعضهم ومن فيه شعبان يستحق
 رجل واحد منهما الصدقة مثل ان يكون فقيرا
 غاربا او غاربا غاربا ونحو ذلك جاز ان يعطى لهما
 ذكره ابن البناء قال صاحب المحرر على الروايات
ومر لانه عليه السلام اعطى سبعة من الفقهاء
 وردين الكفارة وللعموم كشيخين وكالارث
 بجهتين وتعليق الطلاق بصفات ختم وعين واحد
 واختلف اصحاب السماع في ذلك فمنهم من ذكر قولين
 احدهما اجوان

٥٨١١

احدهما اجوان والى الجواز والى الجواز الا باحدهما فيقال له
 حشر يا ايها الذين آمنوا من حمل القولين على اختلاف
 محليين فقال ان تجانسا بان كانا لمصالح نفسية كالفقير
 والغارم او حاجتنا اليه كالغازي الغازي لذات
 البين اعطى باحدهما والا اعطى بهما لا خلاف
 معناهما قال صاحب الفروع وغيره من اصحاب الجواز
 ان يعطى باحدهما لا بعينه لا خلاف في احكامها في
 الاستقراء وغيره قال ^{صاحب الفروع} وقد قيل لا استيعاب
 فلا يعلم الجميع عليه من المختلف فيه قال وان اعطى
 لهما وعين لكل سبب قد راوا لا كان بينهما نصيب
 تظهر فابيد نه لو وجد ما يوجب الرد انتهى كلامه
 وهذا الذي ذكره اذا امكن فان لم يمكن مثل ان يعطى ما بين

١٥٢

للفقر والغرم والغرم الذي عليه ثلثا به فعلى قولنا
 الى الفقير اكثر من ثلثين او قيمتها من الذهب
 يجمل ان يختصب بحسب الفقر والباقي للغرم
 وحمل ان نأخذ لكل شيء قدر حصته من الماف
 فلو كان المدفوع اليه مائة ومائة وسبعين وعليه
 ثلثا به اخذ للثلث ثلثا مائة ومائة وثلثين
 خمسة وسبعين وهو ظاهر والله اعلم
قوله ويسمى للانسان عرف
 زكاته الى اقارب الدين لا يثرونه ولا تلزمه
 نفقتهم فينفقوا فيه على قدر حاجتهم **قوله** صاحب
 الفذوع وغيره **قوله** الكراهة ايضا
 وعنه الجواز ايضا وتقدم كلام القاضى اخى الصنف
 ربة المال الى

ربة المال الى العامل اقارب الدين لا تلزمه نفقتهم بل دفع
 لهم زكاته دفعا لهم قبل خلطها بغيرها وبعد الخلط هم
 فقير ولا حرج لهم بها لان فيها ما لهم به نصف وتقدم الزكاة
 الاقرب **قوله** والا حرج **قوله** وان كان الاجنبى اصفى
 اعطى الكل ولم يجاب به لا يقتضيه الجار او امر غير
 الجار **قوله** وكلما قرب كان اولى والقرىب اولى من الغنم
قوله كما ذكره صاحب المحرر قال صاحب الفروع
 والذكي وجب له في كلام الشافعية كذا حينما وتقدم العالم
 على العامل والدين على غيره وعلى هذا تقدم الاكثر
 علما ودينيا على الاقل ولا حرج دفع الزكاة الى الجوار الدين
 وان علوا ولا الولد وان سفل سواهم الا ان
 وغيره وسواهم كان الدفع الى حال كونه النفقة او لا
 صاحب المحرر والفنوع انه لا حرج الدفع الى حال كونه النفقة
قوله وهو معنى كلام ابن المنذر وقال صاحب الفروع وغيره

لا يرى حال لا يحسد النفقة حتى ولد البنت فعلى
 وقال صاحب المحرر اذا كان في غور النسب
 ولا نفقة له عليه كما اذا لم يتبع له ماله وكالا بن الفقير
 اذا كان بالفناصحة عند أكثرهم وعلى ورثه لنا ونحن
 فهذا لا يجوز الدفع اليه قال سوامي ذلك الوالد وان علن
 والولد وان سفل حتى ولد الدف نفق عليه وارتد
 القاضى في خلافه **و** واصحابه وقال غير من اصحابنا
 لا يفرق بين الاحد او الحرات من قبل الام او قبل
 الاب واصلهم احد رخص الله رسول الله عليه السلام
 فيمن اشرك رخص الله من ان ابني هذا سيد فجعله ابنة
 ولا ضمان المالك بينهما عاده فيجبون صار فالنفس
 وان لم يملك بقراده احدهما للاخر وكقرابه الرضا الله
 عليه وسلم وان منعه المفسد الحق القاضى وغيره من
 اصحابنا وقيل

اصحابنا وقيل يجوز الدفع الى الدف وصاحب قاع المذهب
 من قان ولد البنات لا يدخل في مسمى ولد الولد فاذا وقف
 على ولد ولد او او ولد له لم يدخل ولد البنات واعتبروا
 بذلك البيت وذكر صاحب المحرر ان يجوز الدفع اليه
 حال بعض اصحابنا وصوطا هو كلام ابي الخطاب واختار القاضى
 على المحرر **و** وذكر صاحب الفهرست

جواز الدفع اختيار القاضى وابي الجبار
 حال ذكر صاحب المحرر ظاهر كلام ابي الخطاب وما هو كلام صاحب
 المحرر والفرع من بعض ايهام يعطى ان الخلاف في غور
 النسب حيث لم ينفق له لا يبرم به وانما الخلاف في الدف
 البنت فقط كاقول ذكر غيرهما وقال النزيل كشي وغيره
 لا يبرم من الصدقة المفترضة للوالدين وان علن في صفة
 وان كان من ذوق الارحام ولا للولد وان سفل وكان ذوق

والميموني والروابي الثانية المنع مطلقا اختار
 جماعة وقطع لآق الميموني والاشارة والابضاح والقاضي والروابي
 في خصالها وايضا الخطاب في العبادات الخمس والروابي
 الثالثة لا يجوز ان كان يرثه وان لم يرثه جاز اختارها بعض
 والروابي الرابع ان كان له نفقة واجبه لم يجوز والا
 جاز فالصاحب الفروع اختارها الاكثر منهم الحنفية
 والقاضي والروابي وصاحب المحرر وقطع به القاضي
 في الاحكام السلطانية وابن ابي موسى في الارشاد واسم
 في العمدة وصاحب المفتي وادراك الفايه والقاضي عن الدين
 في المفردات وفرض جماعة المسئلة والخلاف فيمنع
 عن نفقته لا يمس يرث وان ورث احداهما الاخر كونه
 كونه ورس اخيهما وعقيق ومعتقه واخوين احدهما
 ابن قالوارث منهما تلزمه النفقة في احدي
 الروايتين

هذه القطعة من جمع اجماع الشيخ
 يوسف بن محمد بن عبد الله بن ابي حنبل

الروايتين صحيح في الفروع ومن رفع الزكاة اليه
 الخلاف وعلمه الاخر ومن الهادي الوارث
 غير عودك النسب على روايتين ومن المخطوم
 الحبري من تلزمه النفقة غيرها على قولين وخوم
 في المنع والمحرر الا انها حكايا واسم
 البلغة والملخص ان اتسع ماله للنفقة على
 القريب الوارث لم يقط في اصل الروايتين
 والاخرى يجوز ويجوز دفعها الى ذوى الارحام
 اذا لم يرثوا فان ورثوا فغلبت روايتين
 احدهما يجوز الدفع اليهم صحيح صاحب الفروع وغيره
 والعمامة لا يجوز اضرارها ببعضهم ومال صاحب المحرر
 القدر به غير عودك النسب ومن لاك نفقته فيجوز
 الدفع اليه مال صاحب الفروع وغيره وفي الارث

خط المصنف
 بيد

بالرد الخلاف وهو الرعاية يجوز وفيه رواية وتقدم
 كون القريب عاملا وقال صاحب المحرر لا يحمل
 الرواية انه يعطى لفقيه النفقة الواجبه نحو كون
 غارضا او مكاتبا او ابن سبيل بخلاف عمودي النسب
 لقوم القرابة وجعلها في الرعاية لعمودي نسبه في الاعطى
 لغرم وكما به في قول ونحو ذلك في الحاوي قال وفي
 جواز اخذ عمودي النسب ومن منع من الاقارب
 في رواية للغرم والكتابة وكما
 وجب السمع وغيره انه يعطى قرابته لعماله وتاليف وغيره
 لذات البين وغيره ولا يعطى لفقيه ذلك واذا تطوع
 وهو معنى قول بعضهم تبرع بنفقة شخص لا يلزمه نفقته
 لقراية اوتيم او غيرهم وضمنه الي عياله فله يجوز له ان يبيع الدار

58.7

١٥٨
الزكاة على روائس ذكرها جامع وقال
صاحب المحرر وغيره ان كلام اهل الحق الله يدرك على روائس
لان الله يفرق عليها اصداهما يجوز قال صاحب الهندوع اختاره
الاكثر وقال صاحب المحرر انه طاهر كلام اهل الحق والفاضل
واكثر الاصحاب **وط** **ث** **ش** **ه** واصحابه
قال اهل الحق في روائس محمد بن عبد الله بن بنيع في الرجل
له الاخت الضعيف هل يعطيه من زكاته قال ما كان
يجب عليه حق لها فلا وقال في روائس ابن القيس من
لم يجمع عليه بالنفقة له فلا بأس ان يعطيه قال
صاحب المحرر وهذا يعم من كان في عايلته ومن لم يكن
والثاني لا يجوز نقله الاكثر واختاره جماعة منهم
ابو جبر في التنبيه وارب بن ابي موسى عن الارشاد
وكذا اطلق هذه الرواية الاكثر وقال صاحب المحرر وغيره

لا يجوز ذلك اذا اعطاه ما يصرفه في نفقته المعتادة منه
 وظاهر كلام عمر هو اصرافه بها اولا قال الله في روايه
 الا انهم يعطون من الزكوة لا يجبر على نفقته ولا ينفق عليه
 فاما ان يعطى عن نفقته عليه في ذلك حاله فلا وسيل
 في روايه ابي داود عن رجل له قدر به يعطيه من الزكاه
 حال ان كان في عياله فلا يعطيه من الزكاه وقال في
 روايه اسحق بن ابراهيم فيمن له قدر به لا يرثونه هل
 يجزي عليهم من الزكاه قال اذا لم يكونوا في عياله فلا بأس
 وقال الله من صور ولد له سبل سفين يعطون في
 عياله وليست نفقته له فقال يعطى لا يجبر على نفقته وان كانوا
 في عياله فقال احد لا يعطى من عياله وان لم يكن قد سا
 وقال في روايه حسد لا يعطى من الزكاه من يملك

ولا من يجبر على نفقته

ولا من يجبر على نفقته فان فعل لم يجزم وقال في روايه اذا كان
 قد عود فق ما يبرأ فيجعله في ماله وليجعله من الزكاه ولا يعطى
 من الزكاه من يملك ولا من يجبر على نفقته وان
 اعطاه لم يجزم قال صاحب المجمع روى عن هذا الكلام كلامه
 يدل على المنع قال وهو موافق في المعنى لخصوصه في
 وجوب الفطر عنه قال ولذا قال في روايه الا انهم
 وابداهم بل اجزم وقد سئل هل يعطى زكاه الفطر قوما
 يقف لهم لا يكس عليه ان يعطاهم فقال نعم ان يعطى عنهم ولا ينفق
 ان اى موسى في الارشاد لا يدفع الى من مودته من قريب
 او بعيد وفي التنبيه لا تدفع الى كل من كان في عياله
 بواجب ادخله او يغير واجب وسعها صاحب
 المسعودي وروى ذلك عن الامام في واجته
 له جماعة بانه ينفق على تركه فيكون قد وقى بها ماله او غيره
 ولذا لا يدفع اليه شيئا في غير مودته التي عوده اياها

108

تبرع عاجز فبر عليه وقد قال احمد رحمه الله كانت الطلوع
في الزكاة لا تدفع بها زكوة ولا تجابي بها قريبا واصح به صاحب
المحرر هنا ورد في المعنى المذكور بانه نفع لا سوط
به واجبا عليه ولا يجب به مالا اليه كالسوط في عايلة
والمستحق من المحرر ان يبقى ماله بذكائه قال احمد
هو ان يكون عود قوما بدين ماله فيعطيه من الزكاة ليدفع
ما عودهم هذا واجب وذلك تطوع قال صاحب الفروع
قالوا وهذا اذا كان المصطفى غير مستحق للزكاة وظاهر هذا
انه ان كان مستحقا جاز وقال احمد رحمه الله سمعنا
ابن عيينة يقول لا بدفع بها زكوة ولا يجابي بها قريبا
ولا يمنع منها بعيدا قال احمد دفع المذمة ان يكون لبعض
قد ائتم عليه حق فيكافية الزكاة واذا كان له ورث
محتاج وغيره اخرج منه فلا يعطى القربى ويمنع البعيد

بدرعيل احمد

٥٨١١

بدرعيل احمد ولا يجوز دفع زكاة الى زوجته حرم به افتاء
الاكثر وحكام المال فذكر وصاحب المحرر والفروع
بمعنى الرعاية لا يجوز وقيل بل يرب وتنعى في الحاقول وقال
ولا يجوز دفع زكاة الى زوجته في الرعي والولاء
ومع القايق وفيها وجه وكذا اطلق الاصحاب منع الردف
الى الزوج من غير استئذان وقال صاحب الفروع لم يستثن
جماعة شيئا وظاهر هذا انه لا يجوز في حاله الا حوالا
وذكر صاحب المحرر ظاهر المذهب **وهو** وقيل المنع
انما هو اذا دفع اليها للفقر والمسكنة فاما ان اعطاها
لقضاء دين او كفاية جاز ذكره القاضى في المحرر
ولذا قال صاحب المحرر حين جماع في المسئلة
الا جماع في الدرع للفقر والمسكنة فاما ان اعطاها للفقر
والاحتساب فانه يجوز ذكره القاضى وظاهر المذهب وقال صاحب

الغزو واصل بحور لغز نفثه وكما به لانه لا يدفع عنه
واجبه كعمودى نسبته والنزوح به الناشئ كغيبه
ذكره في الانتصار وغيره ويتقرب به الجواز لعدم
وجوب نفقتها عليه والصغير كالغبير ويتقرب
لا ان لم يحل النفقه والغايه كالحاضره ويتقرب
لا في غيبه لا يحل فيها النفقه ولو ذهبت به الى الجحر ما
وكان قد حج قلنا تجب نفقته عليها فيجب به في جواز
دفعه اليها احتياالا وهلك حور للمراه دفع
زكاتها الى زوجهها فيدر وابتار ~~الطلاق بالبر~~
~~الطلاق~~ ~~بغير~~ ~~صدورها~~ يجوز اخذها في القاضى
واصحاه والشيخ وصحى اند الجوزى في مشبوكة وقطع
به في النسبه وانما المراه العظمى والقاضى يعقوب
في روى مسابلهما واند السرى في الوحيين

وقدمه الشريف

٥٨١١

وقدمه الشريف مسابله وعبد المومن في اذكر الفايه
~~واى يوسف~~ ~~والمجاهد~~ ~~والعاصم~~
لا يحور وذكرها صاحب المحرر اصهار الحورى والى
واى الخطاب والخلال وقال صاحب الفروع
اخترها جماعة منهم الحورى والى وصاحب المحرر
مال وصكا غير اى الخطاب ~~وهو~~ وذكر الخلال
ان القول بعدم الجواز القول الذى علمه له
وان القول بالجواز قول قد يم جمع عنه
وقد اطلق الخلاف جماعة منهم القاضى في الجامع
الصغير والاحكام السلطانيه والخصال وصاحب
الاختصار وابو الخطاب في العبادات الخمس
والمدايه وصاحب المستوعب واند البنا في
الخصال والشيرازى في الاستقار والى ايضا في

والفخر من البلغة والتأخير وأبو البركات في المحرر وصاحب
 الحاور وأطلق الكل رواسد وأطلق
 في الخلاصة والمنظومة الخمدك والزهايد لا بد من
 قولين وقد أطلق الأكثر المنع وظاهره لا يجوز مطلقا
 في حاله من الأحوال وقيل المنع أن أعطى للفقر والمسكين
 وحوز لغرم نفسه وكاتبه كالزوجه على ما تقدم فيها
 وقد فرغ من جماعة من اصحابنا المسئلة في الزوج فقط وذكرها
 بعضهم فيها وتجمعها في الفقر ومع في الحكم فيها ولا يجوز دفع
 الزكاة إلى فقيرها لا زوجه غني كذا قاله وأطلقه الأكثر
 ومن المنتجب والمنفرد يتفق ومعناه في الزوجين وظاهره
 الأول لا يجوز إلى غير مدخول لها وصغيرين وناشئ
 وظاهر كلام صاحب المصنف والوجه في اجزى وفي تقليد الصحاب

ما يقتضيه

٥٨١١

ما يقتضيه فانهم قالوا لا يا مستغنيه بالنفقة لكن
 قال بعضهم كفناه ما بد منها الذي عليه قالوا وكولك
 صغير فقيد ابو موسر قال صاحب الفروع بل
 في المعافاة منه وثبوته في الزمة وهو يجوز دفعها
 في نفقة لازمة فيه وهاهنا أطلقها
 في الغني غير غني احد في المحرر قال صاحب الفروع
 اختار من الأكثر والى يجوز وذكرها صاحب المحرر
 في معنى التدبير على راسد وكذلك ذكرها
 غير قال صاحب المحرر وذكر صاحب الكافي فيه
 ان النسيب الذي يجب نفقته على نسبه له
 الاخذ من الزكاة قال لان استحقاقه للنفقة
 مشروط بفقره فيلزم من وجوبها له وجوب دفع
 الفقر بخلاف الزوج فانه معافاة منه ولا يشترط

المجوزة وصل للامام المطالب بالندى والخفارة على
وهمين اطلقها اليهم وصاحب العزيم احدها
له ذلك نصر عليه وكفار الظهار واختار بعض اصحابنا
والنابى ليس له ذلك اختار بعضهم وعلله اولي لعدم
ورود الشريعة به وظاهر القرآن ان امره الى موقعه
يقوله ينفون بالندى وموله وكفارة اطعام عشرة
مساكين من اوسط ما يطعمون اهليهم وموله في
رقبه من قبل ان يتماسا ويجوز دفع الزكاة الى
الخواريج والبلغاه نصر عليه في الخواريج اذا غلبوا على
بلد واخذوا منه العشر وقع موقعه وقال
العاصم في الشرح هذا الجمل على انه من جوا يتناول
وقال في موضع اخر انما يجزى اخذهم اذا انضبو

لم امام

هذه القطعة من جمع الجوامع الشيخ توفيقه
عبد الاكابر
المصنف
بيده

لم اماما وظاهر كلامه في موضع من الاحكام السلطانية
انه لا يجزى الدفع اليهم اختيارا وهو المختار وعن
احد رحمه الله تعالى التوقف فيما اخذ الخوارج
من الزكاة وقال الحنفية ان اخذ الخوارج زكاة
النسابة فقياسا لان الامام لهم وجوبها بحكمها
وقيل لا لان مصدرهم للفقراء ولا يصرفونها اليهم ولهم
مولى بالان ان يولى النقد في عليهم اجزا وكذا
الدفع الى فاجر وقاسق لانهم بما عليهم من التبعات فقل
وذكر اردق في الجبل في الفايق حكي دفعها
الى الخوارج والبلغاه في احد الروايتين
نصر عليه قال احمد رحمه الله في رواية اسود هالي
اذا غلبت الخوارج على موضع قوم واخذوا زكاة اموالهم

هل يحرك عنهم قال بروي **فمن** **الذي** **عنه** **قال** **الحمد** **لهم** **فصل** **له**
 تذهب اليه فقال اقول لكل **فمن** **الذي** **عنه** **قال** **الحمد** **لهم** **فصل** **له**
فصل يحرم نقل الزكاة الى بلد
 تقصر فيها بينها الصلاة للساعي وغيره سواء كان لشراء
 حاجه او ربح مائة او لا **فمن** **الذي** **عنه** **قال** **الحمد** **لهم** **فصل** **له**
 عبد الله والميموني واقتار **الالاكثر** **فصل** **له**
 وفي التعليق للقاضي وقاله ابن البناء يحرم ونقل
 بحمد بن محمد لا يعجزني فان فعل ففي الاجتزاء روايتان
 احدهما تجزي اختاره الواخطاب والسبع وغيرهما
 وقطوعه في التخيير والمنقبة والمنور **فصل** **له**
 العن وع وذكر صاحب المحرر **فصل** **له**
 وكذا في مسافة القصر

وكذا في مسافة القصر **فصل** **له**
 واين جاهد والقاضي وجماعه وقواه في المنقبة والمنور
فصل **له** **فمن** **الذي** **عنه** **قال** **الحمد** **لهم** **فصل** **له**
 وذكر صاحب المحرر **فصل** **له**
 وفي ذلك من كلام صاحب المحرر ونقل الثاني الى الاول
 والافول الى الثاني قال صاحب المحرر وغيره محتج بالماي
 لانه دفعها الى غير من امر يدفعها اليه فكان كصداقها الى غير
 الاصناف او ما هو رصيدها في فقر البلد فلزم كالتصديقه
 قال صاحب العروة والعروة لا تتناول له لغيره قال
 في فتاوى القابلية **فصل** **له**
 حال ومن تصد الاول **فصل** **له**
 العروة **فصل** **له**
 بان بالمنع فيها وجه في المذهب

قال والصحيح التسليم يعني تسليم مخالفتها الزكاة في الحسم
وفرق بانها لم يحس مواساه بل عقوق به وان الواجب فيها ليس
بدراتب في المال بل يكون بالصوم ثاره وبالمال الصرى والزكاة
مواساه ورتبه في المال وقد اطلق الرواسد في الزكاة
حاجه منهم الحسم من المصلحة والمصلحة في المصلحة وصاحب الحماوى
وعمرهم ولا فرق في النقل بين التضرع وعمره وعنده يجوز
نقلها الى التضرع ذكرها صاحب الفروع والحماوى وغيرهما والله
الفاخر بان مداريطه الغازى به قد تظلم ولا يجنبه
المفاويفه ان حاجه الاخذ فيه لا تقترب فخذ المكات
وقال الفاضل في الاحكام السلطانية واختلفت الروايات
في سهم سبل الله هل يحوز نقله الى الناظر في التضرع على
رواسد وكور هل الكفارة الى التضرع

في الحماوى

في الحماوى وعمره وقيل لا يحوز وعنده يجوز نقل الزكاة
الى غير التضرع ايضا **ومر** مع رجحان الحاجه ذكره عنه
صاحب الفروع وان **هـ** كرهه الا لقرابه او رجحان
حاجه وذكر صاحب المحرر **بـ** **وهـ** وكما
يكره نقلها الا الذي قرابه مقابله لقرب المكان فنقل
القرابه قال وقال **مـ** **وهـ** بعدد الكراهه
اذا كان البلد المنقول اليه اشد حاجه وان **مـ**
اسمى لاهل الامصار نقل زكاته الى المدينة خاصه
واختار الاجيرى الى المدينة اهلها جواز النقل لقرابه
وكور النقل دون مسافه القصر نقله عليه اذنا
الاكثر لانه في كل بلد واحد بل ليل احكام رخص السفر
قال هرون الحمال قلت لا يعمد الله من له قرابه

بالقرب من بعد اد على خمس فراسخ واقل واكثر يبعث
الى قرايته بركاه ماله مال لا بأس ان يعطيه ماله
سفل تقصير فيه الصلاة وللشافعية ولها
وردون مسافة القصر قال صاحب الفروع
اضمال يعني بالمنع مطلقا وردون مسافة القصر قال
على صاحب المحرر عدم النقل في الجملة بان فقر كل مكان
لا يعلم به غالبا الا اهل مكة وكذا كتب نفقة الفقير على
من علم حاله وبذل الطعام المضطر فحكم نقله عنه الى
مقنطر او محتاج في مكان اخر قال صاحب المحرر وورد
ذكر ما روي الامام احمد روى عنه من ان
من فوجعا ايما اهل عهده رضى فيه امره جابج

وامر به قال وان لم يعلم باخراجه فكان خطره التقدير عليه
كما لو عثر بحجر به امه قال وهذا الصنف ان شأله لكان حال
وعلى هذا ان علم احد هاتين الاخر ففعل العالم الصيام دون
الاخر قال فاما ان اخذها احد فاقبل الاخر ففعل
هذا الوجه لا صيام على واحد منهما اذ لم يعلم وعلى الوجه
الاول على الثاني الصيام دون الاول
فاجب الخلاف فيهما ان كان القابض منهما
الساعي والركاه بيده فلا ضمان عليهما ونفخ منه وان
كان قد دفعها الى الفقير ففعلها كالدفع الى الفقير
وذكر صاحب المحرر في مسهل الغاية لما قال في تطبيق
لو كان القابض منهما الساعي قال لم يعلم الحال لم يضمن
المحمول للمخمس عنه شيئا لما كان له الرجوع على الساعي
قال صاحب الفروع ومداة ما ذكر جماعة من بقاها

بيد الساعي قال وهذا بناء على ما ذكره من أن ما يقع
أنه لا يبيع على الفقير بشر ويقع تطوعا مكن دفع زكاة يعتقد
علمه فلم تكن قال صاحب الفروع كذا قال في حقه
ويأتي في تعجيل الزكاة أن شاء الله تعالى وقال ابن عثيمين
ولا يبيع على الفقير بشر وإن دفع إلى الساعي ربحا عليه
مادامت بيده ولم يخل خلافا ومي الحاكوي في الصور
الأولى ضمن كل حق الأخر وقيل لا كالفقير والجاهل
وقال صاحب المحرر على المذهبين لا يبيع على الفقير
وتقع تطوعا مكن أدى زكاة يعتقدها عليه ميان خلافا
ومى الرعايه ضمن كل واحد من الأخر وقيل لا كالجاهل
منهما والفقير الذي أخذ منهما مولى لا فليس فيهما
قال صاحب الفروع كذا قال وإن أذن رجلان

غيره

غير الشريطين كل واحد للأخر من الزكاة ففعل ما
سبق في المسألة قبل ذكر جماعة منهم صاحب الفائق
والفروع وغيرهما وعلل ببدأ الزكاة قبل زكاة غيره
فيه روايتان ^{أطلقها ابن ميمون وصاحب الحاوي}
والفروع والمكراد في محل الروايتين ^{الوجوب وهو ظاهر}
لأنهم بعضهم لا يفرقوا بينه وبين الحج على إحدى الروايتين
ولا يتصور الفرق إلا على القول بالوجوب وعدمه إذ
حجه قبل الحج عن غيره واجب وقطع القائل بخلافه
أضاح زكاة غيره قبل زكاته وفرق بينهما وبين
الحج بأنه يختص النية فيه بالعجز عنه فلما اختص
بحال دون حال مكن وجب عليه جاز أن
يخص بحال النايب دون حال ولأنه لو اصرم
مطلقا من عليه فرضه انصرف إليه بخلاف من

تصدق مطلقا ولا ان بقا بعض الحج يمنع اداءه عن غيره
كذلك بقا جميعه بخلاف الزكاه واقتصر الشيخ وغيره
على الفرق الاخير ومن لزمه نذر وزكاه قد مر
الزكاه اضاؤه جماعة وقد مره درهم وصاحب الحاي
والفرق فان بدا بالنذر لم يصرف الي الزكاه
وعنه يبد اياهما شاء وباتي ان شاء الله تعالى مثله في
قضا رمضان قبل صوم النذر قال صاحب الفروع
وقد دلت هذه المسئلة والتي قبلها على ان نفل الصدقة
قبل اداء الزكاه في جوازها وصحة ما في نفل العبادات
قبل اداها ومن وكل في اضرار زكاته ثم اضرها هو
م وكله قبل علمه معال درهم فان قلنا لا ينبغي الدكيل
قبل علمه بالعدل لم يمنع في احد الوجهين

واحد قلنا نذر

وان قلنا ينذر قبل يصرف على غيره وقال الحاي
ان لم ينذر قبل علمه لم يمنع في احد الوجهين وان قلنا
ينذر في احد الوجهين وقال صاحب الفروع
ينبغي بقاءه من غير ان ينفذ من السابق قال والذا
لم يذكرها الا كذا كذا في بعض النسخ قال واظن
بعضهم او ربما قالوا لا ينبغي ان قلنا لا ينبغي
والاخر على وجهين في احد الوجهين ينذر
المع كل انه اضاع قبل دفعه وكله الى السامع وهو من
دفعه نكاحه في احد الوجهين ان كان اضرها هو
من السامع ان كانت بغيره فان كانت اضرها
دفعها الي الفقير او كانا دفعها الي فقير قال
قطع لانه اصحاب الفروع في هذا الوجهين
ماكب على رب المال من الزكاه بغير اذنه علمه

وسبق غالب حكم المعارب ورب المال في كتاب الزكاة
وهنا في هذا الباب وان شرط رب المال او العامل
زكاة حصته من النسخ على الاخر جان ولو شرط رب المال
ركاه راس المال او بعضها من النسخ لم يوجب عليه واذا
اشترى عبدا للقيام وجبت عليه زكاة الخراج عند
وقت وجوبها وزكاة الفطر عند وقت الفطر وهذا
ما حك فيه ركاه الغني والعبد معا قال صاحب المصنف
لا يقتصر ان يكسب ركاه العبد والقيمة من عينه واصل
في حوله واصل الا في سلبين صلا في النظر في زكاة
عينها على الملتقط وركاه قيمتها على رعا وقد سبق
ذلك في كتاب اللقطه ورأسه المهم في

وهي واجبة

وهي واجبة **و** ذكره صاحب الفروع وغيره قال ابن المنذر
اجمع عامة اهل العلم على ان صدقة الفطر فرضه وقال
اسحق هو كالاجماع من اهل العلم وقال السجسي المقتضى
وسايد العلماء على انها واجبة قال وزعم الدعي عبد البر
ان بعض المتأخرين من اصحاب **م** وداود
يقولون هي سنة وذكر صاحب الفروع انها واجبة خلافا
للأصم وابن عليه وبعض المالكية وبعض الشافعية
وداود قال ولا حجة لهم في ضبط قيس لانه يجب استصحاب
الامم السابق مع عدم المعارض قال ثم قد مرها
التعارض وامر بها وذلك في الصحيحين قال
في الفضول واصنفت الى الفطر لانها تجب بالفطر
من رمضان وهي غيبوبة الشمس وخوف ذلك
قال السجسي المقتضى قال ابن قتيبة وقيل لها

فطره لان الفطر اخلفه قال الله تعالى فطره الله في فطر
الناس عليها اي جبلته التي جبل الناس عليها قال الله تعالى
في الفصول زكاة الفطر طهره وجبت لتطهير ما خلل
من الصوم من الظلام والرفث قال المصنف رحمه الله عليه
طهره للصيام من الرفث وقال معنى الحديث في المصنف
فقال زكاة الفطر طهره للصيام من الرفث وقول
قال من الاضحية انها طهره للصيام بغير عليه وجوب
على الصبي الذي لا يصوم والنفس الى الصوم وخونها
من لا يصوم وقد استدل المصنف في الفصول
لذلك الكلام وخو كلامه واستدل بالمر ذكره ابو بكر بن عبد الله
بن محمد بن الحسن البجلي في كتاب الاموال الا انه قال قبله
اخراج الفطر قبل اخروجه الى صلاة العيد شكرا

لنعمته

لنعمته الله تعالى وابتغى لفضله ورضوانه قال الله تعالى
خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم الا انهم
قالوا صدقة يكفر الله بها الخطايا ويجوز ان السيات
التي هي حجاب مانع يستند بين العبد وبين ربه
وقد امر بالصلاة التي هي محل تنزل الرحمه عليه من الله تعالى
فينبغي ان يعمل على ازالة الموانع التي تمنع وصول الرحمه
اليه قال والله اشرف صدقة الفطر قبل صلاة العيد
عند اخروجه اليها ومن صام رمضان فقد لا يسل
من الذنوب والمعاصي في قوله او فعله فجعل الله
زكاة الفطر طهره للصيام من الخاسر الذنوب والخطايا
ليطهر بها قال عبد الله بن عباس في تفسيره رسول الله صلى الله عليه وسلم
الله عليه وسلم زكاة الفطر طهره للصيام من اللغو والرفث
وطهره للمساكين فمن اداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة

ومن اداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات رواه
ابن ماجه ورواه ابو داود في سننه ايضا فقال احمد
محمد بن خالد بن مشقة وعبيد الله بن عبد الرحمن السمرقندي
قالا لا بأس وان هو لم يجزى الله تعالى ان يترك
الحق لاني وكان في صدق ركان الله وحب من وعنه
ما سيار بعد الركن هو الصدق في عن عمره من الركن
رضي الله عنه قال فرقت رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة
الفطر طهر للصيام من اللغو والرفث وطعمه للمساكين
من اداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة واداه بعد
الصلاة فهي صدقة من الصدقات ورواه اللغو
والرفث قال ابو رعه سيار بعد الركن لا بأس به
قال في التهذيب له في الكتابين هذا الحديث واما ابو نير فقد
رواه ابو داود

قال ابو داود كان شيخ صدق قال الخطابي في معالم السنن
قوله فرقت رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر في مال
ان صدقة الفطر فرقت واجب كافترا من الزكاة الواجبة
في الاموال قال وعديان ان ما فرقت رسول الله
صلى الله عليه وسلم فهو كافر من الله تعالى في كانه لا طاعة
صادره عن طاعته قال وقد قال بفرقة زكاة
الفطر ووجب في عامة اهل العلم ما غير ان بعضهم
تعلق فيها بخبر يروى عن قيس بن سعد انه قال امرنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان تنزل الزكاة فلما
نزلت الزكاة لم يامرنا بها ولم ينهنا فنحن بفعله قال الخطابي
هذا لا يدل على رول وجوبه لا وذلك ان الزيادة
في جنس العباد لا لوجوب نسخ الاصل المنزلي عليه ان كل
سائر الزكوات الاموال ومحل زكاة الفطر الرقاب

قال وقد علمت بانها ظهرت للصيام من الرفق واللغو
قال اني واجبه على كل صائم غنى في حمله وليسير او فقير
يجد لها فضلا من قوته اذا كان وجبها عليها بعله
التطهير فكل من الصائم يحتاج اليها فاذا اشتركوا
في العلة اشتركوا في الوجوب بها قال ويشبه ان يكون
انما ذهب من راسقاطها عن الاطفال الى هذا
لانهم اذا كانوا الاولين للصيام فلا يلزم لهم ظهور الصيام
قال فاما اكثر اهل العلم فقد اوجبوها على الاطفال ايجابا
على البالغين انتهى كلامهم في هذا التعليل في الحديث كمال
ان يكون من ادعيه من الرضا الله عليه السلام
كاهو الطاهر وقد يكون هذا على ما اختاره وذهب
الله وقد عاله عن من الصيام وعلم لم العلة في اجاب
زكاة الفطر قال بعضهم هي هذه وانما ظهرت للصيام

من الرفق

١٧٣
من الرفق واللغو وهذا الذي عاله ادعيه من وعنه
ايضا الى الرضا الله عليه وسلم وذهب الله كما عاله
مدهم من عقيل والسامري والوركي رضى الله عنهم
وعنه قال بعض شيوخنا هذا لا يصح عليه لانه لا يشمل من
لا يصوم والفطر على من لا يصوم قال وايضا فانه
قال من الرفق والرفق الجماع فهذا يلزم من ان
الفطر اذا اخذت اجزا من الكفارة ولا قابلية
وقال بعض شيوخنا بل هو عليه صلواته قال والحوار عن
مد لا يصوم ان العلة لا يشترط فيها ان يكون عامه
الجميع افراد الحكم وكور ان يكون قاصده قال واما
الكفارة فانه حصل مع الكفارة اثم على الاقد ان تنزله
الفطر والاعتدال من اظهر من الجواب وقال بعضهم
هي امر متعبد به لا يعقل معناه وقيل العلة شكر الله

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ركنين من ركني
دين الله عز وجل ان بلغهم العيد واعداء عليهم وسلم
ان يكون شريعت طهر للابد ان فانها ركاه الا بدين
فيما ان ركاه اكمال طهر للمال فعذا ركاه الفطر طهر للبدن
وهذا اعلم من الفقل الاول فان الفقل الاول طهر للصائم
وهذا طهر للصائم وعمره فان قيل الصائم ليس له ما يظهر
منه وليس له ذنوب هل ليس المقصود من الزكاه
الطهر والدين فقط بل من الذنوب وغيرها واجل
النمو والبركة ايضا فان الركاه تفي المنزلة عنه ولهذا كثيرا
يقول الخطباء في خطبة عيد الفطر شرعت طهر لايديهم
فان قيل يلزم على هذا ان يحل كل وقت ولا يختص
بوقت لان الزكاه اي وقت اضحى الانسان اجزات
فيل هي ايضا طهر للصائم والاولي بالعباده ان يكون عبادته

وسبق

وسبق ان يقال ايضا العلة فيها شكر الله على كونه
خالقه على هذه الصفة ولم يجعله لغيره او غير ذلك وانما سميت
ركاه الفطر والفطر الخلق والله اعلم وفيه ركاه
الفطر من السنة الثانية من الحج مال بعد شيئين خنا
في مختصر السيد له في اخر رمضان من السنة الثانية
فرصت فامر الله صلى الله عليه وسلم بركاه الفطر قبل
ان تفر من الزكاه في الاصول وقال الدمياط فرصت
الركاه والصيام في السنة الثانية وقيل ان الزكاه
فرصت بعد قبل الحج وقيل فرصت الركاه بعد
الصيام وهل فرصت بالكتاب والسنة او انما فرصت
بالسنة لا بالكتاب وذكر جماعة من اصحابنا انها
فرصت بالكتاب منهم ابو بكر عبد الله بن عمر
وابن ابي موسى والشيخان والابو بكر عبد الله
ابن عمر وقال غيرهم انما فرصت بالسنة لا بالكتاب

١٧٤

واختلفت الرواية عن الامام الاول رحمه الله في تشييعه من نضاً
على روايتين من الطائفة الاولى التي هي في النض
وعنه احداهما تشييعه في السجدة الاولى وقال ابو بصير
اجمعوا على ان صدره الفطر فنهى وقال الشيخ في المصنف
في موضع الاجماع انما هو في السجدة الاولى وقال صاحب الفروع
كقول جمهور الصحابة ومنهم من قال صاحب الخبر انما هو في السجدة
صدقه قال الشيخ في روضة الصالحين رحمه الله عليه السلام صدقة
الفطر على كل صغير وكبير وقال ابو بصير رحمه الله عليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر قال الشيخ ولان
الفطر ان كان الواجب فهي واجبة وان كان الواجب
المشاكك فهي مشاككة يجمع عليها والسادس لا تشييعه في نضاً قال الشيخ
لانه اعم من تشييعه في الواجب وهو ما ثبت بدليل مقطوع
قال وسمي من اجل التقدير اسماً وماخذ اختلاف

واسم اعلم

والله اعلم مسلك الاصول وهو ان الفطر هل هو
الواجب ام لا على رواية عن الامام الاول
رحمه الله احداها انه الواجب وانها اسمان
منزادان بمعنى واحد صححه ابو الحسن في المحامد في اصوله
والطوفى في مختصر الدرر ونهى واختران له عقيل وعينه
وقد مدد في مقال في اصوله والسادس الفطر هل اكد
ذكره في عمل من اصحابنا واختران ابن شاذان في الكليات
واطلقها في الروضة واختلف اختيار القائلين في
الرواية السادسة قيل الفطر هل ما ثبت بدليل مقطوع
به والواجب ما ثبت بدليل مظنون ذكره الشيخ في
عن الامام الاول رحمه الله وقال في الروضة قيل هو اسم
لما يقطع بوجوبه وقيل ما لا يستقط بوجوبه ولا يشترط
وعن الاول رحمه الله الفطر ما ثبت له بالقرآن

والواجب ما كان بالشبهة حكمه ان يعدل وعمره وانه
عند الله ركنه الله وعلى العالمين ان يقال بعد الواجب
اوجب من بعض ذكره القائل وعمره وان قابله
انه يتأب على احدها التفرع وان طريق احدها مقطوع
به والاخر ظني ذكرها التفرع على الاول وقد عدم
الاخلاف في الفطر هل ثبتت بالكتاب ام بالشبهة
وحيث ان يقال ركاه الفطر وركاه الفطر قال الامام
الشيخ في المطلع قال الامام ذو الفقار عبد اللطيف
ابن يوسف رحمه الله في كتابه في كتاب زيل الفقيه
وما يلحق فيه العامة من باب ما تغيب العامة لفظه
بحرف او حركه وهي صدقة الفطر هذا الكلام العرب
فاما الفطر فمؤلفه والقياس لا يدفعه لانه كالغرفة

والبغية

١٧٦
والبغية المقدار ما يرد من الشيء قال صاحب المطلع
فهذا اما وجدته في اللفظ بعد بحث كثير قال
وسال عنه شيخنا ابا عبد الله ابن مالك فلم
ينقل فيها شيئا انتهى وقد قال بعض اصحابنا
باب ركاه الفطر وبعضهم باب ركاه الفطر
فصل في صدقة الفطر واجبة على
كل مسلم **وجوه** ومكاتيب **ع** قال الامام وعبد بن ابي
حشم فطر العبد وفطر المكاتب عليه **٢**
ولا حكم على سيدك **ط** **مرس** وعندنا **ه** والجماعة
و **مر** **و** **س** في الصبي عنه لا حكم عليه ولا على ماله
وكتب على كل ذكر **و** وانثى **و** كبير **و** صغير **و**
وذكره صاحب المحرر فقول عامة اهل العلم الاكابر
ان الحكم وزفر من الخفية وثب ولو في مال الصغير

التسوية بين حق الله وحق الادمي اولن حق الادمي آكد
قال ويتيقن هـ احتمال ثالث ان الكتب تمنع
بخلاف الحكمي للبرس للحاجة الى العلم وتخصيله قال ولذلك اذكر
السمع ان الكتب تمنع في الحج والكفارة ولم يذكر الحكمي في العمل
الاول هل يمنع ذلك من اخذ الزكاة يتيقن هـ فيه احتمال
احد هما يمنع وهو الذي نص عليه اهل الحق الله والفقهاء في
الحكمي قال قد يقال كما سبق قال الحق لم يصح في الاول
والثاني بانه للبرس فلا تقارن قال وقد يقال الظاهر من
اخذ هذه البرس فيحمل على الظاهر كالمصير به ما هو عليه
لان ذلك مما منه يد منع كغيره واخذ الزكاة اضيق
ولذلك منع القدر على التمسك فيه ولا يجوز في غيرهم والسمي
لا مع الحاجة اليه كاللبد منه قال ولذلك اسوي السمع هنا في الحكمي

بين البرس

بين البرس والحاجة الى كبره قال الحق يلزم من هذا اجواز
اخذ الفقير ما يفي به عليه كالحاجة الى البرس منه
قال وسبق كلام هـ ابا العباس
اخذ الفقير لشيء كتب يحتاجها قال ولم اخذ ذلك في
كلام الاصحاب قال وعلى القول الثاني الذي هو ظاهر
ما ذكره الاثر يمنع ذلك اخذ الزكاة قال وعلى الاحتمال
الاول الذي هو اقرب نفي ذلك رحمه الله في الحكمي يلزم هل كان
ذلك يمنع من اخذ الزكاة ان يكون كالدراهم والدرنايين
في بقية الابواب تسوية بينها لانهما سبق من ان
الزكاة اضيق يتيقن هـ ابا العباس قال وعلى الاحتمال
الثاني هو كسائر مال الابد منه والله اعلم انتهى كلام صاحب
الفرع وكلام السمع والسمع والحكمي الظاهر وان تلف
الصاع قبل التبرك من اجبه فهو مكلف قال الزكاة وما فضل

عنه او عن من تكرر منه من ما تقدم لزمه بعد اورد
او كراهه ليخرج منه الفطر اذ لم يكن له ما يخرج منه غيره
ولا يمنع الدين في وجوب الفطر الا ان يكون مطالباً
به فيمنع نفسه عن ذلك وذكر صاحب الفروع والفتاوى وغيره
ظاهر المذهب وذكر صاحب الفروع وغيره اختيار الأكثر
واضحة الحرم قال ابن قدام في العصور والفتاوى وذكره
أكثر الأصحاب في قول واحد **ومرر** وعن الإمام أحمد أنه
يمنع مطلقاً وقاله أبو الخطاب **ومرر** كراهه المال
وقال ابن قدام لا تستقط مطلقاً **ومرر** كراهه
كالنفقة والكسوة والخزيرة والحوكة في مستطرها
بالعين رواية **سب** وقال الحرم ان
طوبى لمن سبف ولا فلا فجعل اختيار ابن قدام رواية
وجعل المذهب

جمع أجمع للشيخ يوفيه حقه عبد الله بن أحمد بن حنبل خط المصنف المذكور بعد ربه استغفر
وجعل المذهب قولاً ومن الفصول أيضاً لا تستقط بالدين
لم يحى المذهب اختيار الفالحى والخزيرة ولم يذكر منه نصاً
لكن ذكر صاحب الفروع وغيره ان أهل مكة قد عكبه
وحكموا العالب قولاً ولا حب ركه الفطر لا بفروع
الشمس ليلة الفطر فلو اسلم بعد الغروب او تزوج
او ولد له ولد او ملك عبداً او امرأة لم يجب فطرته
نقل ذلك الجماعة وحينئذ به واصله الأكثر وذكره
صاحب الفروع وغيره المذهب **وتش** في الحديث
ومرر وعمر الله رحمه الله عتيق وقت الوجوب الى طلوع
الفجر المالى من يوم الفطر واضرار الاجرى معناه
وعنه حب بطلوع الفجر يوم الفطر **وه** واصحاب
ومرر **وتش** في القديم وعمر الله رحمه الله

عن طلوع الشمس يوم الفطر ويمتد الوضوء الى ان يصلي العبد
ذكره صاحب الفروع وقال ذكرها في مسهل الغاية واحتج
بقول احمد بن محمد بن اسود ~~وان كان من غير الوضوء~~
~~ليس عليه~~ ~~فليس~~ الذي ذكره صاحب المحرر
في منتهى الغاية انه قال وقال بعض اهل العلم ~~في الوضوء~~
من طلوع الفجر الى ان يصلي العبد فحين وجبت له صلاة
موجبة في جزء منه لزمته لانه الوضوء اما موراضها
منه على ما دل عليه حديث النعمان قال وهذا ظاهر كلامهم
لكن الله في رواية الاثر فيمنع احد فقيد الاقيد عليها
فتصدق عليه انه يلزمه الاضلاع واحوي كذا في النعمان
في الوضوء وقال على بن محمد سالت ابا عبد الله عليه السلام
يوم الفطر ولا شيء له ثم اصاب قبل الصلاة العيد

عبد الله بن

عبد الله بن رجعت فطرته ففعله **و** كزكاه التجار
وهو من مال المصنار به كنفقته لاعلى رب المال **س**
وان تعذر بيع منه بقدر الفطره وحسب فطره الا بق
والمعصوم والاضال صححه النعمان وصاحب المحرر
وراه ايضاً صاحب الفروع وعنه النعمان ولو لم يصب
نفقة عليه بدليل رجوع من رد الا بق بنفقته
عليه خلاف ركاه المال لان التمايختمل وهو سبب
الرجوع وعنه لا يجب كذا ذكرها اكثر الاصحاب
وذكر صاحب الفروع انما يحذف من ركاه المال
وعلى الاول ان شئ في حياته لم يجب وان علم
صانه بعد ذلك لزمته وهل يلزمه اخذها قبل
عوده اليه على وجهين اطلقها النعمان
وعنه وقال صاحب الفروع حيث وجبت له يلزمه اخذها

عبد الله بن

حتى يعبر داليه قال زاد بعضهم او يعلم مكان الابن
وفي الحاشية بعد الروايتين في اصل المسئلة
وقيل ان عاد اليه او علم مكان الابن وجبت الاقلا
وقال ابن عقيل في الفصول هل يقف الاضلاع
على رجوعه اليه كما نقول في اكمال الزكاي ام لا يحتمل ان
يقف اضراسه على عودته الى بيده لانها مودعه في النفقة
وحمل ان يحس الاضلاع ولا يصح على فتنهم وكس على
النزوح فطرح امراته حرة كانت او امه فحق عليه
واحصاه الاكثر **ومرشد** لا انما على نفسه **ش**
وقيل لا يحس عليه فطرح زوجته الامة ذكره ابن عقيل
وكس عليه فطرح خادم امراته ان لزمته نفقته
وفطرح عبد العبد على السيد ان قلنا العبد

لا يمكن

لا يمكن وان علم مالك فلا فطر له قطع به في الفصول
وقد مر صاحب الفروع **ومرشد**
لعدم ملك السيد الامانة وعدم عام ملك العبد لانه
لا تلزمه فطره نفسه فقيرة اولاد وقيل تلزم السيد
لعدم كماله لولا ان ملكه كالنفقة وهو ظاهر كلام الخريفي
واضاح السمع واطلقها الدعوى وكس على الامانة
فطرح ماله وزوجته ورفيقته وقيل لا يحس على المكاتب
فطرح زوجته ورفيقته ذكره الشيخ وصاحب الفروع
وكس على كل من كان له ربه الله تعالى ومن استأجر
اجيرا او نظيرا بطعامه لم تلزمه فطرته **ش**
ذكره صاحب الفروع لان الولي يجب اجماعا بالشرط
كالامانة وقيل تلزمه وكذا لا ينفق ذكره
الفروع ومن اختلف وان قيل به ضيق قيل

العبد لله العبد لله
 عليه علي بن جيب عليه نفقته وكل من جبري عليه نفقته
 ونقل ابو داود كل من في عياله يري دينه ولا يلزم
 المسلم فطره كافر مطلقا والد وولد وعمرها ولو كان
 عبدا فطره عليه **و** ولا يلزم من كافر عن مسلم مطلقا
 ولا عن عبدا المسلم اضمارا الاكثر وهو المذهب
 عند اكثر اصحابنا **و** ذكر صاحب الفروع وغيره
 وقال ان المندرك كل من طهر عنه من اهل العلم يولد
 لاحد من علي الدمي **و** عبده المسلم قال صاحب الفروع
 وعمره ظاهره وله في الخير من المسلم متفق عليه وعنه
 تلزمه اضرار جماعة وهي ان عدم اضرارها في
 المحبد وهي الفضول اذا اصابها لم يولد

انصران

انصران فانها تكون في ماضيه حال حال شيخنا وعندك
 ان علي الشيد فطرته لا زنا طهره لها وهي من اهل
 الطهره حال وخيل ان لا يحس لان هذه زكاه واجبه
 بالشرع فلا يلزم الا حاكم كزكاه المال قال ولا ينفق
 الى نيه المحبد وليست اهل النيه ولان العبد ان كان
 من اهل الطهره فالسيد خلاف ذلك انتهى كلامه
 وذكر صاحب المحمد روي عن الهذلي انه مسلمه على ولدين
 لها وللسامعه وذكر صاحب الفروع وعمره كل كافر
 لزمته نفقه **و** مسلم فطرته اخلافه **و**
 غيره **و** المقدم عدم الفروع **و** من اصابه المقدم
 ان فطره العبد المسلم للمخافه على ولدين
 وقيل على رواتبين واذا عجز احد عن فطره
 روقته فان كانت حرة وجبت عليها

انصران

ان كانت مودعة اخذت من جماعة وهي رديهم وقطوع به
في النكاح والحاول وهل ترجع عليه بها اذا اليسر
فيه وهي اطلقها الرديهم وصاحب
الحاول احداها لا ترجع قدمه في التخيير وقيل
لا يحل عليها ولا يلزم لها الاضطرار عن نفسها فاعلى هذا
هل تبقى في ذمته كقطر نفسه كالنفقة ام لا تبقى
في ذمته كقطر نفسه قال صاحب الفروع ينتوجه
احتمالا قلت وينتوجه ان تجب على
على قريبها الواجبة نفقتها عليه ان لم يكن لها زوج وان
كانت زوجته امه وهو مفسر وجبت على السيد
صح في الحاول وقطوعه في التخيير وقدمه في الفروع

وهل يرجع

وهل يرجع على الزوج كالنفقة فيه وهي والصالح عدم
الرجوع وهل لا يحل على السيد واطلقها الرديهم
وعلى الباقي هل تبقى في ذمته الزوج كالنفقة ام لا تبقى
في ذمته كقطر نفسه قال صاحب الفروع يبقى
احتمالا ولا يلزم الزوج فطره زوجته
قيل الدخول ذكره السيد في المغني وقال غير المذلل
بها اذا لم تسلم اليه والصغير الذي لا يمكن الاستمتاع به
لا يلزمه فطرته وزوجه العبد ان كانت حرة ففطرته
عليها ان كانت مودعة والا فله سوط او سعي ودمه
الزوج على ما تقدم ملك او على فرايتها الواجبة
بعضها عليه لعلم الحالك الزوج كالعبد وان كان له
فعل السيد ها لان العبد لا يلزمه فطره نفسه

فلا تلتزمه فطره غيره وقيل على سيد العبد وقيل
متميم وقال السج هذا قيا سر ابله كالتفقه
وقال ابن ميم مال سخا والا ^{سج} تغلق نفقه الزوج
بقربه العبد او ان سببه معسر فان كان موسرا
وقلنا نفقه روجه عبده عليه فقط ^{عليه قال}
ابن ميم وهو صحيح وهو معنى كلام صاحب الفروع
قال وقال صاحب المحرر وعمر الاول مبني على تغلق
نفقه الزوجه بقربه العبد او ان سببه معسر
فان كان موسرا وقلنا نفقه روجه عبده عليه
فقط ^{فقط} رجا عليه وان زوج عبده بامته فعليه فطرته
وان سلمت الامم الى زوجها لبيلا فقط فطرته
على سيد هاقدمه في الحاوي وقيل على سيد

سج ^{سج} وقيل على سيد العبد وقيل
ان لا يكون السيد من المولى قال ابو داود وكانه اراد
بغير مال له من ماله ومتى قلنا بتخير السج ذلك وصار حيث
الاخير منه شئ ابيح استند امته وحكم عليه مسج والحجاب
وان وقف على مسج او خرج قتل ذلك ذهب او فضله
قد صرح صاحب الفروع وابتدئ بتيم وغيرها وصوبها
على ملأه وفيه الزكاة وقال السج ذلك بمنزله الصدقة من مال
المالك عنه فيكسر ويجوز في ماله المسج وماله وياتي
تفسير ذلك ان شاء الله تعالى ^{فقط} ستر اعلى غير
الكعبه ^{سج} وقال السج وكذلك ان حبس الرجل من ماله
له لجام مفضض ^{سج} اذكره وابتدئ بالحق وقال ابن ميم
وكذلك ان حلى حرامه فهو باق على ملأه وفيه الزكاة
ذكره قول السج وحكم بتفريقه سقفت وحائط بنق
وطوع به جماعة مداه ابن ميم وصاحب الحاوي والفروع وغيرهم

قال صاحب الفروع لا يشترط
على اكله في السابق في اباحته تنها من غير تخصيص
قال وكان الاصح في هذا الباب ذكر والدراج والافلا
فروق ومتى قلنا بالتحريم وجبت ازالته وزكاته فاع
به ادرهم وغيره وقد مر في الحاوي وقال صاحب الفروع
وجب ازالته وزكاته وان احتل ذلك قال وعده به صريح
والله اراد صاحب الرعاية وقال في الحاوي وجب ازالته
وزكاته وقيل ان لم يجمع منه شي فله استئذنه بها
قال وكذلك غلبه كجام وسبج وكسح وسوي ادرهم بالسقف
والسيف وغيرها قال واذا طلى سقفه او سبقه كسح
بذهب او فضة حرم ذلك وفيه الزكاة ان كان حصل
منه شئ والافلا زكاة لا حرم استئذنه وقال صاحب الفروع

من الزكاة واجبه في كل ما حرم منه الا السمك لانه مما استعمل في
المعادن والركاز وقال ايضا فان كان اكله يكثر قيمته
بل الى وجوه اخر مدعيه فيه وكان للمواشيط حتى يتصور ايجاب
الزكاة منه او للصيارف بعد التجار في قوم سازجها منها
مصوغا فلا يزكاه غير وزنه فتسقط عنه فقه ولا يقيم مع
النفذ صبيغ مصوغ من الذهب ثم قال يثبت ان يقال كسح
وفيه الجواهر مثل مانه وسبيغ فيقال وكم وزنه قيل
مانه قيل وكم قيمته مصوغا فلا يزكاه غير وزنه
عن مانه عن سبيغ ثم انهم وقد تقدم في هذه الاحكام
في باب الانبياء وبارك سر المورع واللباس والله الموفق
ثم واكملته وحله وصل على سكاك والركن والركن وسبيغ
يوسف بن عبد الله بن ابي رازي لا يشترط ان يكون له المهر
في سبيغ وثمان مائة بالصالحية عند شيخ الاسلام ابي عمر
وصلى الله عليه وسلم في سبيغ يتلوه باب زكاة المعادن والركاز

هذا الاوراق من مجموع اجوام
خط المصنف يد يوفيه
اجل رحمه الله
في سنة ١٢٠٥
اصلا الا ان
منه شئ والافلا
زكاة لا حرم
استئذنه وقال
صاحب الفروع